



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: تَبَرَه

مؤلف: علامه حلی

شماره کتاب: ۱۱۲۴۷

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: ۹۰/۲/۹

تبصرة علامه على

خلى - اول وآخر ناقص

١١٢٤٧

اشهر الناس في هذا القرن من اصل العرب في الدين
وكفى المراء على رتبها وان كانت من ابناء العرب
كالخليل الذي كان في بلاد الهند الحاسنة من مينا
من الناس بعد رده باليوت في كل ظهوره افضل ان
من قطعة من فها على قطعت من حيا وبيت وبيت عليه
الفضل وان قلت القطعة من فطما وكما انبت من غير
الناس غسل يده خاصة **افضل كسائي** في الاعمال
المشتركة وهي غسل يوم الجمعة وقص من الخبز الى
الزوال وفي اول الباتين شهر رمضان وابلية نصف من
وسبع عشر واثني عشر واحد وعشرين وثلاثين
وابلية الفطر وبعثي الصديق وابلية نصف رجعت اليه
نصف شعبان وبعث المبعث والفدير والمساخر
غسل الاجرام وذي القعدة والاعلام وقصنا الكسائي

نحو الالف

صداوه

عن المذكورة فالأرش وكذا في فطحي اعفاه مع
استغفار المجبوء وان كان بغيرها فالغيب وان لم
يقع عليها المذكورة فالغيب ففي كل الصناديق
درهما وفي كل النعم والمانع عشر وروفي
الوزع فقير من روفي خمن النعم عشر

الفصل الثاني عشر في العاقلة مدبنة

على العاقلة وهو العصبه المفقن والعصبه وضامن
الجريرة والامام اما العصبه فهم المقربون
المست بالابوين او بالاب والاقرب دخول الابا
والاولاد في العفل ولا يدخل العاقلة ولا
تقتل المرأة ولا الصبي ولا المجنون ولا يفتل
العاقلة عمدا ولا عبدا ولا مدبرا ولا ام الولاد
لا موصى فنادون ولا يشف باقرار ولا صلحا ولا
جنايه الانسان على نفسه ولا ما تحببه الجحيم ولا
انكاف مال وعاقلة الذي الامام ان لم يكن لها
ويقسط الدية على الاقرب وتقررها الى الامام

مع الترك عدا واحدا في القرى وكل من غسل التوبة وصلاته
 الحاخبة والاستخارة ودخل الحرم والمسجد الحرام والقبلة
 والمدينة ومسجد النبي و غسل الموار **كتاب الرابع**
 في التيمم ويجوز عند فقد الماء او فقد استعماله في ارض او
 او خرف عطش او قدم الذي وصل لها اليد او ثمن يضره
 في الحال ولو لم يضره في الحال وجب وان كثر وجب الطلب
 غلوة منهم في التيمم وعليه سهلين في السهلة من حيث
 الاربعه ولو كان عليه خاسره لا يفضل الماء عن اثارها
 تيمم وان ابر ولا يصح الا بالتراب الخالص ويجوز بار من التيمم
 والحجر والخشب ويكره بالسجدة والرقل ولو لم يجد الا ان
 تيمم به وكيفية ان يضر بيد على الارض ناويا
 ويمسح لها وجهه من نقاص الشعر الى طرف الاذن ثم يمسح
 ظهره الايمن بيمينه الايسر ثم ظهره الايسر بيمينه
 لو كان به لاف الفصل من يمينه من يمينه واجهه واليد
 ويجب التيمم وينقص كل ناقص الطهارة ويدن

ارائها

جيد

نصف

وجعل الماء مع التيمم من استعماله ولو وحده في اثنا
 اتم صلواته ولا يعيد ما صلى بغيره ولا يجوز قبل دخول
 الوقت ويجوز مع التيمم وفي طائفة السعة في لان
الباب الخامس في الغسلات وهي شدة البول والغائط
 مما لا ين كل الحمد من ذي النفس السائلة والمغنى من ذي
 النفس السائلة مطر وكذا الميتة والدم منه والمكعب
 الحزير والكاف والمسكر والفقاع ويجوز ان يهاشم
 الثوب والبدن للصلوة عدا ما نقص عن سعة الدم
 البغلي من الدم غير الدماء الثلثة ويجوز من دم القروح
 والجروح مع السيلان ومشقة الارز والمرو عن خاسره
 ملايم الصلوة فيه صغر باكالته والحريه القاسية
 ويكفي المنيه للصبى ان لم يكن لها الا ثوب واحد غسله
 في اليوم مرة واحدة ويجب ان لا يغتسل مع علم من صغرها
 ولو جهل غسل جميع الثوب ولو اشتبه الثوب بغيره
 في كل واحد منها مرة ولو لم يتك من غسل الثوب صلى على

والنقل

الزواجر من كمول الدم او غيره
 محمد صالح اعف عنه

اذا لم يجد فخره وخاف البرد صلى فيه ولا اعانته و
 في الجحش مع العلم اعد في الوقت وخارجة ولا تسقط
 الصلوة اعد في الوقت ولو لم يتقدم العلم حتى يقع ذلك
 اعاده واطهر الشمس بالجف من البول وغيره على الارض
 والا بنية والحصر والوارق والناد ما احل الله ولا في
 باطن الخف ولو جش الا اناء وجب غسله فيفضل من ولف
 الكلب لك او هن بالتراب ومن الخمر والفارة لك لا تسقط
 افضل ومن غير ذلك مرة واللك افضل ويحرم استعمال
 اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب وغيره ويكون
 المقتضى واواني المشركين طاهرة ما لم يعلم صلاتهم
 لها رتبة **كتاب الصلوة** وفيه ارباب **الباب الاول**
 في المقدمات وفيه فصول **الفصل الاول** في اعدادها
 الصلوة الواجبة في كل يوم وليلة خمس الطهر اربع ركعات
 في الحضر في السفر ركعتان والعصر ركعة والمغرب ثلاث
 منها والعشاء الاخره كالطهر بالصبح ركعتان منها والنفل

يقترن

بلغ قبلا

البركة

اليومية اربع وثلاثون في الحضر ثمان ركعات قبل الظهر
 وثمان بعد الظهر ثمان ركعات بعد المغرب وركعتان من
 جبرين بعد العشاء اربع ركعات وثمان ركعات صلاه
 الليل وركعتا الشفع ويسقط في السفر بواحد الركعة
 والوتره خاصة ومن الصلوة الواجبة المحقة والعيدا
 والكسوف والزلزلة والايات والطواف والجماع
 والمنذور وشبهه وما اعد ذلك من **فصل الثاني**
 في اوقاتها اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يصلي
 مقدار اذ اقام ثم يشرك الوقت بكنهها وبين العصر الى
 ان يبقى لغروب الشمس مقدار اربع ركعات يخصص اليه
 بالعصر واذا غربت الشمس وحده غنيمته الحرة المشركه
 دخل وقت المغرب الى ان يبقى مقدار اذ اقام ثم يشرك
 الوقت بدينها وبين العشاء الى ان يبقى مقدار الليل
 مقدار اربع ركعات يخصص العشاء واذا طلع الفجر ثلثا
 دخل وقت الصبح الى ان يطلع الشمس اما التوافل

وركعة الوتر
ركعتان للفجر

اربع ركعات

الاخره

وقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يصير ظل كل
 شئ مثله فاذا صار كذلك لم يصل شيئا من النافلة
 اشغل بال فرضية ولو تلبس بركعة راح بها الفريضة
 ووقت نافلة العصر بعد الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله
 ولو خرج وقد تلبس بركعة راح بها والافلح ووقت
 نافلة المغرب بعدها الى ان تذهب الحمرة المشرقة
 لو ذهبت ولم يكملها اشغل بالعشاء ووقت الوتر
 بعد العشاء ويمتد ما يستاد وقتها ووقت نافلة
 الليل بعد انضاضه وكما قرب من الفجر كان افضل
 ولو طلع وقد تلبس بأربع ركعات راح بها الصبح
 الاضواء او لو طلع وقد تلبس بأربع ركعات راح بها
 ووقت نافلة الليل بعد من صلاة الليل وتاجها
 الى طلوع الفجر افضل ولو طلع الفجر راح بها الى ان يطلع
 الحمرة المشرقة مسائل الاولى يصل الفرائض في كل
 وقتا ما وقتها لم يتصدق بالخمر والسراقل ما لم يجد

ظلم

انما يصح
كان

وقت

وقت الفريضة الثانية بركعة ابتداء الفرائض عند طلوع
 الشمس وغروبها وعند قيامها نصف النهار الى ان يركب
 الاثني يوم الجمعة بعد الصبح والعصر عدا في السبت الثاني
 كل صلاة في اول وقتها افضل الا في من اصنع ولا يجوز
 تاخير الصلوة عن وقتها ولا تقديمها عليه **الفصل الثاني**
 في القبلة وهي الكعبة مع القدرة وجهتها مع العبد
 والمصلي في الكعبة يستقبل الى اي وجه راحا شاء
 وعلى سطحها يبرز بين يديه بعضها وكل قوم يتوجهون
 الى ركعتهم فالعراقي لاهل العراق واليماني لاهل اليمن
 والعربي لاهل المغرب والسامى لاهل الشام وعلامة
 العراقي جعل الفجر محاذيا المنكب الايسر واليمن المنكب
 الايمن وعين الشمس عند ان نال على طرف الحاجب الايمن
 مما يلي الالف والحدي خلف المنكب الايمن ومع فقد
 الامارات يصل الى اربع جهات مع الاختيار ومع
 الضرورة الى اى جهة شاء ولو ترك الاستقبال عمدا

تقديم

اعاد في الوقت وغاص جبر لمكان طائفا او ناسبا اعاد في
 الوقت ولو كان مستديرا اعاد مظهر ولا يصل على الواطن
 اختيارا اما النافذة **الفصل الرابع** في اللباس ويجوز
 العورة اما بالقطن او الكتان او ما تبت الارض من القلع
 الخيش او بالخز الخالص او الصوف والشعر والوبر
 بكل لحمه وجلده مع التذكير ولا يجوز الصلوة في جلد
 الميتة وان وقع ولا جلد ولا يركل لحمه وان ذكى ووقع
 ولا في صوفه وشعره ووبره ولا الحرير المختص للرجال
 مع الاختيار ويجوز في الحرب واللسان والركوب عليه
 ولا في سائر احواله ولا في الخصب ولا في البسطة ظهر القدم
 اذا لم يكن لمساق ويكره في الثياب السود اما العامة ^{مختصة}
 وان باتت رفوف القميص بان يستحب الحد يد ظاهره
 اللثام والقباء المشدود في غير الحرب واشتال الصلابة
 في الثوب الطاهر اذا ناعق عنه ما تقدم والملك او حكمة
 وعورة الرجل قبله ووبره وحسد المرأة كلها عورة ^{في}

يسوع

لها كشفا لوجه والبدن والقدمين والامهنة واليه
 كشف الرأس والجنب للرجل ستر جميع جسده والرداء
 افضل للمرأة ثلثة اوثاب قميص ودرع وخمار ^{مختصة} ^{مختصة}
 ساتر اصلها بالاماء ان امر اطلع غيره والاقاعد
 موصيا **الفصل الخامس** في المكان كل مكان
 ملك او عاذون فيه يجوز فيه الصلوة ^{مختصة} ^{مختصة} في
 مع العلم بالعبث ^{مختصة} شتر طهاره موضع المجهري ^{مختصة} ^{مختصة}
 الفريضة في المسجد والنافذة في المنزل ويكره الصلوة
 في الحمام وادى الصبيان والشجر والبيداء ^{مختصة} ^{مختصة}
 الصلوة صل بين المقابر وارض المل والسفينة ^{مختصة} ^{مختصة}
 الابل ومن تحت الفل وجوف الوادي وجواد الطريق
 الفريضة في جوف الكعبة وبسوت ^{مختصة} ^{مختصة} والنيران
 وان يكون بين يديها الى احد جانبيه امرأة تضلي او
 الى باب فتوح او لسان مواجده او نار مضرة او خطا
 بين من بالوجه ولا يجوز الصلوة الا على الارض او ما

يجوز

مواطن

السجود

الاحرام وهي ركن وكذا النية وسورتها استاكبر ولا يكف
 الا بتجمع القدر ويجب القلم والآخرين بشرها
 مع عقد قلبه وبشرها القيام مع القدر ويجب رفع
 اليدين لها الى شحني الاذنين **الثالث** القيام وهو ركن
 مع القدر ولو لم يحن عند اعتد وان قدز صلى فاما
 وان قدز ومحمد صلى مضطجعا بالايام فلو لم يحن
 مستقيما **الرابع** القراءة ويجب الحمد وسوره في
 الاولين وبكى في الحمد في غيرها ولا يحن عند التمجيد
 بحال القلم لو لم يحن مع المكث ومع التمجيد يصلي بالحن وان
 لم يحن شيئا اكبر اسد وهله والآخرين الا في لسانه
 ويعقد بها قلبه ويحن في الثالثه والاعتد بليها بين
 اربعاً وصورة التسبيح الا بعد صورها حان اسد والحمد لله ولا اله
 الا الله واسد اكبر ويجب التمجيد في الصبح واولي المغرب
 واولي العشاء والاختفات في البواقي ولا يحن في قراءه
 الغرام في الغرائض ولا ما قرئت ولا قراءه سورتي

ولو عجز
 والسورة

الله

بعد الحمد يستحب التمجيد باللسان في الاختفات وقراءه
 المجته والمناقضين في المجته وظهرها ويحم قولاً ميني
 يبطل **الخامس** الركوع ويجب في كل ركعتيه الا في
 الكسوف والارباب وهو ركن ويجب ان يحن لقدر
 ان يصل كفاه الى ركبتيه ولو عجز ان بالمكن والارباب
 وان يطئن لقدر التسبيح وان يسبح مرة واحدة
 سبحان ربنا العظيم ويحمد وان ينقض ثلثاً مضطجعا
 ويستحب التكبير له ورفع اليدين به وقضه يديه على
 مفرجات الاصابع وردها الى خلفه وتسوية الظهر
 عنقه والدعاء وزياده التسبيح وان يقول بعد رفع
 الرأس مع اسد الحمد ويكره ان يركع ويده تحت
 ثيابه **السادس** السجود ويجب في كل ركعتيه
 ويحاركن ويجب في كل سجده السجده على سبعه
 المجهته واليدين والركبتين والهاقي الرجلين على
 على موضع السجود عن القيام بان يد في السجده وتوعد

اخر الحمد

راسه

السجود

السجود او قما او رفع شيئا وسجد عليه وان طهر بقدر
 التسليم وان يسبح مرة واحدة وصورتها سجدان رب
 العظيم وسجد وان يجلس بينهما عطفنا وان يضع
 يديه على ما يصح السجود عليه ويسجد التكبيرة عند
 الرفع يديه على التسليم يديه على الارض والارغام بالا
 والدعاء والتسليم ان اند والظاهر عقبه رقع من
 الثانية والدعاء بينهما والقيام معتدلا على يديه سابقا
 برفع يديه ويكره الاقفا **السابع** التشهد
 ويجب كل ثنائية مرة وفي الثلثة ثلث مراتين ويجب
 الجلوس لقدره والشهادتان والصلوة على النبي
 واقله اشهادان لا اله الا الله واشهادان محمد رسول
 الله صل على محمد وال محمد ويسجد ان يجلس للتشهد
 متوكئا وان يديهما بعد الواجب **الثامن** التسليم
 في وجوبه خلاف صورته السلام علينا وعلى عباد
 الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاعلى

منه

والواجب منه

ان

نحو

ان يسلم المنفرد الى القبلة ويؤم بموخر عنقه الى
 يمينه والامام بصفته وجهه والماموم عن يمينه وعن
 يساره ان كان على يساره **واحد الفصل الثاني**
 في مندوبات الصلوة وهي خمس **الاول** التوضي
 تكبيرات بينها ثلث ادعية واحدة منها تكبير
 الاحرام الثاني الفوت وهي كل ثمانية ركعة
 وبعد القراءة ويقضيه لوسية بعد الركعة **الثالث**
 نظره في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال قنوه
 الى باطن كفيه وفي حال ركوعه الى ما بين رجليه
 في سجوده الى طرف انفه وفي حال جلوسه الى حجره
 الرابع وضع اليدين قائما على فخذه بخدا كفيه
 وقائنا لقلنا وجهه وراكها على ركبنه وشا
 بخدا اذ نه وجالس على فخذه الخامس **السادس** التقبيل
 واقله تسبيح الزهراء عليها السلام ولا حظ
 ويستحب ان ياتي بالمنقول **الفصل الثالث** في خواص

احد

هو

الصلوة ويطلبها كل نوافض الطهارة وان كان
 وتعد اللغات الى ما وراء الكلام بحرف فصلا
 مما ليس بقول ولا دعا، والفقهه والفعل
 الخارج عنها والبكالامه الدنيا والتكبير وكبر
 الاثبات بمناوشة والتأويل في التفسير
 والبث والافشاء والتفهم والبصاق ونفي
 السجود والناوه بحرف وسدانة الاخشب
 قطع الصلوة بغير ضرورة وفي عطف الشرط
 قولان ويجوز شتم العاطس ورد السلام
 بالمبايع **الباب الثالث** في بنية الصلوة الواجبة
 فيه فصول **الاول** في المحبة وهي ركعتان عوض
 الظهور وفيها من قول الله تعالى ان يصلي كل
 شئ مثله ومن شرطها السلطان والارادة
 نصيبه والعدد وهو خمسة نفر اقدم الامام و
 الخطبان وهما عمدا لله والصلوة على النبي واله

والوخط

والوخط وفواة سورة خفيفة من القرآن والمخاض
 ان لا يكون هناك جفة اخرى بينهما اقل من ثلثها
 وبحرف مع الشرط على كل مكان جرد ذكر سليمان
 والعمر والعرج وان يكون جفاً اسافرا ولو كان
 وبين الجفة ازيد من فرسخين ولو فارت وجفت
 وبحرف انما الخطيب بعد الزوال قبلها قيام
 الخطيب مع القدرة ويستحب فيها الطهارة وان
 يكون الخطيب بلسان فصيح مواظبا على الصلوة
 مرتد باعتماد على شئ والاصفاء البها سنا
 الاولى الاذان الثاني بنية الثانية بحرف البسج
 النداء ويستعد الثالث لو امكن الاجتماع حال
 الغيبة استحب الجعة الرابعة يستحب المنفرد بشرط
 وحلق الرأس وقصر الاظفار بنية الثاني المشي
 بسكينة ودعاء والتطهيف والتطهيف المزمع
 بالقراءة **الفصل الثاني** في صلوة العبد من

ولا يكون هراو
 لم يجز الحضور

بش

واجبة جماعة بشرط الجمعة ومع فقد ما يسمى جماعة
وفرادى ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال ولا
يقضى لو كانت وهي ركعتان بغير في الاول الحمد و
الاعلى ثم تكبير خمساً فثقت منها ثم تكبير السادسة للركوع
ويسجد سجدتين ثم يقوم بغير الحمد وسورة او بعضها ثم
اربعاً ثم تكبير الخامسة للركوع ويسجد سجدتين ويسحب
الاصحاب بها والخروج ما فيها يسكنه ووقتها وان
يطعم قبل الخروج في الفطر وبعد ما في الاضحية
والتكبير عقب الركعتين اولها المفرب اخرها
العبد في الفطر وفي الاضحية عقب خمس عشرة اولها
الظهر يوم العيد لمن كان معني وفي غيرها عقب عشرين
مسألة الاولى بكروه السفل قبلها وبعدها الا
في مسجد النبي عليه السلام قبل خروجه الثانية قبل
التكبير الزايد واجب وكذا الفتوة الثالثة يجب
خطبتان بعدها الواجبة بحج السفر بعد طلوع الشمس

و
ويفتنيها
سنة
ظهر
الخطبتان

قبل

قبل الصلوة وبكروه قبله **المسألة الثانية** في صلوة الكسوف
وحجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة و
الرياح الخوف وغيرها من احوال السماء ركعتان
بشتمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدتين كيفيتها
ان يركع ويكبر ويقرأ الحمد وسورة او بعضها ثم
يركع ثم ينصب فان كان اتم السورة فركعتان
وسورة او بعضها وهكذا الى ان يركع خمساً وان
لم يكن اتمها اكتفى بنهاها عن القامحة فاذا ركع
خمساً تكبر ويسجد سجدتين ثم قام وصنع ثانياً كما
صنع اولاً وشهد وسلم ويسجدان بغير فيها
السور الطوال ومساواة الركوع القيام والجمعة
والاعادة مع بقاء الوقت والتكبير عند الانشأ
من الركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع
لن حمده والفتوة خمس مرات ووقت الكسوف
المحسوف من حين ابتغائه الى ابتداء الانجلاء

وهي
كيفيتها

يتشهد
لقيام

ووقتها في

مدته وفي الزلزلة مدة العزم ولو فاته عدا ونسياناً
 فضاها ولو كان جاهلاً فان كان قد احتضر في الصلاة
 فضاها ولا فلا ولو انقضت وقت فرضه حاضراً فخير
 ما لم ينقض احداهما ولو نضيفنا قدم الحاضرة ولا
 فضاها مع عدم التقرب كاللواحي في الصلاة
 فمنها صلوة الاستسقاء وهي مؤكدة عندنا
 وكيفيةها مثل صلوة العيد الا انه يفتي بسؤال
 توفير المياه والامتناع فيه وسبح بالماء ثوبان
 يصوم الناس ثلثا والخروج يوم الجمعة والاشهر
 والفرق بين الاطفال وامهاتهم ونحو الوداء
 ويكبر الامام بعد هامة مرة مستفيد القبلة
 التسييح كذلك بمنى والتهليل بسائر النجدة
 ثلثا الناس متابعين له والمعاودة مع ما في
 الاجابة ومنها نافذة رمضان وهي الفريضة
 كل ليلة عشرين وفي الثاني الافراد زيادة مائة و

احدهما
 بلغ قبلا

الليالي

الآخر

في العشر الاخير زيادة عشر ومنها صلوة ليلة القدر
 ويوم القدر وليلة النصف من شعبان وليلة السبت
 ويومته وصلوة على وفاطمة وجعفر عليهما السلام
الخامس في السهو من ترك شيئا من واجبات الصلوة
 عدا بطلت صلوة وان كان جاهلاً عدا الجهل لا
 فقد عذر اوجه علمها وكذلك لو فعل ما يجب تركه
 عدا اما الناس فان ترك ركنا انى به ان كان في
 محله والا اعاد ولو زاد ركوعا عدا او سهوا عدا
 ولو نقص من الصلوة ركعة او ركعتين سهوا ولو ترك
 حتى تكلم او اسند بر القبلة اعاد ولو صلى في مكان
 منصوب او في ثوب منصوب او نجس او سجد عليه
 العلم اعاد ولو صلى بغير طهارة مطلقا عدا او
 سهوا او قبل الوقت او مسند بر القبلة اعاد وان
 كان غيبا ركن فثلثة اقسام الاول ما لا حكم له
 هو من نسي القراءة حتى انتهى او اجهل بالاحقة

ينكلم

و

أو تسبيح الركوع أو طائفتين حتى ينقضب أو رفع الرأس
 منه أو طائفتين أو تسبيح السجود أو طائفتين أو أحدهما
 الأعضاء السبعة أو رفع الرأس منه أو طائفتين في
 الرفع عنها أو طائفتين أو الجلوس في التشهد أو
 ما يوجب الصلاة في من ذكرناه من هذه الأمور وهو في
 قول الحمد وأما السورة ومن ذكر ترك الركوع في
 السجود ركعتين ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة فبعد
 وسجدة وسجدة سجدة أو السجود بعد السلام ركعتين أو
 ترك التشهد ولو ذكر بعد التسليم ترك التشهد أو
 الصلوة على النبي وآله فضاء الثالث الشك في
 كان في عدد التثنية أو التثنية أو الأولى من
 الرباعيات أعاد وكذا إذا لم يعلم أنه كم صلى وإن
 كان في فعل ففعل فعل عنه لم يفت والأقرب أن
 ذكرناه قد فعله استأنف إن كان ركعا أو أقل
 ولو شك فيما زاد على الأولى في الرباعية ولا ظن

التلخيص
 أصل واحد

منها أو طائفتين

وسجدة

الرابعة

ترك

بنى على الزايد واحطاط من شك بين الاثنين والثلاث
 أو بين الثلاث والأربع بنى على الأكثر فإذا سلم صلى
 ركعتين من قيام أو ركعتين من جلوس ومن شك بين
 الاثنين والأربع بنى على الأربع فإذا سلم صلى
 من قيام ومن شك بين الاثنين والثلاث والأربع
 بنى على الأربع فإذا سلم صلى ركعتين من قيام و
 ركعتين من جلوس مسائل الأولى لا سهو على من
 كثر سهوه ونواترو ولا على الإمام أو المأموم إذا
 حفظ عليه الآخر ولا سهو في سهو الثانية من حيث
 في الثالثة بنى على الأقل وإن بنى على الأكثر جاز
 الثالثة من تكلم ساهيا أو قام في حال السجود
 أو قعد في حال القيام أو سلم قبل الإكمال وجب
 عليه سجدة أو السجود وكذا تجبان على من شك بين
 والخمس فإنه يبنى على الأربع وسجدها الواجبة
 سجدة أو السجود بعد الصلوة ويقول فيها باسم الله

و
 و

اِنَّهٗ التَّهَمُ صَلَّيْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ
 النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ يَنْتَهِي خَفِيفًا وَيُسَلِّمُ
 الْحَامِسَةُ الْمُكَلَّفُ اِذَا اَخْلَى بِالصَّلَاةِ هَذَا اَوْ هَذَا
 اَوْ فَاِنَّهُ يَتَوَكَّرُ اَوْ سَكَرَ وَكَانَ غَسَلُ اَفْئَادِهِ اَوْ اَنْ كَانَ
 مَغْنًى عَلَيْهِ جَمِيعُ الزَّوْتِ اَوْ كَافِرًا اَوْ لَا اِقْضَاءً ^{مَقْضًى} وَالْمَرْءُ
 وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْظُرُهُ مِنْ الْمَاءِ وَالزَّوْا يَنْقُطُ
 اِدَاءً وَقَضَاءً السَّادِسَةُ اِذَا دَخَلَ وَفِي الْفَرِيضَةِ
 وَعَلَيْهِ فَاِنَّهُ يُخْبِرُ بِهَا اِنْ تَضَرَّعَ الْحَاضِرُ بِهَا
 السَّابِقَةُ الْفَوَائِدُ يَتَرَبَّعُ كَمَا مُحَاضِرُ الثَّامِنَةِ مِنْ
 فَاِنَّهُ فَرِيضَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا هُوَ صَلَّيْ ثَلَاثًا اَوْ رُبْعًا وَ
 اَشْنَى الثَّانِيَةِ الْحَاضِرُ يَقْضِي مَا فَاِنَّهُ فِي السَّفَرِ
 قَصْرًا وَالْمُسَافِرُ يَقْضِي مَا فَاِنَّهُ فِي الْحَضَرِ عَامًا
 الْعَاشِرَةُ يَسْتَحْيِ قِضَاءَ النِّوَافِلِ الْمَرْبِيَةِ وَلَوْ فَاَتْ
 بِمَرَضٍ اَوْ سَجَمٍ اَوْ بِنَقْدٍ عَنْ كُلِّ رَكْعَةٍ يَجِدُهَا اِلَّا
 لَمْ يَكُنْ فَقَدْ كُلُّ يَوْمٍ عِدَّةً **السَّادِسَةُ** فِي صَلَاةِ الْحَامَةِ

اشنئ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ بِالشَّرَاطِ وَمُسْتَحَبَّةٌ
 الْفَرَاغُ الْمُبَاقِيَةُ وَالْعِيدَيْنِ مَعَ اخْتِلَالِ الشَّرَاطِ وَ
 فِي الْاِسْتِسْقَاءِ وَتَقْدِيمِ سَبْعَةِ اَعْدَاءٍ وَلَا يَصِحُّ
 حَالًا بَيْنَ الْاِمَامِ وَالْمَأْمُومِ بِغَيْرِ الشَّاهِدَةِ اِلَّا فِي
 الْمَرْءِ وَلَا مَعَ عُلُوِّ الْاِمَامِ فِي الْمَكَانِ عَنِ الْقَبْدِ
 يَجُوزُ بِالْعَكْسِ وَلَا يَتْبَعُ الْمَأْمُومُ بِالْمَخَارِجِ عَنِ
 الْعَادَةِ مِنْ دُونَ الصُّفُوفِ وَلَوْ ادْرَكَ الْاِمَامُ اِلَّا
 اِدْرَكَ الرُّكْعَةَ وَالْاَفْئَادَ لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ مَعَ الْمُرْتَضَى
 وَلَا يَتَقَدَّمُ فِي الْاَفْئَالِ وَلَا يَدُورُ مِنْ نِيَّةِ الْاِبْتِهَامِ وَخَرَجَ
 مَعَ اخْتِلَالِهَا فِي الْغُرُفِ وَاِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا
 يَسْتَحِبُّ اَنْ يَقِفَ عَنْ يَمِينِهِ وَاِنْ كَانَ اَوْجَاعًا فَعَلَيْهِ
 اِلَّا الْعَامَّةُ فَاِنَّهُ يَجْلِسُ فِي وَسْطِهِمْ وَكَذَا الْمَرْءُ لَوْ
 صَلَّيْ مَعَ الرِّجَالِ تَاخَّرَتْ عَنْهُمْ وَيُعْبَرُ فِي الْاِمَامِ
 التَّكْلِيفُ الْعَدَالَةُ وَطَهَارَةُ الْمَوْلِدِ وَلَا يُلَوِّمُ الْقَائِدُ
 الْقَائِمُ وَلَا الْاَلَى فِي الْقَارِي وَلَا الْمَوْفُ فِي السَّارِ يَجِي

العكس

صلب تآخرن

ولا المرأة رجلا لا خشي والمهاشمي وصاحب المسجد
 اولى وبقدم الاخر فالافقه فالافقه فالافقه فالافقه
 فالاصح وبكره ان ياتهم الحاضر بالمسافر والمظهر
 بالمنهم والسليم بالاجزم والابصر بالمحدود
 نوبته والاغلف وبكره امامه من بكره امامه
 والاعراب بالمهاجرين مسائل الاولى لواحد ^{الامام}
 استناب لومات واغني عليه قدموا اماما ^{الثاني}
 لو خاف الداخل فوات الركعة ركب وشي وخشي
 الثالث انه احرم الامام وهو في نافله قطعها
 ولو كان في فرضه انما نافله ولو كان امام
 الاصل قطعها وتابعه الرابع لو فاته بعض ^{الصلوة}
 دخل مع الامام وجعل ما يدخله اول صلوة فانا
 سلم الامام قام فانهم صلوة الخامسة ^{سجدة}
 المساجد مكتوفة والميضات على ابراجها والمناد
 مع حانظها والاستراح فيها واعادة المنهدم ^{محم}

المنهدم

يدركه

ع
٧

استعمال الله في غيره منها وبكره زفر فيها ونفثها
 بالصور واخذها او بعضها في تلك او في واد قال
 النجاسية واخراج الحمى منها وبعاد لو اخرج بكره
 نعلها والشرف والمخاريف حانظها وجعلها ارضا
 والبيع فيها والتعريف فاما الحدود وانشاء الشعر
 وعمل صنائع والنوم والبصاف فيمكن ^{المجاورة}
 انفاذ الاحكام ويستحب في دين الرجل البهي فخر
 واليسرى خروجا والدعاء فيها وكسها ^{كالكس}
 في صلوة الخوف وهي مفصولة سفر وحضر جماعة
 فواحدى وشروطها ثلثة ان يكون المسلم كبره
 الاقربان تسعين بقايم كل قسم العدو وان يكون في
 العدو كثره يحصل معها الخوف وان يكون العدو
 صلاب جهه القبلة وكسبها ان يصلي ^{ابو} ركعة
 والثانية حتى يتموا وصلوا ^{ابو} الباقر فيصلي
 الثانية ويقتفي في الشهادتين ^{محم} فيسلم بهم في
 كانت ثلاثة يصلي الاولى ركعة والثانية ركعتين او

والشراء

الاقام

صلى

بالعكس ويجب اخذ السلاح ما لم ينع ثيابا من الواجبا
فيؤخذ مع الضرورة وصلوة شدة الخوف بحسب الامكان
واقفا او ماشيا او راكبا وسجد على ضربين سرجه
الا او ما وسنقبل كقبلة بما امكن ولو لم يتمكن من انما
صلى بالسبع عوض كل ركعة سحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر والموتى والفرق بين ايام
ولا يقصر ان الامع السفر والخوف **الباب الثامن** في
صلوة المسافر يسقط في السفر من كل رابعة ركعتان
بشرط خمسة احدها فصد المسافة وهي ثمانية فراسخ
او اربعة مع العود في يومه الثاني ان لا ينقطع سفره
ببلد فيه للثقة قد استوطنته سنة اشهر فصاعدا او
على اقامة عشرة ايام ولو فصد المسافة وله على اسمها
منزل قصر وطرفة خاصة الثالث اياه السفر ولو كان
عاصبا لم يقصر الرابع ان لا يكون سفره اكثر من خمسة
كالمكاري والراعي والبدوي والذي يدور في تجارة
والغياط من لا يقيم في بلده عشرة ايام ولو اقام احد

الأول

استفزه

هو لا في بلده او ببلد غيره عشرة ايام قصر اذا خرج
الخامس ان يوارى عنه جدران بلده او يخفى عليه اذا
بصره فلا يترخص في ذلك ومع حصول الشرط
يجب التفضيل الا في حرم الله وحرم رسوله وسجدة الكوفة
والحاجر على ساكنة السلام فانه يخرج ولو اتم في غيرها
عدا اعماد والمجاهل لا يبيد والناسي يبيد في الوقت
لا خارجة ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقا
الوقت ولو دخل من السفر بعد دخول الوقت اتم ولو
نوى المسافر اقامة عشرة ايام اتم ولو لم يقصر في
ثلاثين يوما ثم يقيم **كتاب الزكوة** وهو فسان زكوة
المال وزكوة الفطرة وهذا **ابواب الباب الاول**
في شرائط الوجوب ودفعه انما يجب زكوة المال على
الحرم المالك للنصاب المتكمن من النصف فيه ويسمى بمن
انجز في مال الطفل من ابله انة اخرجها عنه والمال
الغائب اذا لم يتمكن صاحبه منه لا يخفيه ولو مضت
كذلك احوال كثيره استحب اخراج زكوة حرة يبيد

بلغت

وجوده ولا زكوة في الدين وزكوة الغرض على المقصود
 ان تركه بحاله حولا ومع هلال الثاني عشر مع بقا
 الشرايط في حال الحول ولا يجوز التأخير على المكته ضمن
 ولا نقد معها قبل وفاء الوجوبان دفع كان فريضة
 او احتسابه احتساب منها مع بقاها على الاستحقاق
 وتحقق الوجوب ولا يجوز نقلها عن بلد ما مع وجود
 المستحق في بعض ان نقل ولو عدم نقل ولا ضمان
 ولا بد من التيقن من الاخراج واما الضمان فشرط اثنان
 الاسلام وامكان الاجراء والكافر يسقط عنه بعد
 اسلامه لا سلام ومن لم يملك من اخراجها على الوجوب
 اذا تلفت لم يضمنها **الباب الثاني** مما يحيط بركوة
 وهي تسعة اصناف لا غير هيها فصول ثلثة **الفصل**
الاول النعم على الزكوة في النعم الثلثة الابل والبقر
 الغنم بشرط اربعة المضايك السوم والحول وان لا
 يكون غوامل ونصاب الابل اثني عشر خمسين وفيها ثمانية
 ثم عشر وفيها ثمان ثم خمس عشرة وفيها ثلثة شياه

البرم

ثم عشرون وفيها اربع شياه ثم خمس عشرون وفيها
 خمس شياه ثم ست عشرون وفيها بنت مخاض ثم
 ثلثون وفيها بنت لبون ثم ست اربعون وفيها حقة
 ثم احدى وستون وفيها جذعة ثم ست وسبعون وفيها
 بنتا لبون ثم احدى وتسعون وفيها حقنان ثم مائة
 واحد عشر عشرون ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين
 بنت لبون بالغاما بلغ واما البقر فلها نصاب واحد
 ثلثون وفيها نبيعه او نبيعه والثاني اربعون وفيها
 مسنة واما الغنم ففيها خمسة نصاب اربعون وفيها
 مائة ثم مائة واحد عشر عشرون وفيها ثمان مائة
 وواحدة ففيها ثلثة شياه ثم ثمانية وواحدة ففيها
 اربع شياه ثم اربعمائة ففي كل مائة شاة بالغاما بلغ
 ما لا اسفلق به الزكوة وهو ما بين النصابين تسمى في
 الابل شتقا وفي البقر قصا وفي الغنم عفا واما
 السوم فهو شرط جميع طول الحول فلو اعلفت في اثنا
 الحول من نصابها او اعلفها ما لكها اسنانف الحول بعد

العود الى السوم واما المحول فهو شرط في الجميع وهو
 اثني عشر شهرا او بدخول الثاني عشر بحسب الزكوة ولو
 قصد الفراق ولو كان بعده لم يسقط مسائل الاول
 الشاة الماخوذة في الزكوة اقلها المجزئ الضمان
 او الشئ من المهر ويجزئ الذكر والاشئ وبنت المحرم
 والنسب وهو الذي كمال حول وبنت اللبن والمنسنة
 ما كمال حولين والحف ما كمل ثلثا ودخلت في الزا
 والمجذعة ما دخلت في الخامسة **الثانية** لا يوجبه ^{المهر}
 ولا الهرم ولا ام الولد ولا ذات العوار ولا نفقة
 الاكولة ولا فحل الضراب ولو كانت ابله مراضا اخذ
الثالثة من وجب عليه بنت محاض وعنده بنت لبن
 دفعها واخذ ثابتي او عشرين درهما ولو كان
 بالعكس دفع بنت محاض ومعه ثابتي او عشرين درهما
 وكذا الحف والمجذعة وان اللبن مساوي بنت المحاض
الرابعة لا يجب اخراج العبد بل يجوز دفع القيمة **الفصل**
الثاني في زكوة الذهب والفضة بحسب الزكوة مما بشرط

فصل

لهن
هنا

المحول وقد مضى والنصاب وكونهما مضروبين سكة
 المعاملة ونصاب الذهب عشرون درهما ونصفه ^{نصف}
 ثم اربعة دنانير ونصاب الفضة اثنان وهكذا دائما ولا
 فيما نقص عن عشرين ولا عن اربعة اشئ ونصاب الفضة
 درهم ففيها خمسة دراهم ثم اربعون ففيها درهم
 لاشئ فيما نقص عن المائتين ولا عن اربعين ولا
 السبائك ولا الحلي وان قصد الفراق قبل المحول ^{بعد}
فصل ثالث في زكوة الفلأ بحسب الزكوة
 اربعة اجناس منها الخطة والشعير والتمر والزبيب
 ولا يجب فيما عداها وانما يجب فيها بشرط النصاب
 وهو في كل واحد منها خمسة اوسق كل اوسق ثوبين
 صاعا وكل صاع اربعة امداد وكل مد رطلان ^{دراهم}
 بالمرافى يجب العشران سقي سحما او بعللا او عذبا
 وان سقي بالزبد والدوالي والنواضح بقيمة
 العشر ثم كل ما زاد بالحساب ان لم يعد اخراج
 من يذروه غيره ولو سقي بماء اعتبر الاغلب ولو سقي

قسط الثاني ان ينفق في ملكه فلو اسفلت اليه البيع او
 الهبة او غيرها لم يجب الزكوة ان كان نفقها بعد
 الصلح وان كان قبله وجب وتعلق الزكوة بالملك
 اذا اشترت وفي الثمار اذا ابدى صلاحها وورث ^{الاخر}
 عند النصفية وجفت الثمرة واذا اجتمعت اجناس ^{مختلفة}
 بنقص كل جنس عن النصاب لم يضم بعضها الى ^{بعض}
الباب الثالث فيما يستحق فيه الزكوة سمي الزكوة في
 مال التجارة بشرط المحول وان يطلب براس المال
 او بزيادة في المحول كله وبلوغ قيمة النصاب بغير
 بالتغدين ويستحب في الخجل بشرط المحول والسوم
 الاثونة فيخرج من كل عشرين ديناران وعن كل زنة
 دينار واحد ويستحب فيما يخرج من الارض على اجرة
 الاربعة من الجربان بشرط حصول شرائط الوجبة
 الفلوات ويخرج كما يخرج منها **الباب الرابع** في
 المستحق للزكوة وهم ثمانية اصناف الاول والثاني
 الفقراء والمساكين وهم الذين لا يملكون فوق السنة

فيها

لهم ولعياهم ويكونون عابرا عن تحصيل الكفاية ^{لنصفه}
 ويعطى صاحب دار السكنى وعبد الخدمه ^{والزكوة}
 الثالث العاملون وهم السعاة للصدقات ^{الرابع}
 المولقة قلوبهم وهم الذين يستملون للحهاد وان كانوا
 كاهرا الخامس في الزناب وهم المكاتبون والعبيد ^{الذين}
 في الشدة السادس الفاريون وهم المدبرون في
 غير المعصية السابع في سبيل الله وهو مصلحه او في
 كالجهاد والحج وبناء المساجد والفتا طر ^{الثامن}
 ابن السبيل وهو المنقطع به في الغربة وان كان غنيا
 في بلده والضيفان كان سفرهما مباحا وبغيره
 الاوليين الايمان ويعطى اولاد المؤمنين ولو اعطى
 المتألف مثله اعاد مع الاستبصار ان لا يكونا ^{مكوثا}
 العفة عليه من الانور ان يملوا اولاد وان نزلوا
 والزوجة والمملوك وان لا يكونا هاشميين اذا كان
 المعطى من غيرهم وتمكنوا من الجنس وحل الهاشمي ^{مكوثا}
 ويجوز اعطاء موالهم ويجوز تحصيل واحد بها ^{اجبي}

مكوثا

مكوثا

والمستحقين بسببها على الاصناف وانما يعطى
ما يجب في النصاب الاول ولا حد لاكثره **كتاب الخامس**
في زكاة الفطر وهي واجبة على المكمل للحريز
هو ما لا يتغير منه عند هلال شوال وينقص عند
صدوة العيد ويحوز بعد عنها في رمضان ولا يجوز
العيد الا بعد ولو فاق نصفه ولو غطها لم يفت
من غير تقريظ فلا ضمان ولا يجوز جعلها عن يده
وجود المستحق فيه وقدرها سنة اطلاق العرف
ومنه بالمدني من الحنيفة والشعير والتمر والزبيب
الاوز والافط ومن اللبن اربعة اطلال بالمدني
افضلها التمر ثم الزبيب ثم ما يغلب على القوت ويجوز
اخراج القيمة ويجوز ان يخرجها عن نفسه وعن جميع
من يقول من مسلم وكافر وحرة وعبد وصغير وكبير وان
كان صغيرا بالبلولة ويجوز فيها التبدل واصطاحا
الى سفيح الزكاة المال والافضل صرفها الى
الامام عليه السلام ومع غيبته الى المأمور من فقهاء

تتمة
كتاب

الامام به ولا يعطى الفقير اقل من صاع ولا حد لاكثره
وبسبب احصاء القرابة لها ثم الجيران للفقير
اخراجها **الباب السادس** في الخمس وهو واجب
غنائم دار الحرب والمعادن والغوص وارباع البحار
والصناعات والزراعات والكنوز وارض الذي
اذا اشترها من مسلم والحرام الممنوع بالجلال
لغيره ويمنع في المعادن والكنوز عشرة دنانير
وفي الغوص دينار وفي ارباع البحار والصناعات
الزيادة عن مائة السنة له ولعياله بقدر انقصا
صحيح الزائد ووقت الوجوب وفصول هذه
ويقسم الخمس سنة اقسام ستمائة وسهم لرسولهم
لذي القربى وهذه الثلثة للامام وسهم للفقير
الطاشميس وسهم لابنائهم وسهم لابنائهم
لا تجل عن البلد مع وجود المستحق ويجوز احصاء
بعض الطوائف الثلثة بضمهم ويمنع منهم الامان في
المنهم الفقير الا ان قال كل ارض خربة بآدابها وكل

الزيادة

لذوي

يجوز

ارض لم يوجف عليها جبل ولا ركاب وكل ارض كلها
 اهلها من غير قتال وروس الجبال ويطون الاودية
 والموات التي لا ارباطها والاجام وصوا في الملوك
 قصاتهم وقطاعهم غير المصونة وميراث من لا وارث له
 الفنائم الماخوذة بغير اخذ الامام فهذه كلها
 للامام وابيحننا المساكين والمناجر والمناكيح
كتاب الصوم وفيه ابواب **الاول** الصوم وهو
 الامساك عن المفطرات مع النية فان فعل الصوم
 كرمضان كفت فيه نية القرينة والا فتنزل الى المعين
 ووفئها الليل ويجوز تجديدها الى الزوال فاذا
 زالت الشمس فأت وقتها وجب الامساك في رمضان
 والمعين ثم نفق ويجزى في رمضان نية عن الشهر
 اوله ويجوز تقديم نية عليه ويوم الشك بصيامه
 عن شعبان فان اتفق انه من رمضان اخره ولو ايج
 نية الافطار الى الزوال ولم يفطر ثم نيت ان من رمضان
 جدد النية الى الزوال ولو كان بعد الزوال امسك فم

يوم او يومين

افتر

له

وفضي وعمل الصوم النهار من طلوع الفجر الثاني
 الى الغروب **الباب الثاني** فيما يمسك عنه الصائم
 هو ضربان واجب ونهيا الواجب الاكل والشرب
 الجماع في الفيل والدبر والامتناء وايصال النكاح
 الى الحلق متعمدا والبغاء على الجنبه متعمدا حتى
 الفجر ومما وده النوم بعد انبياضه حتى يطلع
 الفجر وهذه السبعة وجب القضاء والكفارة وحسب
 القضاء بالافطار بعد الفجر مع طهريقا الليل و
 ترك المراعات مع القدرة عليها وكذا الواخيرة
 غيره بيقا الليل ونيل الغروب للظلمة الموهمة له
 غلب على الظن دخول الليل ولم يدخل فلا قضاء
 وتقليد الغير في دخول الليل ولم يدخل ومما وده
 النوم بعد انبياضه واحدة قبل الفجر حتى يطلع
 الفجر وتعمد الفج ودخول الماء الى الحلق للشرارة
 المضمضة للصلوة والخفنة بالماء باع وجب الامساك
 عن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الانبياء

الطريقا

او

والكروه

وفي الارناس في الماء فolan وكذا الامساك على
محرم سوى ما ذكرناه وبتاكد في الصوم والمنذور
ترك السقوط والكحل بما فيه صبر او مسك واخره
الدم ودخول الحمام المضعفان وشتم النرجس و
اله الربا حين والحفنة بالجماد وبيل الثوب على
المجسد والقبلة والملاعبنة والمباشرة بشهوة
جلوس المرأة في الماء ولا يفسد الصوم بغير ذلك
وذوق الطعام اذ الفظه وزوال الطابور واستنعاي
الرجل في الماء مسائل الاولى الكفارة لا تجب الا
في رمضان والنذر المعين وقضاء رمضان بعد الزوال
والاعتكاف على وجهه وما لا يفتي صومه كالنذر
المطلق وقضاء رمضان قبل الزوال والثالثة لا
يجب بفساد شيء الثانية كفارة المنع عن شيء
او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكين
وكفارة قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
مساكين فان عجز صام ثلثة ايام ولو تكرر الافطار

في ذي

الثالث

مسئلة

في يومين تكررت الكفارة وبغير ما لم يطر ولو كان
فثلث الثالثة المكروهة لزوجه بخل عنها الكفارة
المطاعة وتكفر عن نفسها **الباب الثالث** في اتسا
وهي اربعة واجب ومنذور ومكروه ومختور
فالواجب شهر رمضان والكفارات ودم المنية و
النذر وشبهه والاعتكاف على وجهه وقضاء الواجب
وعبر رمضان باقية اما كنهه واما شهر رمضان
فعلامته رؤيته اهللال او مضى ثلثين يوما متتابعين
او قيام البنية بالزوجة وشرايط وجوبه ببلوغ
وكمال العقل والسلامة من المرض والافاقة او
حكمها والخلو من المحض والنفس وشرايط
البلوغ وكمال العقل والاسلام والمرئ بقبول
فانه في زمان ردة وتنجيز قاضي رمضان في انما
الى الزوال فستعين الاتمام والمنذور بجمع ايامه
الا المنهي عنه والمؤكد عشرة فسم اول خمسين
كل شهر واول اربعين من الشهر الثاني واخر الخمسين

الثالث ويوم الغدير ويوم المباهلة ويوم ^{المبعث}
 ومولد النبي صلى الله عليه واله وسلم ويوم دحو
 الارض وعاشوراء على وجه الحزن وعرفة لمن لا
 يضعفه عن الدعاء ولحمل ذى الحجة واول حجة
 وجب كله وشعبان كله وايام البقي وكل خميس
 جمعة ويستحب الامساك وان لم يكن صوماً للمسلم
 القادم بعد الزوال او قبله وقد افطر والمريض
 بربى كذلك والحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا
 اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق
 المعنى عليه كذلك ولا يصح صوم المضيف طوعاً
 بدون اذن المضيف والزوجة بدون اذن الزوج
 والولد بدون اذن الوالد ولا المملوك بدون اذن
 مولاه والمكروه النافله سفر أو المدعو الى طعام
 وعرفة مع ضعفه عن الدعاء او شك الهلال والمحرم
 صوم العيدين وايام التشريق لمن كان عني ويوم
 التشك على انه من رمضان وصوم نذر العتية وصوم

الحن

الصمت والوصال والواجب في السفر الا النذر ^{المقيد}
 به وبديل دم المنعة والبدنة لمن افاض من غفلة
 القرب عامداً او يكون سفره اكثر من حضره وهو
 كالمن ليس له في بلدته مقام عشرة ايام مساكين
 الا على الصوم الواجب ينقسم الى مضيق وهو قضاء
 وقضاؤه والنذر والاعتكاف ومحبوه وهو
 كفارة اذى طعن الراس وكفارة رمضان وجزاء
 الصيد ومرب وهو صوم كفارة البهي وكل خطأ
 والظهار ودم الطهري وكفارة فضا رمضان
 الثانية كل صوم بحجة السابغ الا النذر المطلق
 شبهه والفضاء وجزاء الصيد والسبغ في بدل
 الطهري الثالثة كل ما بشرط فية السابغ اذا افطر
 بعذر بني وان افطر لغیره اسنانف الا من عجز
 شهران فصام شهراً ومن الثاني ولو يوماً ومن
 عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً والثلثة في بدل
 التمتع اذا صام يوم التروية وعرفة صام الثالث

شبهاً

ايام التشريق **الباب الرابع** في المندوبين اذا احصوا
 المرأة او نفسها في وقت كان من التمام لم يصحها
 ونقصه ولو طهرت بعد الفجر اسكت استحياءا ونقصه
 ولو بلغ الصبي او افاق المجنون قبل الفجر صام ما دلت
 اليوم واجبا والا فلا والمريض اذا برء او قد
 المسافر قبل الزوال ولو بغير مسكا واجبا و
 اجزئها والا فلا ولو استمر المرض الى رمضان آخر
 سقط الفضا عنه ونصد عن الماضي لكل يوم
 بمدة ولو برئ بينهما وكان عازما على الصوم فضا
 ولا كفارة وان تخاف ونقص عن كل يوم
 وحكم ما زاد على رمضان من حكم مضايح ويجب
 الاطعام على المريض والمسافر ولو صام الى آخر
 وشرائط فصر الصوم شرائط فصر الصلوة والشيخ
 الشيخ مع عجزها صدق ان عن كل يوم بمدة وكذا
 ذوالعطاء ونقص من البرء والحامل لفرض
 والمرضة العليله اللبن بغير ان ونقصها من الصدقة

اجزئها

روضة

ولومات المريض في فرض استحبابه الفضا عنه
 لومات بعد استنوار الصوم والقول بسفره ونقصه
 الولي وهو كبر اولاده الذكور واجبا ولو كان
 تحاصا ونقص عن المرأة ولو كان الاكبر نتي فضا
 وينصد من التركة عن كل يوم بمدة ولو كان عليه
 فضا الولي شحرا ونصد من مال المبتع آخر
 أنه أعلم **الباب الخامس** في الاعتكاف وهو
 للعبادة في مسجد مكة او مسجد النبي عليه السلام او
 جامع الكوفة او البصرة فاضه وشرط النية والصوم
 وابقاع ثلثة ايام فما زاد وهو واجبه نديا والواجب
 ما اوجب المندوب شحرا والندب ما ينزع فاذا
 مضى يومان وجب الثالث ولا يخرج من المسجد الا
 لغرضه او طاعة كالتسبيح او عبادة مريض او
 جنازة او اقامة شهادة ومع الخروج لا يفتي
 الظلال ولا يجلس ولا يمشي الا بغيره ويستحب له
 الاشرط ويحرم عليه الاستماع بالنساء والبيع

الشراء، وشتم الطبيب الجدل وبفسده ما يفسد
 ولو جامع فيه كفر مثل كفاره رمضان وان كان البلاء
 وفي طاهر رمضان بقضاء كفارة ولو افطر غير
 مما يوجب الكفارة فان وجب النذر بالمعسر كفر ولا
 فلا الا في الثالث ولو حاض المرأة او مرضت
 خرجا وقضاء مع وجوبه **كتاب الحج** وفيه ابواب
الابواب في اقسامه وهي حج الاسلام وما يجب
 بالنذر وشبهه وبالا ستجارة والافساد فحج الاسلام
 واجبة بالاصل الشرعي مرة واحدة على الذكور
 الاناث والنحن في شروط منه البلوغ وكمال العقل
 والحرية والزاد والراحلة وامكان المستطاعة
 الصبي لم يجزئه الا اذا ادرك احد الموقوفين بالغاً
 وكذا العبد وبصحي الاحرام بالصبي غير المجنون
 ومن العبد ما دون المولى ولو تسكن العبد لم يجزئه
 الا منطاعه ولو كان المتكسر مريضاً لم يحل الا ستارة
 ويجب مع الشرايط على الفور ولو اهلل مع الاستغفار

لمع قالا

الاستجارة

المجنون

حرارة

حتى مات فبقي من صلبه ما لم يمت او لم ياكل ولو
 لم يخلف غير الاجرة ولا يجوز لمن وجب عليه ان يحج
 تطوعاً ولا نائياً ولا بشرط في المرأة وجوب محرم
 ولا اذن الزوج وشروط في الذكور اما التنا
 فشرط الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حج واجب
 ولو لم يكن جائزاً وان كان صرورة او امرأة و
 لو تبرع عن الميت برئت ففته **كتاب الخفاف** في
 انواعه وهي ثلثة تمنع وقرا ن افراد اما التمتع
 فصورته الاحرام بالعمرة الى الحج من الميقات الطهرا
 بالبيت سبعا وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
 والسعي بين الصفا والمروة سبعا والنقصن الاحرام
 ثانياً من مكة والوقوف بعرفات واسع ذي الحجة الى
 الفردوس الا فاضة الى المشعر الوفوف به بعد الخروج
 وهي جمره العقبه ثم الذبح ثم الحلق ثم الترميم
 وطواف الحج وركعتاه وسبعه وطواف النساء
 ركعتاه والمبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر

يوم

رعى الجمار الثالث في البومين ثم ان نام الثالث
 رعى وهذا فرض من نافي عن مكة باثني عشر ميلا
 زاد من كل جانب والمفرد يقدم الحج ثم يعتمر عمره
 مفردة بعد الاحلال والقارن كذلك لكن ليس
 الهدى عند احرامه وشرط التمتع للنية ووقوعه في
 اشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة
 اثنان الحج والعمرة في عام واحد وانما احرام
 الحج من مكة وشرط الباقين النية ووقوعه في
 الحج وعقد الاحرام من الميقات او من منزله ويجوز
 لهما الطواف قبل المضي الى عرفات لكنهما يجزdan
 التلبية عند كل طواف استحياءا ويجب على المتمتع
 ولا يجب على الباقي **الباب الثالث في الاحرام** وانما
 يصح في المواقيت وهي من اهل العراق القنبر
 افضل المسلي واوسطه غمره واخره ذات عرق
 فلا يجوز عبورها الا عرها ولا هلكه منه مسجد
 وعند الضرورة المحفة وهي ميقات اهل الشام حيا

لكه
 الاحرام
 هي

اركان وميقات

ولا

اللهم

وللمن يلم ولم للطائف قرن المنازل والحج التمتع
 ومن كان منزله اوفى من الميقات ففتره الميقات
 في للصبيان ومن حج على طريق احرام من ميقات اهل
 ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقيت ولو تجاوزها
 رجوع واحرام منها وان لم يتمكن بطل حجه وان كان
 ناسبا او جاهلا رجوع مع المكنة واحرام من موطنه ان لم يتمكن
 ولو نسي الاحرام حتى اكمل فناسكه صحيح حج على
 رواية والواجب في الاحرام النية واسدائها
 والتلبية الاربع للمتمتع والمفرد والاشعار
 للقارن وصورتها لبك لبك ان الحمد والنعمة لك
 والملائكة لا شريك لك لبك لبك وللبس الثوبين
 مما يصح فيه الصلوة والمندوب توفيقهم الراس
 للمتمتع من اول ذى القعدة ونظف الحسنة
 واخذ المشارب واخذ العانة والابطين بالنبوة
 والفصل امامه الاحرام والاحرام عقب الظهور او
 اوسر كحاشا او ركعتين ورفع الصبر والتلبية اذا

ميقاته

عيها

اسدائها حكمها

و
 وهي

لبك اللهم

راحته اليسرى على طرف المدينه والدعاء والتلفظ
 بالنوع والاشراط وتكرار التلبية الى ان يشاهد
 مكة للمنتهي والى عند الزوال يوم عرفه للمعتمر ان يقار
 واذا دخل الحرم للقيم والاحرام في قطع محض واحرام
 المرأة كاحرام الرجل الا في تحريم المخط ولا يمنعها
 المحض منه **الباب الرابع** في نزول الاحرام **الاول**
 منها اربع عشرة كما صيد البر وامساكه واكله
 الاشارة اليه والاعلان عليه وذبحه والنسائه
 ونسبها لولمسا ونظر استهوه وعقد الخبوة
 شهادة عليه والاستمنا والطيب والمخيط للرجل
 وما يستظهر القدم والفسوق وهو الذر والحد
 وهو قول لا والله وبلى والله وقد ايهوا الجسد
 الشعر مع غير الضرورة واستعمال الدهن لظهوره
 للرجل والتظليل لسانه وفصل الاظفار وقطع شعر
 والحشيش الثابت في غير ملكه الا الفركه والادخر
 والفحل وبكره الا كحال بالسود والنظر في المرأة

للمعتمر

مكة

ليس

ليس الخاتم للزينة والحجامة وذلك الجسد وليس
 السلاخ اختيارا على احد القولين في ذلك كله
 الا الثياب للبره والاحرام في الثياب الوسخة والمعلمة
 والخلاء للزينة ودخول الحمام وتلبية المنادى واستعمال
 الواحيتين ويجوز حمل الجسد والسواك ما لم يدم
الباب الخامس في كفارة الاحرام وفيه فصلان
الاول في كفارة الصيد وهو الحيوان المحلل للمنع
 البر ويجوز صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه
 الدجاج الحبشي ففي النفاضة بدنه ومع الفرفض
 ثمن البدنه على البر وبطهم سنين مسكينا لكل
 مدان وما زاد على سنين مسكينا ولا عجب نقص
 عنه ولو عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام
 ثمانية عشر يوما وفي بقرة الوحش وحماره بقرة فان
 لم يجد قرض ثمنها على البر واظعم ثلثين مسكينا
 لكل واحد مدان ولا يجب عليه التميم والقاضيه
 وان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام تسعة ايام

عن

صيد المحرم حرام على المحلل
 المحرم وصيد المحلل محرر على
 المحرم ضاحنه المراد بالصيد
 المحرم الحيوان الممنوع وصله
 بشرط ان يكون صلاحي

وفي الضبي والشلب والارنبشاه فان عجزها
 على البرواطم عشرة مساكن لكل مسكن مذار
 الفاضله ولا يجب عليه التعميم فان عجز صام ثلثه
 ايام وفي كسر بعض النعام اذا اخرج الفرج لكل بيضة
 بكوة من الابل وان لم يخرجك ارسله فحوله في الاش
 بعددها فالناتج هدى لبنت الله فان عجز فرك
 بيضه شاه فان عجز ايام عشرة مساكن فان عجز صا
 ثلثه ايام وفي بعض القطاه والضبي اذا اخرج الفرج
 لكل بيضة واحدة من صفار الفم وان لم يخرجك
 فحوله من الفم ثلاث بعددها فالناتج هدى لبنت
 وان عجز كان كبعض النعام وفي الحمام شاه وفي غيرها
 حمل وفي بعضها درهم وعلى الحمل في الحرم على الجملة
 درهم وعن الفرج نصف درهم وعن البيضة
 درهم ويجب ان على الحرم في الحرم وفي الضبي
 القنفذ والبربوع مبدى وفي القطاه والدرج
 وشبهه حمل وظم وفي المصفر والفيبره والصمغ

ان
والناتج

لو

وفي الجراد والغلة التي يلفها عن جسده كدم
 الطعام وفي الجراد الكثير شاه ولو لم يتمكن من
 لم يكن عليه شيء ولو اكل ما فاته كان عليه فداء ان و
 لو اكل ما ذبح غيره ففداء واحد ولو اشتراك جماعة
 في قتله فعلى كل واحد فداء وكل من كان معه صبي
 ملكه عنه بالاحرام ويجب عليه امراله فان امسكه
 ضمن مسأله الاولى المحرم في الحمل يجب عليه الفداء
 والحمل في الحرم الضميمة ويجب ان على المحرم في الحرم
 ما لم يلفح بدنه فلا تضاعف الثالثة القائل ضمن
 الصيد بالفضل عدلا وسهوا وجعلا ولو تكرر الخطا
 تكررت الكفارة وكذا العهد الثالث لو اضطر الى اكل
 الصيد والمبينة اكل الصيد وفداءه مع ملكته والا اكل
 المبينة الرابعة فداء الصيد المملوك لصاحبه وغير
 المملوك نصف درهم والحرم بشرى بغير غلظ
 احكام الخامسة ما لم يلفح في حرام الحج بنحو او بدعي
 وان كان معتبرا فبكمه بالموصل للمعروف والحرم وكساده

من
طعام

هذا الحرم يربد في يربد من اصابعه صدأ فنه
الفصل الثاني في باقى المحظورات وفيه مسائل
 الأولى من جامع امراته قبل احد الموفين قبل او دبرا
 عامدا عالما بالتحريم بطل حجه وعليه انعامه القضاء
 قابل وبدنه سواء كان الحج فرضا او نفلا وعليها
 ذلك ان طار عنه وعليها انة فزان وهو لا ينفر
 بالاجتماع ان حجها في القابل من موضع المعصية الى ان
 بغرغا من المناسك ولو اكرهها صحيح حجها ويجزئها
 الكفارة ولو كان بعد الموفين صحيح الحج والبدنه
 على كل منهما ولو جامع قبل طواف الزبارة لزمه بدنه
 فان عجز عنها صغره او شاء ولو جامع قبل طواف الزبارة
 لزمه بدنه ولو عجز عن طوافه او شاء ولو كان قد طاف
 منه خمسا فلا كفارة ولو جامع في ايام مكررة في
 بطلت وعليه بدنه وقضاؤها وانماها ولو نظر الى
 غير اهلها فامنى كان عليه بدنه وقضاؤها وانماها
 فان عجز فشاؤه ولو نظر الى اهلها بغير شهوة فامنى فلا

واحد
 وان عجز عنها

صغره فان عجز

شئ عليه وان كان شهوة فجزر وكذا لو امنى عند
 ولو عقد المحرم والحرم فدخل كان عليها كذا وانما الثاني
 من طبيب لزمه شاه سواء الصبي والاطلا والجوهر
 والاكل ولا بأس بخلق الكعبة الثالثة في يعلم كل
 مدم من طعام وفي يديه ورجليه شاه مع انما يجلس
 ولو تعدد فشانان وعلى المفتي اذا قل المستفق
 اظفاره فادعى اصبعه شاه الرابعة في لبس الحج طهرا
 وان كان للضرورة الخامسة في حلق الشعر شاه
 اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدا وصا لثمة
 ايام وان كان مضطرا السادسة في شغل البطن
 شاه وفي احدها اطعام ثلثة مساكين ولو سقط
 من راسه او تجبته شئ عيسى فصدق بكف طعام وان
 كان في الوضوء فلا شيء عليه السابعة في التظليل
 سائر اشياء وكذا في تغطية الرأس وان كان لضرورة
 الثامنة في الجدل صادقا ثلثا شاه وكذا في الكاذب
 مرة ولو ثنى فبغره ولو ثلث فبدنه التاسعة في كذا

او

من

ثلثه مشياه

الطيب وقلي الضرس شاه العاشرة في السبعين
 بقره وفي الصغيره شاه وفي ابعاضها خمسة عشر
 يتكرر الكفارة بتكرار الوطى واللبس مع اخلاص
 المجلس والطيب كذلك الثانية عشر لا كفارة على الجاهل
 والناسي الا في الصبي **المالك** في الطواف
 هو واجب مرة في عمره الممتنع لها ومربعين في حجة
 وفي كل واحد من عمره الباقين مرتين وكذا في
 حجتها ويشترط فيه الطهارة وانزاله الجاهل على التوبة
 والبدن والختان في الرجل ويجزئ فيه النية الطواف
 سبعة اشواط والابداء بالحج واختم به وحمل كبنت
 على البسائر وادخال الحجر فيه ويكون بين المقام و
 البيت وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
 ويستحب فيه الدعاء عند الدخول الى مكة والمسجد
 مضيق الادخر ودخول مكة من اعلاها حائلا بسكينة
 وقنار والفصل من بين ميمونه ادخا واستلام الحجر
 في كل شوط ونفيله او الابهاء البه والدعاء عند

حجها

الاستلام

الاستلام وفي الطواف والنزاع المستنجد ووضع
 عليه والبطن والديعاء واستلام الركن الثاني وبأ
 الاركان والطواف ثلثاته ومنهين طوافا فان لم يكن
 ثلثاته ومنهين شوطا والطواف ركن من تركه ^{بطل}
 حجه وانما ياتي به ومع التذرع يستحب لو شك
 عدده بعد الانصراف لو كانت وفي الاشياء بعد
 ان كان فيما دون السبعة والا فطعن ولو ذكر في طواف
 الفريضة عدم الطهارة اعاد ولو قرن وطواف الفريضة
 بطل وبكره في النافلة ولو زاد سهواً اكمل استوى
 وصلى ركعتي الواجب قبل السعي والمنذور بعده ولو
 نقص من طوافه وفد تجاوز النصف اتم ولو رجع
 اهله استناب لو كان اقل استأنف وكذا من قطع ^{الطواف}
 لحاجة او صلوة نافله ولا يجوز تقديم طواف الحج
 الممتنع وسعيه على الوقوف لا تخافة الجحش ولو حاشا
 قبله اسقط الوقوف فان لم يظهر بطل منعهما و
 صار من حجتها مفردة ونقصي العمرة بعد ذلك ولو

طواف

نسأما

والمدب

تخلاله

طهرها

حاضت خلاله فان تجاوزت النصف تركت بقية الطهر
 وفعلت بقية المناسك ثم قضت القاض بعد طهرها
 فحكمها حكم من لم يطف المستحاضة اذا فعلت ما عليها
 كانت كالطاهرة **البار الساج** في السجود وهو
 في كل احرام فرة ويجزئ فيه النية والبدن وبالصفاء
 الختم بالمروءة والسعي سبعة اشواط من الصفاء
 شوطان وفيه تسجيد الطهارة واستلام الحجر والشتر
 من زمزم والاعتسال من الدلو المقابل للحجر المخرج
 من باب الصفاء الصعود عليه واستقبال بكن الحجر
 بالكبير والتحليل سبعا والدعاء المشي فيه الطهارة
 من المنارة الى زقاق العطارين ثمانية من وادي محشر
 والدعاء والسعي ما شيا وهو ركن بطل الحج بتركه
 عمدا لا سهواً ويعود لاجله فان تغدرا استناب ولو
 زاد على السبع عمدا بطل السهم ويعيد ولو لم يجز
 عمدا شواطئه ولو قطعه لفضا حابة او صلوة فريضة
 تحته ولو ظن الاتمام فاصل وواقع اهله او قلم اظفاره
 لم يرد

في طهره 27

الحج
الاول

الحج

ثم ذكر نسيان شوطه وبكفر بغيره واذا فرغ من
 سعي العمرة قصر وادناه ان يقض اظفاره او شيا
 من شعره ولا يخلو راسه فان فعله كان عليه دم
 وكذا لو نسي حتى احرى بالحج ومع القصر يحل كل
 شئ احرى منه الا الصيد ما دام في الحرم ويستحب له
 ان ينسحب في ترك لبس المخيط بالحرم **كتاب الثاني**
 في افعال الحج وفيه فصول **الاول** في احرام الحج اذا
 فرغ من العمرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة و
 يستحب ان يكون يوم التروية عند الزوال من مكة
 وكيفية كانه قدم الا انه ينوي احرام الحج ونقطع
 اليه يوم عرفه عند الزوال ولو نسي حتى يحصل
 بعرفات احرى بها ان لم يتمكن من الرجوع ولو لم يذكر
 حتى يقضي مناسكه لم يكن عليه شئ **الفصل الثاني**
 في الوقوف بعرفات وهو ركن في الحج بطل بالاجل
 عمدا ولو ترك ناسيا حتى فات وقته لم يحصل شيء
 بطل حج ويجزئ فيه النية والكون بعرفات الى غروب الشمس

29

من يوم عرفه ولولا تمكن من الوقوف طاروا فلبوا
 لوقفة الفجر لولا تمكن او حتى طلعت الفجر فبالمشعر
 واجزاءه ولو افاض منها قبل الغروب وجعل عليه
 ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ان كان عالماً وان كان
 جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه وعمره وثوبه وذو
 وعمره والاراك حدود ولا يجزئ الوقوف بها و
 يستحب ان يخرج الى متى يوم الترويه بعد الزوال و
 الامام يصلي طهراً ثم يبيت الى فجره ولا يجوز ان
 يحبس حتى يطلع الشمس بدعو عند نزولها ويخرج
 منها وفي الطريق وان رفع مع السفح في مبسر الجبل
 داعياً قائماً وان جمع بين الظهريين باذان فاقب
 ويكره الوقوف على اهل الجبل فاعداً او ركناً
العصل الثالث في الوقوف بالمشعر واذا غرب الشمس
 من يوم عرفه افاض الى المشعر يستوي ان يقصد في
 المسير وبدعو عند الكعبة الاخر ويؤخر المشركين
 حتى يصليها فانه لو صار في الليل فجمع بينهما اذا

يجوز

الفجر

في

الشهر

والله

واقامنين ومحبين النبي والكون فيه من طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس ولو فاته لضروره الى الزوال ولو فاته
 قبل الفجر عالماً عامداً كفر بشاة وصح حجه ان كان
 بعرفة ويجوز للمره والخائف الا فاضله وحده المشرك
 بين المازيه الى الحياض الى ادى محشر وهذا
 ركن فمن تركه ليلاً او نهاراً عمداً بطل حجه ولو كان
 ناسياً وادرك عرفه صح حجه مسائل الاولى وفي الوقوف
 الاختيار عرفه من زوال الشمس عرفه الى عرفه
 والاضطرار الى الزوال فان ادرك احد الموقفين
 اختياراً وفاته الاخر بضروره صح حجه وان ادرك
 الاضطرار بين معاً فانه الحج على قول اما لو ادرك احدهما
 فانه يبطل حجه اجماعاً الثاني من فاته الحج سقطت
 افضاله ويجزئ عمره مفردة ونقصي الحج والقبيل
 الوجوب الثالث يستحب الوقوف بعد الصلوة (البرقا
 ووطي المشعر والرجل للضروره والصعود على ذي
 وذكر انه عليه الرابع سبب النفاط حتى يرى منه

و

الى الفجر ووقته الاختيار
 بالمشعر من طلوع الفجر يوم النحر
 الى طلوع الشمس والخطبة الى

د العود

يجوز من أي جهات الحرم كان عدا المساجد **فصل**

الرابع في نزل منى وتجب يوم النحر منى بلثة أحدها
رمي جمرة العقبة بسبع حصاة ملقطة من الحرم الكبار

مع النية فإصابة الجمرة بفعله بما يسمى رميا وينجب
أن يكون رخوة برشاً قدر الأملة ملقطة لا مكسرة
ولا صلبة والدعاء عند كل حصاة والطهارة ^{للنساء}

بمقدار عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعاً والرمي
خذاً وان يستقبل هذه الجمرة ويستدير القبلة في
غيرها يستقبلها ويجوز الرمي عن الملبس الثاني

الذي يجب ويجب بعد الرمي الذي مزبلاً وهو الهدى على
المفتوح خاصة في القرض والقفل والملوك الزام
الملوك بالصوم إذا نجهدي عنه فإن عتق قبل

أحد الموقفين لزمه الهدى مع العذرة والأصامد
بحسب النية وذبحه منى يوم النحر وعدم المشاركة
في الواجب وإن يكون من النعم ثنياً قد دخل في
السادس إن كان من الدين وفي الثانية إن كان من

الزكاة

بقدر

ثم

نعم
لا

البقرة والغنم ويجزى من الضأن الجذعي أما غيره
فيجب أن يكون على كل منها شتم وبسبب أن يكون به
قد عرفها أنا ثامن الأبل والبقر ذكرنا من الضأن
والمغز والدعاء عند الذبح وإن أكل ثلثه وبه
ويطعم القانع والمعتل ولو فقد الهدى و
ثمنه خلفه عند من يشتره وبه في طول ذي الحجة
ولو فقد صام ثلثة أيام متتابعات في الحج وسبعة
رجع إلى أهله ويجوز تقديم ثلث من ذابح الحجة
يجوز تقديمها عليه فإن خرج ولم يصمها تعس
في القابل منى وأما هدى القرآن فيجب في حجة
بمنى إن قرنه بالحج وبمكة إن قرنه بالعمرة ويجزى
الهدى شرب لبنه ما لم يضرب به وبولده فاذا
هلك هدى القرآن لم يلزمه تأنيده إلا أن يكون
مضموناً ولا ينفع من الصدقة إلا بالندرة لا يعطى
الحجاز من الهدى الواجب أما الأصحية مسجدة يوم
وثلثة بعده بمنى وبومان وغيرهما ويجزى هدى

التمتع عنها ولو فقد ما قصد في ثمنها وبكره النضجة
 بما برئته واعطاء الجزار الجلود الثالث الحلق في
 يوم النحر بعد الذبح الحلق او التقصير يعني الحلق
 افضل وبناكد للقرونة والملبدة وبغير في المرة
 التقصير ولو خرج قبل الحلق او التقصير يرجع
 احدهما فان فقد حلق او قصر ابن كان وجوباً و
 بعث بشعره الى من يهد في بها اسجاءاً او ليس على
 راسه ثم يمر بالموسى عليه ولا يزد راسه في التقصير
 فان طاف قبله عمداً كفر بشاة ولا شيء على الناس
 بعد طوافه فاذا طاف او قصر حل ما عدا الطيب
 النساء فاذا طاف طواف الزيار حل الطيب وفحل
 النساء بطوافهم **فصل خامس** في بغية المناسك
 فاذا احتل بمنى لمضى ليومته ان كان متمتعاً وجوز
 للقارن والمفرد طول ذي الحجة الى مكة لطواف الحج
 وبصلي ركعتيه ثم سعى للحج ثم طوف النساء
 سبعا وبصلي ركعتيه وصفة ذلك كما قلناه في افعال

التمتع

و

واجباً

كان

او غده الى مكة

ثم

الحج

الحجرة وطواف النساء واجب على كل حاج فاذا فرغ
 من هذه المناسك رجع الى منى وبان بها ليلة الحاد
 عشر والثاني عشر من ذي الحجة واجباً وبرحى في
 اليومين الحجاز الثلث كل حجرة في كل يوم يسبح بها
 بيدها بالحجرة الاولى وبرمها عن يسارها كثيراً
 داعياً ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك ولو لم
 اعاد على ما حصل معه الزنب ووفى الرمي ما بين
 طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز الرمي لئلا
 للمعدور كما تخاف والرعاة والعبيد فان اقاموا
 الثالث بها ايضاً والارض حصاة يعني دوا
 اللبلين بغير منى وجعلته عن كماله شاة الا
 ان يبيت بمكة مستغلاً بالعبادة ويجوز ان يخرج
 نصف الليل ويجوز نظر الاولى الى النفي ايام التشريق
 في الثاني عشر يعني ولا يجوز لفه فانه يفر كما عليه
 شاة والثاني في الاول يخرج بعد الزوال في الثاني
 يجوز قبله ولو شئ روى يوم قضاء في الغد فقد

دفن الحصى

ولو شئ جوده وجهل عنهارى الثانية ولو شئ الى
حتى دخل مكة رجع ورمى فان نفذ رمي ورمى في
القابل او استناب ويستحب الاقامة بمكة ايام
التشريق فاذا فرغ من هذه المناسك ثم حجة
واستحب العود الى مكة لطواف الوداع وحل
الكعبة خصوصا للضرورة والصلوة في زواياها
وبين الاسطوانتين على الزخافة الحمراء ودخول
المسجد الحبيب الصلوة فيه والاستلقاء على
قفاه وكذلك مسجد الخيف ويخرج من المساجد
من باب الخاطين ويسجد في باب المسجد ويحرم
يشترى بدرهم ثم ان يصدق به وينصرف ويكره
ان يحاوم مكة ويستحب بالبدنة والخاصة
من باب المسجد ثم ياتي بالمدينة لزيارة النبي صلى
عليه واله وسلم استحبابا مؤكدا وزيارته فاطمة
عليها السلام بالبقيع وزيارة الشهداء عليهم السلام
خصوصا حمزة باصد واعتكاف ثلثة ايام فيها بها
والاعتكاف

مستحبا
انتم حجة

على

المدينة

من الرضوخ وزيارته
الامة عليهم السلام

ابن

الباب التاسع في العمرة وهي فريضة من الحج بشرط
واسبابه ومن افضاها النية والاحرام والطواف وركعتاه
والسعي وطواف النساء وركعتاه والنقصان
الحلق وليس في المنع طواف النساء في الجملة
ويجوز للمفرد في جميع ايام السنة وفضلها
والقارن والمفرد باقيا بعد الحج والمنع بها
يجزى عنها ولو اعتكر في اشهر الحج حاز ان يقبلها
الى المنع ويجوز في كل شهر واقله في كل عشرة ايام
ولا حد لها عند الله كرضي رحمة الله تعالى
العاشر في المحصور المصدود المصدود هو
المنوع بالبدن وان لبس بالاحرام نحو هذه
واحد من كل شئ احرم منه وانما يتحقق الصدوق
عن مكة او عن الموقفين ولا يسقط الواجب
يسقط المندوب ولا يصح التحلل الا بالحدث
نه التحلل ويجزى هدى سبائك من المعتمر
الصدود كما كان في المحصور هو المنوع بالمرض

عنها

التحلل
التحلل

فيثبت هديه اذا لم يكن قد ساق والا فاضطر على
 هدي السياق فاذا بلغ محله وهو منى ان كان
 حاجا ومكة ان كان معتمرا قصر واحدا من النساء
 حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف طواف
 النساء عنه ان كان ندبا ولو زال الحصر التحق فان
 ادرك احد الموقفين صح حجه والا فلا **كتاب**
الجهاد وفيه فصول **الاول** فيمن يجب عليه وهو
 فوض على الكتابة بشرط تسعة البلوغ والعقل
 والمخبرة والذكورة وان لا يكون هما ولا مقعدا
 لا اعمى ولا مريضا يعجز عنه ودعاؤه الامام او
 من نصبه اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يكره لهم
 عدو يخشى منهم ويدفعه ولا يقصد معونه الجائر
 والعاجز يجب ان يستنقب في القدرة ويجوز
 العاجز ويستحب المراقبة ثلثة ايام الى اربعين
 نارا كانت جهادا ونجى بالندرك **فصل ثاني**
 فيمن يجب جهادهم وهم ثلثة اصناف **الاول** هو

يلقب قبلا

عليهم منه فيدفعه

نومًا

كان

النداء

والنصارى والمجوس وهو لا يقابلون الى ان
 يسلموا او يلزموا بشرائط الذمة وهي قبول الجزية
 وان لا يؤذوا المسلمين وان لا يظهروا بالجمعة
 كثير بالخمر وان لا يحدوا كنيسة ولا يضر بها ناقوسا
 وان يحرم عليهم احكام المسلمين فان التزموا هذه
 كف عنهم ولا حد للجزية بل بحسب قياره الامام
 ولا يؤخذ من الصبيان والتجانين والبله والنساء
 ويجوز وضعها على رؤسهم وارضيتهم ولو اكلوا
 سقطت ولومات الذي بعد المحول اخذ من كنه
 ويجوز اخذها من ثمن المحرمات مستحقها الجاهل
 وليس لهم استيفاء بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام
 ويجوز تجديدها ولا يجوز ان يعلوا الذي بناه
 على بناء المسلمين ويقرها البناء من مسلم على
 حاله ولا يجوز ان يدخل المساجد الثمانية عدا
 هؤلاء من الكفار بحسب جهادها ولا يقبل منه الا
 لاسلام ويبدء بقتال الاقرب ولا مشد خطرا

الكنيسة الناقوس

منهم

وانما يجازون بعد الدعاء من الامام او من نصبه
 الى الاسلام فان استغوا احد فنانهم ويجوز المهادنة
 مع المصلحة باذن الامام وبعض زمام آحاد
 المسلمين وان كان عبدا لا حاد المشركين ويرد
 من دخل بشبهة امان الى ماضيه ثم يقال ولا يجوز
 الفوار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين
 الا المتخوف للقتال او متحيزا الى فئة ويجوز المجازة
 بساتر انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم
 لو تيسر سوا بالضعفاء او النساء او المسلمين ولله
 يكن الفتح الا بقتالهم جاز ولا بقتل النساء وان
 عاون الامم الضرورة ومن اسلم في دار الحرب
 حق دمه وولده الصغار من السبي وما لهن
 الاخذ مما ينقل ويجوز واما الارضون فمقتاة
 ولو اسلم العبد قبل مولاه خرج ومالك نفسه
 الثالث البغاة وهم كل من خرج على الامام العاد
 ويجزى فيه مع دعاء الامام او من نصبه على الكفا

دعاء

ولا يمكن

والعقارات

قتالهم

الحان

الى ان يرجعوا وهم قسمان من له فيه فيجوز على
 ويتبع مدبرهم ويقتل اسيرهم ومن لا فيه فلا
 جرحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا
 سبي زواجرى القرنيين ولا نسائهم ولا اموالهم
الفصل الثاني في قسمة الغنائم جميع ما ينتمى من بلاد
 الشرك يخرج منه ما يشترط الامام كالجناد
 والرضي والاجر وما يصطفيه الامام ثم يقسم بينهم
 الباقي واربعه الاخماس الباقية ان كان ما ينقل
 بجول للمقاتلة ومن حضر القتال وان لم يقاتل
 خاصة للمراجل سهم ولل فارس سهمان ولذو
 الا فراس ثلثة ومن ولد بعد المجازة وقبل القسمة
 اسما له وكذا من يلحقهم للمعونة ولا يفضل احد على
 غيره لشرفه او لشدة بلائه ويقسم ما ينتمى في
 كهذه القسمة ولا يسمى بغير الجبل والاعيان
 يكونه فامر عند المجازة لا بدخوله في المعركة
 ولا نصب للاعراب عن وان جاهدوا ولا ساي

لنقل

شرط

لغير

من الاناث والاطفال يملكون بالسبي والذكور ^{من}
 ان اخذوا قبل ان يرضعوا الحرب اوزارها وجعلهم
 ما لم يسلموا ويختبر الامام بين ضربين احدهما قطع
 ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم حتى ينفروا
 ويجهنوا وان اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجزئهم
 ويختبر الامام بين المزمز والفداء والاسترقاق
 اما الارضون فما كان خبايا للمسلمين كما ولا ينجس
 بها المقاتلون والنظر فيها الى الامام ولا يصح
 بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا ملكها على الخصوص
 بل يصرف الامام حاصلها في المصالح والمهمات
 قبل الفتح للامام لا يصرف فيها الا بانه هذا
 حكم الارض المغنوسة واما ارض الصلح فلا
 ولو باعها المالك انتقل ما عليها من الجزية الى
 رقبته ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا ولو
 شرطت الارض للمسلمين كانت كالْمغنوسة واما
 ارض من اسلم اهلها طوعا فلا رباها ولا يملكها

القائمون

عنوة

عليها

سوى الزكوة مع الشرايط وكل ارض تترك اهلها
 عامر خا لا امام ان يقبلها ويرفع طسقا من كنفيل ^{يدفع}
 الى اربابها وكل من احب ارضه ما اباد الامام
 فهو احق بها ولو كان لها مال كان عليه طسقا
 له ولا فلا امام ومع غيبته فهو احق بها ومع
 ظهوره له دفعه وشرائط التملك بالاجبا
 ان لا يكون في يد مسلم ولا حر بما للعامة ولا مشك
 للعبادة ولا مقطعا ولا محجرا والاجبا بالغا
 والتجبر لا يفيد التملك بل **الفصل**
الرابع في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 واجبا عقلا على الكفاية بشرط اربعة ان يعرف
 المعروف والمنكر وان يجوز تأثير الانكار وان
 لا يظهر اماره الاقلاق واسفا المفسدة و
 المعروف قسمان واجب نذير بالامر بالزوا
 واجب وبالمنع وبصندوق واما المنكر فكل
 قبيح فالنهي عنه واجب وتكراره لا بالقلب ^{باللسان}

للعامة

بغير

الحل

الامام موسى بن جعفر عليه السلام
 في الامام محمد بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام علي بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

محمد بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام علي بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام
 في الامام الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

ثم باليد ولو افتقر الى الجراح لم يفعله الا اذا كان
 والمحدود لا يفعله الا بامر وهو يجوز للرجل اقامة الحد
 على عبده وولده ونزوجه اذا امن من الضرر
 للفقهاء اقامتها حال الغيب مع الامن ويجب على الناس
 مساعدتهم ولهم الفتوى واحكام بين الناس مع
 مع الشرايط المبيحة للفتيا واحكام ولا يجوز الحكم بد
 اهل الخلاف فان اضطره الجائر على الغيب ما لم يكن
 قتلا ويجوز الولاية من قبل العادل ولو الرخصة
 ويحرم من الجائر ما لم يعلم تمكنه من الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر ولو اكره بدونه جاز ويحرم
 انفاذا احكام بالحق والله تعالى يخي الخ **كتاب المناجر**
 وفيه فصول **الفصل الاول** في التجار التجار قد
 تجب اذا لم تكن للا انسان معيشة سواها وكا
 مباحة وقد نسي اذا اراد توسعة على عياله او
 نفسه وقد نكره كالمحتكر وقد تباح بان يحتاج
 اليها ولا ضرر في فعلها وقد تحرم اذا كان في

للنفقة
 الامام

بلغ قبلا

حرم

محرم وهو اصناف الاول يحرم النكس بين الاعيان
 الخمسة كالحز كل مسكوا الفعا والمبنة والدم
 والكلاب الاكلية الصيد والماشية والحائط والزر
 والذهن الخمس الا لا من صباغ تحت السماء الثاني
 يحرم النكس بالاول المحضة كالعود والزمرد
 الاضمام والصلبان والاف القمار كالشطرنج
 والزرود والاربع عشر الثالث يحرم النكس بما
 يقصده المساعدة على الحرام كبيع السلاح لا عند
 الدين والمساكن للمحرمات والمحمولة لها وبيع
 الغيب ليعمل خيرا والخشب ليعمل صنعا ويكره ما
 على من يعمل ذلك من غير شرط الرابع ما لا
 يتفق به يحرم النكس به كالمسوخ البرية
 كالفرقة والدب والبحرية كالجري والسلا
 والطافي ولا باس بالسباغ الخامس يحرم النكس
 بما يحرم عمله كعمل الصور المصنعة والفناء في
 غير العرس بالحق وهما الموضعت وحفظ كتاب كسب

والنوع بالباخل
 لا باس

الضلال وسخفها لغبر النقص وتعلم السحر
والكهانة والشعبه والقمار والغش وتزيين
الرجل بالمخيم وزخرفة المساجد والمصاحف
الظالمين على ظلمهم واجرة الزانية السادسة
فعله يحرم التكبس به كاجرة نفسه يكون في تكبسه
ودفعهم والاجرة على الحكم والرشافه ويجوز
اخذ الزني عن تلجيب المال وكذا الاذان اما
المكروهة فالعرف وبيع الاكفان والطعام
الرفيع والذباصه والصياغة والجماعة مع الشرط
والحياكة واجرة الضراب واجرة تعليم القرآن
وفسخه وكسب القابلة مع الشرط وما ياضه السطاح
باسم المقاسمة او الزكوة صلال وان لم يكن متحلاً
وجواز الظالمين حرام ان علمت بعينها والاحكام
ومن امر بصف مال الى قبيلة وعين له لم يكره
والاجاز ان يتناول منه مثله غيره اذا كان منهم
على قول **الفصل الثاني** في اداب التجار يستحب

البغف

التفقه فيها يعرف صحيح البيع وفاسده وسليم من
الربا وان يستوى بين المتبايعين يفضل المستفيل
وبشهادة الشهادتين عند العقد وبكبره امتناً
وباخذ النافض ويعطى الراحي وبكره مدح البائع
وذم المشتري وكتان العيب الحلف على البيع
والبيع في المظلم والرجح على المومن من غير
وعلى الموعود بالاحسان والسوم بين طلوع الفجر
الى طلوع الشمس وان يدخل السوق قبل غيره
معاملة الاداني وذوي العاهات والاكراد
والاستوطاط بعد الصفقة والزبادة والنداء
والتمرض للكيل والوزن مع عدم المعرفة والحد
على سوم اخيه وان يتوكل حاضر لباد ولفي
الركبان وحده اربع فراسخ فادون وبشهادة
مع الغني الفاحش والتمش وهو الزبادة
من واطاءه البائع والاحتكام وهو حسن الخطة
الشعير والتمر والزبيب والسمن والمالح للزيادة

المظلم

الادنين

البش

الثمن مع عدم غيره ويجوز على البيع ولا يضمن
الفصل الثالث في عقد البيع وهو لا يحجب كقوله
 بعثك والقبول وهو اشتري وانما يصح اذا
 صدر عن مالك او بحكمه كالاب والجد والحاكم
 واصبه والوصي والوكيل ويقف عقد غيره على
 الاجازة ولو جمع بين ملكه وغيره مضى في ملكه
 ويختبر المالك في الاجازة والمشتري متى نسخ
 المالك الخيار ويشترط في المكمل والموزن
 والمعد ومعرفة المقدار جدها ويجوز ابتعا
 بعض الجمله مشاعا اذا علمت نسبته ويجوز انكار
 للظرف وما يقار بها ويشترط في كل بيع ان
 يكون مشاهدا او موصوفا بما يرفع الجمله
 فان وجد على الوصف والالكان له الخيار ولو
 اقتضت معرفته الى الاختيار جاز بيعه بالوصف
 ايضا ويختبر مع خلافه ولو ادى الاختيار الى
 الفساد جاز شراؤه فان خرج مفعبا اخذ له

ملك

بأحد

الان

وان لم يكن له فيه بعد الكسر اخذ الثمن ولا يجوز
 التملك في الاجنه ولا اللبن في الضرع ولا ما في
 بطون الانعام ويجوز لو ضم معها غيره اولا
 ما يلحق الفحل ويجوز بيع المسك في قاره وان لم
 يفتق وبيع الصوف على ظهور الغنم ولا يبد
 وان يكون الثمن معلوما قدر او وصفا بالمشا
 او الصنفه ولا يجوز ان يبيع يد سائر غيره درهم
 ولا نقد اجمع جهل نسبته اليه ويشترط ان يكون
 مقدورا على تسليمه فلا يبيع بيع الابن متفرقا
 ولو ضم اليه غيره صح ولا الطير في الطوار وكل بيع
 فاسد فانه مضى على قابضه ولو علم صنفه او
 صنفه فزاد في قيمته رجع بالزيادة ولو نقص
 ضمن النقصان كالاصل واذا اختلف المتباين
 في قدر الثمن فالقول قول البايع ان كان بافيا
 وقيل ان كان في يده وقول المشتري ان كان
 نالفا وقيل ان كان في يده **الفصل الرابع** في الجنا

القول

واقسامه سبعة الأول خيار المجلس من بائع شيئا
ثبت له والمشتري الخيار بالمدى بشرط او بشرط
سقوط قبل العقد وبعده ولا يثبت في غير البيع
الثاني خيار العجوان كل من اشترى حيوانا ثبت
له الخيار فاضية ثلثة ايام من حين العقد ان شاء
الفسخ فيها فسخ ما لم يشترط سقوطه او
بصرف المشتري فيه فان تلفت هذه المدة قبل
القبض او بعده فمن البائع ما لم يحدث المشتري
حدثا والعيب الحادث من غير فسخ لا يمنع الزيد
الثالث خيار الشرط يثبت في كل فسخ شرط الخيار
فيه ولا يفتر بعمدة معينة بل لهما ان يشترطاهما
شاء بشرط ان يكون المدة مضبوطة ويجوز
امتناع احداهما او لهما او لثالث واشترط
المدة برد فيها البائع الثمن ويرجع المبيع فان
خرجت ولم يأت الثمن كما ملأ الزم البيع والتلف
من المشتري في المدة والنما له الرابع خيار العين

يثبت

يشترط

وهو

وليشترط

العين

وهو ان يبيع بدون ثمن المثل او يشتري بالثمن
ولا يعرف القيمة بما لا يتقايين الناس فيه فبخلاف
الفسخ الخامس من بائع شيئا ولم يقض الثمن ولا
سلم المبيع ولم يشترط الناخير لزم البيع ثلثة ايام
فان جاء المشتري فهو احق بالسلفه وان مضت
كان للبائع الفسخ فان تلفت السلفه كانت
مال البائع على كل حال وما لا يقا له ثبت الخيار
فيه يوما السادس خيار الروبة من اشترى
موصوفا غير مشاهد كان للمشتري خيار الفسخ
اذا وجد دون الوصف ولولو بشهادة البائع
وباعه بالوصف فظهر اجموده كان للبائع الخيار
السابع خيار العيب مباح في الخيار مودع
والمبيع اذا تلف قبل القبض كان من مال البائع
وان قبض تخبر المشتري بين الرد ولا مسالة
بالارش **الفصل الخامس** في العيوب وهي كل ما
زاد او نقص عن المجري الطبيعي فان اطلق المبتاع

خيار الناخير

السلفه

ولو

العين

البع او اشترط العرف ان يفرق وان يفرق
 من العيوب فلا ضمان وبدونه اذا ظهر عيب ^{يخبر}
 بين الرد والامساك بالارش مالو يفرق فان
 كان قد تصرف او حدث فيه عيبه ثبت الارش ^{منه}
 ولو علم بالعيب ثم اشترى فلا ارش ايضا ولو باع ^{شئ}
 صفقة فظهر العيب في احداهما كان للمشتري ^{الارش}
 او رد الجميع لا المبيع وحده ولو اشترى اثنان
 صفقة لم يكن لاحدهما رد حصته بالمبيع الا اذا
 وافقه الاخر والتصرف بطل ردة المبيع الا لو اشترى
 في الحامل فبردها مع نصف عشر القيمة والحلف
 الشاة المصراه فبردها مع ثلثه اللين ^{المثل}
 ولو ادعى البائع التبري من العيوب ولا يبينه
 فالقول قول المشتري مع عيبه ولو ادعى كسري
 تقدم المبيع على العقد فالقول قول البائع مع
العصا كسار في النقد والنسيئة واطلاق العقد
 يفتني حلول الثمن فان شرطنا حيلة فبني ^{منه} صحيح ^{سطر}

تخبر

تقدم

والمائة

في المهر

في المجهول وكذا الوباعة بين حال او بائنه مولاو
 اذا باع نسيئة ثم اشترى قبل الاجل بزيادة او نقصان
 من جنس الثمن وغير جنسه حالا وموجلا صحيح ^{عدم}
 الشرط ولو اشترى بعد حلوله جاز فبخر الجنس مطلقا
 وبه قيل لا يجوز مع التفاوت الا قرب خلافة و
 لا يجب دفع الثمن قبل الاجل ولا قبضه قبله ولو
 حل ودفع وجب القبض ولو امتنع وهلك كان
 هلاكه من صاحب الحق ولو اشترى نسيئة ^{حيث}
 يخبر بالاجل اذا باع مراحه فان اخفى ^{يخبر}
 بين الرد والامساك بالثمن حالا واذا باع مراحا
 نسب الربح الى السلعة لا الى الثمن ولو اشترى
 اصفه صفقة لم يخر له بيع افرادها مراحا ^{بالمهر}
 الا بعد الاعلام **فصل كسار** فيما يدخل في بيع
 من باع امرا يدخل فيها الثقل والشجر مع الشرط
 والا فلا ويدخل لو قال بعتكها وما اغلقت عليه
 بابها وما يحاط بها وما فيها ويدخل في الدار الا

فان

بتمن

وسد در سدها و در باران سدها
ما بر کل من در باران سدها

ما هو المار حو المار حو المار حو
ما هو المار حو المار حو المار حو

والاسفل الا ان يستغل الاعلى بالسكنى عادة ولو
باع خلا موبوا فالنمرة للبائع ولو لم يور بالثمن
المشترى ولا يدخل الحمل في الابتاع من غير شرط
ولو اشترى نخلة كان له المدخل اليها والمخرج عنها
وله مدى جرائدها من الارض **الفصل الثامن**
في التسليم وهو التخليه فيما لا يتقل ولا يحول و
الكيل والوزن فيما يكال أو يوزن والقبض في كسبه
باليد في الامنه والنقل في الجبرون وهو واجب
على البائع في المبيع وعلى المشتري في الثمن وتجوز
مع الواسطه وجب التسليم مفرغا ويجوز بيع ما لم
يقبض قبله الا ان يكون طعاما فلا يبيعه الا بوليته
والقول قول البائع في عدم النقصان مع حضور
المشتري الكيل والوزن وعدم البينه وقول المشتري
مع عدم حضوره ويصح في حال العقد اشتراط ما
يسوغ ويدخل تحت القدر ولا يجوز اشتراط ما
ليس بمقدور كصيرورة الزرع سنبلا ويصح اشتراط

و

مع عينه

المن

بفصل

المن ولو اشترط ما لا يسوغ كعدم المنقوع وعدم
وطي الا انه بطل الشرط وفي ابطال البيع وجه قوي
ولو شرط مقدارا فنقص تخير المشتري بين الرد
والامساك بالفسط من الثمن سواء كانت الاجزاء
متساوية او مختلفة فان اخذ بالفسط تخير البائع
ولو اخذ بالجميع فلا خيار ولو زاد متساوي الاجزاء
اخذ البائع الزايد فتخير المشتري حينئذ ولو
زاد المختلف فالوجه عند البطلان ويجوز بيع
وسلف وبيع المختلفين صفقة **الفصل التاسع**
في الربوا وهو معلوم التحريم بالضرورة من الشرع
وهو بيع احد المثلين بالآخر مع زيادة عينيه
تفيز بتفيزين او حكميه كبيع تفيز بتفيز نسبة
شرط الامران الاتحاد في الجنس والكيل والوزن
ومحوز بيع احد المثلين بالآخر متساويا نقدا او
لا يجوز نسبة وكل ربوي يجوز بيعه بمخالفة نقدا
متفاضلا ونسبة على كراهية وكذا غير الربوي الا ان

البائع

ان يجمع

بسم بر صد روم عران
و به مواجی دس ران

بد دم روم بر ران
اگر در روم ران

يكون احد العوضين من الاغان والشعبه والمحطة
واحد هنا وكذا كل شئ مع اصله كالسمسم والشيرج
وكل فرع من اصل واحد كالسمن والزبد والجبد
الردى واللحم يختلف باختلاف الحيوان وكذا
الادهان ولو كان الشئ خرافا في بلد وموزنا
في اخر فكل بلد حكم نفسه ولا يباع الرطب بالتمر
وان تساويا وبكره اللحم بالحيوان ولو باع درهما
ومد تمجد رمين او مدين صبي ومن اركب الربوا
بجها لة فلا اثم عليه وبعبه ما اذ منة على ما لكة
ان وجده او ورثته ولو جعله نصفه فغنه ولا
ربا بين الوالد وولده ولا بين السيد وعبد
لا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم واخرى
ثبت بينه وبين الذمي واما الصرف فشرط البقاء
في المجلس فان تساوى الجنس وجب تساوى
المقدار والا فلا ولو قبض البعض صح في خاصه
ولو فارقا المجلس مصطحيين ثوبا ايضا صح معدن

الذير

كسم مرده ام كه كسم
كعنا كسم الله لعه
ان در روم اول و اول
مدن سور مكر و ران

الذهب يباع بالفضه وبالعكس والذراهم المنسوبة
اذا كانت معلومه الصفة جاز انفا فيها والا فلا
الا يتبين طاهها والمصاع من الجوهري ان امكن
تخليصه لم يبيع باحدهما قبله ولا يبيع بالتناقص
ومع التساوى يباع بهما وتراب الصياغة نصف
به ويجوز ان يقرضه ويشترط الاقباض بارض
وان يشتري درهما بدرهم ويشترط صياغة
فانتم على اشكال ولا يبيع على غيره **فصل كذا**
في بيع الثمرة ولا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها
يجوز بعده وان تبد وصلا حها بشرط القطع
مع الضم او عامين ولو فقد الجميع نقول ولو
ادرك بعض البستان جاز بيع الجميع وكذا يجوز
بيع البساتين اذا ادرك احداهما وبيع الثمرة في
اكامها والزرع قائما وحيدا وقصدا وعلى
المشتري قطعه فان تركه طالبه البائع باجره الا ان
مدته النبغ وللبائع قطعه ويجوز بيع الخضر بقصد

التصرف

ان يبيع والمصرف

الفاصح

كولان

اردل طلب معلوم در هر حد
هر چه در حد است در حد
کمال اصول است
سرر حد را در حد

هر چه در حد است در حد
اول او امر را در حد
دوم هر چه در حد است در حد
اول او امر را در حد

بعد انعقادها لفظ و لفظات و ما یخرج و یخرجه
و جزات و خرطه و خرطاف و يجوز استناد حصه
شاعه او تخللا او شجره امینا او املا معلومه
فان خاست سقط من المشتق بحسبه و المحال له حرام
و کذا المراتبه الا العربیه و يجوز ان یقبل احد الثمنین
بخصه صاحبہ بوزن معلوم و من مرثیه تخللا
قصدا جائز ان یأکل من غیر استعجاب لا اضداد
العصل **عاشی** فی سلع الخیر کل حیوان مملوک
بصیغیه و یستغیر ملک المشتوی الا الابن منفردا
وام الولد مع وجود ولد لها و ایضا غنمها و الفداء
عليه او یكون العبد اباً للمشتوی و ان غلا و ابنا و
ان نزل او واحد من المحرمات علیه نسبا او رضاً
و کذا المهره فی المودعین ففق علیه لوملکه او یكون
المشتوی کافراً و العبد مسلماً او یكون العبد موقفاً
ولو ملک احد الزوجین صاحبہ منفراً ملک و یطل
النکاح و يجوز ابتیاع اباض الخیر المشاعه و

الثمن
المزانیه
حاست

عليه
أو

أو

لو شرط احد الثمنین الراس و المجلد بما له کانه
لا شرطه ولو امره بشرا حیوان و غیره بشرکته
صح و لزمه نصف الثمن و لو شرط راس المال لم یلزم
ولو قال الربح لنا و لا خسران عليك لم یلزم بشرط
و علی البایع استنبأ الامه قبل بیعها بخصه ان
كانت تحبض و الا فبخصه و اربعین يوماً و لو لم
یسعبری و جب علی المشتوی و یسقط فی الاستی
و الصغیره و المسترايه و امه المهره و لا یطأ
الحامل قبل الا یبدقضي اربعه اشهر و عشره ايام
فان فصل عزل و لو لم یصل كره لیسع ولدها و یجب
ان یفتر اسمها و اطعامه شتاء من الحلاله و الصدقه
عنه اربعه دراهم و لا یری ثمنه فی المیزان و یکره
التفرقه بین الام و الولد قبل استیعین و لو ظهر
استحقاق الامه بعد حملها ان ترزعه للمالك علی
المشتوی عشر قمینها ان كانت بکراً و الا نصفه و
الولد یوم قوطه حیا و یرجى بذلك کله علی البایع

بشئیه
أو

قبل

تعتبر

أربعها
نصفه

عقد در میان صادر دل بسته
 حق را در کرم بدست
 صلح و بر ما اسان بر
 صادر دل را که آس میخ
 صادر بر محله

دارم از هزاره در که مکتوبه بلند
 ماکه بر دو علم
 ۴۹

اذا لو يكن له علم بالغيب وقت البيع ويجوز شراؤها
 بسبب الظالمون من اهل الحرب وكذا انفق الظالم
 اخيه وغيرهما من اقاربه ومن اشترى جارية
 من ارض الصلي مردها على البائع واسترجع من
 وتومات ولا عقبة دفعها الى الحاكم ولو دفع
 الى مملوك ما دون ما لا لبشترى منه وعقيد
 ويحج عنه فاشترى اياه ^{ادع} كل واحد من ثلثة
 شراء من ماله فالقول صاحب المملوك مع
 عدم البينة ولو وطى الشريك حاربه الشر كجذب
 غيره فان حملت فومت عليه وانفقد الولد جوا عليه
 قيمه حصص الشركاء ومنه عند سقوطه جوا ولو
 اشترى كل من الماذونين صاحبه ولا سبيل
 الفقدان **فصل ثلثا عشر** في السلف وشروطه
 الجنس والوصف الراعي للجهازه وقبض الثمن قبل
 الثمن ولو قبض البعض صح بقبضه وبطلان
 المحلل والمادون ونقدرا بسعي ذي الكيل والوزن بمقدار

اجل مضبوط وامكان وجوده وقت الحلول فانفذ
 تخبر المشتري بين الفسخ والصبر ولو دفع غير
 الجنس رضاه صح وبجذب الفسخ يوم لا قباض
 لو دفع دون الصنف واكثر او قبل الاجل لم يجب
 القبول بخلاف ما لو دفعه في وقت بصفته او
 ازید منها وجب القبول ويجوز اشتراط ما هو
 ولا يجوز ان يشترط من زرعي ارض بعينها او غزل
 امره بعينها او ثمره تخله بعينها واجرة الكيل
 الوزان المتاع وبائع الاضعة على البائع واجرة
 النافذ ووزان الثمن ومشتري الاضعة على المشتري
 ولو تبرع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان على الكيل
 في الجريدة ولا التلف في يده اذا لم يضرط القول
 قوله في التفريط مع البير وعدم البينة في القيمة
 لو ثبت التفريط **الفصل ثلثا عشر** في الشفعة اذا
 باع احد الشريكين حصته في ملكه كان للاخر كشفه
 بشرط ان يكون الملك مما يصح قسمته وان ينقل

معيته
 وزان

الجوده

شرط

و ما من دل صادره له حاشية
 و ما من ام كره حاشية
 و ما من ام كره حاشية
 و ما من ام كره حاشية

الحقبة بالسعي ان يكون المبيع حاشية على الشفعة
 البعوي او يكون شفعة الطريق او النهر او الشفة
 ولا يزيد الشرط على اثنين وان يكون الثمن
 مذكرا عليه وان يطالب بفتح القوم من الملك ولو
 باع صاحب الشفعة الطلح بضمه جاز لصاحب
 التوحيد الوفاء اخذ بالشفعة ولا يثبت للثمن على
 مسلم ولا يثبت للمسلم عليه وياخذ الشفعة بما وقع عليه
 عليه العقد وان ابراه من بفضه ولو لم يكن مثليا
 اخذ بضمه ولو ذكر غيبة الثمن اجل ثلثة ايام ونظر
 لو كان في بلد اخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلثة ايام
 مسلم يستغفر المشتري ثمن الغائب ويطالب بفتح
 حضوره والشفعة والصبي والمجنون يطالبون
 زوال الاوصاف والولي والشفيع باخذ من شئ
 ودركه عليه ولو كان الثمن مؤجلا اخذ الشفعة
 في الحال والزم بكفيل اذا لم يكن مليا على ابراء
 الثمن عند الاجل والقول قول المشتري مع مبيته

عقبة

حكمة بر مراح مراح كور
 كور راء كره حاشية
 حاشية حاشية حاشية

في كنية الثمن اذا لم يكن للشفيع منه والشفعة
 كالمال المستوفى او المستوفى
 بخلاف مال بركة او شهد عن كتاب
الاجارة والودعة وتوايعها وحبسها **الحصل**
الاول في الاجارة وحبسها العقد وهو كما
 والقبول الدالان بالوضع على ملك الشفعة
 من الزمان بعوض معلوم وان يكون ممن هو جائز
 التصرف العلم بالاجارة كمالا او زمنا وبكفي فنها
 وفي غيرها المشاهدة وان يكون المنفعة معلومة
 بالزمان او العمل بملوكة او في حكمها وضبطا
 بما لا يزيد ولا ينقص وهي لا تسقط الا بالملك
 ولا بالثمن ولا بالموت والمساخر امير لا يصح
 مع الغدي والطلاق العقد يفسخ بفعل الاجرة
 لو شرط دفعها بنحو ما عينه او بعد المدة صح
 ان يوجر باكثر او اقل ان لو شرط عليه المباشر
 ولو منعه المخرج من العيز او هلك في كنفه

وان يكون

الشفعة ان يكون المبيع حاشية على الشفعة
 البعوي او يكون شفعة الطريق او النهر او الشفة
 ولا يزيد الشرط على اثنين وان يكون الثمن
 مذكرا عليه وان يطالب بفتح القوم من الملك ولو
 باع صاحب الشفعة الطلح بضمه جاز لصاحب
 التوحيد الوفاء اخذ بالشفعة ولا يثبت للثمن على
 مسلم ولا يثبت للمسلم عليه وياخذ الشفعة بما وقع عليه
 عليه العقد وان ابراه من بفضه ولو لم يكن مثليا
 اخذ بضمه ولو ذكر غيبة الثمن اجل ثلثة ايام ونظر
 لو كان في بلد اخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلثة ايام
 مسلم يستغفر المشتري ثمن الغائب ويطالب بفتح
 حضوره والشفعة والصبي والمجنون يطالبون
 زوال الاوصاف والولي والشفيع باخذ من شئ
 ودركه عليه ولو كان الثمن مؤجلا اخذ الشفعة
 في الحال والزم بكفيل اذا لم يكن مليا على ابراء
 الثمن عند الاجل والقول قول المشتري مع مبيته

لوسنة ظالم بعد القبض صحت ويرجع المتاجر على
الظالم ولو انهدم المسكن من غير تقرب فسخ متاجر
ويرجع بنسبة المتخلف من الاجرة او الزم المالك
بالعارة والقول قول منكر الاجارة مع عدم بنية
المدعي وقول المتاجر في قدر الاجرة والتفريط و
قيمة العين وقول المالك في رد العين وقدر
المتاجر وكل موضع يبطل فيه الاجارة بنسبه
اجرة المثل وبصي اجارة المشاع وبضم الصانع
ما يجنيه وان كان حاد فاذا كان الفصار يخرج الثوب
الفصل الثاني في المزارعة والمساقاة وهما عقدان
لازمان لا يبطلان الا بالنفاسخ واما المزارعة
فشرطها خمسة العقد وان يكون النماء مشاعا و
الاجل المعلوم وتعين الحصة بالجزء المشاع ولكن
الارض من ما تنفع لها وله ان يزرع بنفسه ويغير
وبالشركة ما لم يشترط المباشرة ولم يزرع حاشا
الامني التخصيص في العقد والخراج على المالك ما

في حرم

المزود

لوي شرط عليه وانحصر جائز من الطرفين فان
انفق كان مشروطا بالسلامة واذا بطلت المزارعة
اولم يزرع العامل ثبوت اجرة المثل وبكوة اجارة
الارض بالجنطة والشعب منها وان يشترط بيع
ذهبا او فضة ولو غرق الارض قبل القبض بطلت
ولو غرق بعضها تخبر العامل في الفسخ والامضاء
وكذا لو استاجرها واما المساقاة فشرطها
العقد من اهله والمدة المعلومه وامكان حصول
الثمرة فيها وتعين الحصة وشباعها وان يكون
اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه وبصح في العقد
الثمرة ويبرها مع استزادة بالعلل واطلاق
العقد يقضي قيام العامل بكل ما يستزاد به الثمرة
وعلى المالك بناء المجران وعمل الناضج والخراج
ومع بطلانها ثبوت للعامل اجرة المثل وانما المزارعة
ولو شرط على العامل مع الحصة ذهبا او فضة
ووجب الوفاء باداة مع لامة الثمرة **فصل الثالث**

عرفت

تعيين

ثبوت

الشرط

في الجماله ولا بد منها من الاجاب كقوله من عدي
او فعل كذا فله كذا ولا ينصرف الى القول لفظا ويجوز
على عمل المحلل مقصود وان كان مجهولا فان كان
العوض معلوما لزم بالفعل والا فاجرة المثل الا
في البعير والابن يوجدان في المصنفين ^{منه} واحد
وفي غيرهما اربعة دنانير ولو تبرع فلا اجرة
سواء جعل لغيره او لا ولو تبرع الاجنبي بجعل
لزمه مع العمل ^{الاجنبي} بجعل الجعل بالتسليم ووقع التلبس
بالعمل ليس للجاعل الفسخ بدون اجرة ما عمل و
يعمل بالمناخر من الجاعلين ولو جعل لفعل بصد
عن كل واحد بعضه فلهما الجعل ولو صدر من كل
واحد فكل واحد جعل ولو جعل للرود من مسافة
فرد من بعضها فله بالنسبة القول قول المالك
في عدم الجعل وفي تعيين المجهول فيه وفي لغة
فيثبت فله الا فله من اجرة المثل والمدعي وفي
عدم السعي **الفصل الرابع** في السبق والرضا

ص ٢

الاجنبي

والله

ولا بد منها من احاب قبول وانما يصحان في السها
والحرب والسبوق والابل والقبلة والجمل كقبلة
والحمير خاصته ويجوز ان يكون العوض دينارا او
عينا وان يبدله اجنبي واحدهما او من بين المال
وجعله للسابق منها او للمحلل وليس للمحلل شرط او
لا بد في المسابقة من تقدير المسافة والعوض و
تعيين الدية ونسأوهما في احتمال السبق ^{تقدير}
في الرمي الى تقدير الرشن وعدد الاصابة ^{صفها}
وقدر المسافة والعوض وتماثل جنس الالة ولا
يشترط تعيين السهم ولا الفوز ولو قال امن
منا ومن المحلل فله العوضان فمن سبق من الثلثة
فهما له فان سبقا فلكل ماله وان سبق احدهما
والمحلل فللسابق ماله ونصف الاخر والباقي للمحلل
ولو فسد المقد فلا اجرة ولو كان العوض مستحقا
فعلى المبادىء او قيمته وجعل السبق بتقديم
العتى والكند ولا يشترط ذكر المبادىء والمحلل

٢

تقدم
الاجنبي

الفصل الخامس في الشركة وانما نصي في الاموال
 الاعمال فكل اجر عمله والوجه والمفاضلة يتحقق
 باستحقاق الشخصين فان اراد عينا واحدة او غير
 المتساوية بحيث يبيع الامنيا بينهما في الربح
 الخسران بقدر ماله ولو اشترط المتساوي مع
 المالكين او بالعكس جاز ولا يصح نصيب بدون اذن
 الاخر ويقصر على الماذون ومع اشفاء الضم
 بالقسمة يجبر الممنوع عنهما مع المطالبة وكفى الضم
 في حق القسمة مع تعديل السهام والاحوط
 قاسم وليس شرطاً والشريك أمين ولا نصيب بطل
 وينبطل بالوفاة والجنون وبكره مشاركة الكفا
 وليس لاحد الشركاء المطالبة باقامة راس المال
 وانما نصيب القسمة بالتراضي ولا نصيب قسمة الوفا
 وتجوز قسمة من المطلق **الفصل السادس** في القضا
 وهولان يفتي الانسان ما لا الى غيره ليعمل فيه
 بحصة من ربحه وانما يصح بالاثمان الموجودة و

ولما بينهما

احدها

الشركس

قسمة المثل
على

الم

الشركة في الربح والعامل ما شرط له ولو وفت
 فله اجره المثل والربح لصاحب المال وليس لانه
 ويقصر على الماذون ولو اطلق نصيب كفت
 مع اعتبار المصلحة ويقصر لوظائف وتبطل بالوفاة
 ويشترط العلم بقدر المال وبملك العامل
 من الثناء بالظهور ولا خسران عليه ولو كثر
 والقول قوله في عدمه وفي قدر راس المال و
 التلف والخسران وقول المالك في عدم الرد
 لو اشترى العامل اياه عن عليه نصيب من الربح
 فيه وسمى الاب في الباقي وينبغي العامل
 في السفر قدر كتابته ولا يطا جارية الفرائض
 من دون اذن المالك والاملاق يقضي الشراء
 بعين المال وعن المثل ولو فسخ المالك ايضا
 فللعامل اجرته الى ذلك الوقت **الفصل السابع**
 في الوديعه وهي عقد جاز من الطرفين ويجوز
 بجري العادة ولو غير المالك خسران نصيب ولو خا

بقدر

اذنه

ضمن الامع الخوف ومحب على المودع علف الذابة ^{الودعي}
 سقيها ويرجع به ويضمن المستودع مع التفريط لا ^{على المالك}
 بدونه ولا يزول الا بالرد الى المالك او الابراء
 ويحلف للظالم وبورى ولو اقر له لم يضمن بحسب
 ردها على المودع او على ورثته بعد موته الا
 ان يكون غاصبا فيردها على مالكها ^{او المجهل} مع الجهل
 لفظه بقصد قبحا ان شاء الا ان يخرج بالمثل
 بما لا الظالم فيردها عليه والقول قول المودع ^{الودعي}
 في التلف وعدم التفريط والرد والقيمة مع
 والقول قول المالك انه دين لا ود معه مع التلف
الفصل الثامن في العارية كل عين مملوكة يصح ^{وهي}
 الانتفاع بها مع بقائها صحي عارية بشرط
 كون المعير جائز التفريط ويقتضي المستعير على
 العادة ولا يضمن مع التلف بدون التضمين
 او التقديمي او يكون العين اثمنا ولو نقصت
 بالاستعمال المادون فيه لم يضمن ولو استعار من
 ذمير

القاصب ضمن فان كان جاهلا رجع على المعير بما
 يؤذنه ويقتصر المستعير على المادون والقول
 قول المستعير مع عيبه في عدم التفريط والقيمة
 معه وقول المالك في الرد وتصح العارية ^{الموهن} لو
 وله المطالبة بالانفكاك بعد المدة **الفصل**
التاسع في اللفظ يشترط في ملنظ الصبي
 التكليف والاسلام واذن المولى في المملوك فان ^{والحر}
 كان في دار الاسلام فهو حر والا فرق ووارث
 الاول الامام مع عدم الوارث وهو عاقلة ولو
 بلغ رشيدا فافرا الرقة قبل وينق عليه السلطان
 فان تعذر بيعه فبعض المؤمنين فان تعذر انفق
 ويرجع به ^{عنه} مع بيته لا بد منها ولو كان له اب
 اوجده او ملنظ قبل اجبر على اخذه ولو كان
 مملوكا رده على مولاه فان ابنا او تلف من غير
 تفريط فلا ضمان واخذ اللقيط واجب على الكفا
 وهو مال الملبس به عليه ويكره اخذ الضوال الا

قول المالك في الرد

الموهن

والحر

٤

الودعي

وهي

كون

مع التلف فلا يؤخذ البعير في كلاً وما يؤخذ
 في غيره اذا ترك من جهده وملكه الاخذ ويؤخذ
 الشاة في الفلاة مضمونة وينفق على علاجها
 السلطان ويرجع بها ولو انتفع بها نفاً صاذا
 حال الحول على الضمان ونوى الاحتفاظ فلا
 ضمان ولو نوى التملك ضمن ويكره اخذ اللقطة
 فان اخذها وكانت دون الدرهم ملكها فان
 كان درهماً زاد عرفها حراً وان كان في الحيا
 نصدق بها بعده ولا ضمان او استبقاها اماً
 فان كانت في غيره فان نوى التملك جاز
 ضمن وكذا ان تصدق بها وان نوى الحفظ فلا
 ضمان ولو كانت مما ينبغي اسعج بها عند التفرق
 وضمن القيمة او بدفعها الى الحاكم ولا ضمان
 بكره له اخذ ما قبل قيمته ويكثر نفقه وما يؤخذ
 في فلاة او خربة فلو اجدته ولو كان في مملوك
 عرف المالك فان عرفه فهو له والا فهو للواحد

الملك

مطلوب

لذا

كذا ما يوجد في جوف الدابة ويؤتى الولي للفرق
 لو انقطعت اليد او المجرى ويكفي تقريب العبد
 تملك المولى وله ان يعرف بنفسه وان يستبد ولا
 يشترط فيه التوالى ولا يكفى الوصف لا بين
 البينة والمملوك امين **الفصل الثاني** في نصب
 وهو حرام عقلاً ويتحقق بالاسناد على مال
 الغير ظاهراً وان كان عقاراً ويضمن بالتفريط
 لو سكن الدار قهراً مع المالك ضمن النصف ولو
 غصب جامعاً ضمن المحل ولو منع المالك من المشا
 الدابة المرسلة او من القعود على بساطه لم يضمن
 ولو غصب من الناصب يخبر المالك في الاستيفاء
 ممن شاء ولا يضمن الحر الا ان يكون صغيراً ولا اجرة
 الصانع لو منعه عنها ولو استعمله فله اجرة عمله
 ولو ازال العبد عن العبد المجنون او الفرس ضمن
 ولو فسخ باباً فسرقت غيره المتاع ضمن السارق
 يضمن الخمر والخمر بالذم يضمنها عندهم مع الاستفا

الطفل

لا للسلم ويجب رد المنصوب فان بقيت من الارش
 فان تعذر ضمن مثله فان عذر قيمته يوم المطالبة
 ولو لم يكن مثليا ضمنه باعلى القيم من جنس المنصوب
 الى جنس التلف على اشكال ولو زاد التسوية ليعنيها
 مع الرد ولو زاد للصفة ضمنها ولو جردت صفة
 لا قيمة لها لم يعنىها ولو زاد القيمة لتقصير
 كما يجب فعليه الارش ولو زاد العين باثرة رجوع
 الفاصب بها وعليه ارش نقصان وليس له الرجوع
 بارش نقصان عينه ولو غصب عينا وجنى عليها كمال
 قيمته رده مع الارش على قول ولو امنت رجوع
 بمساوية او باجود رده ولو كان مادونه ضمن
 المثل وفوائد المنصوب للمالك ولو اشتراه جارا
 بالنصب رجوع بالثمن على الفاصب بما عزم عوضا عما
 لا يقع في مقابلته او كان على اشكال ولو كان
 عالما فلا رجوع بشئ ولو زرع الفاصب كان
 الزرع له وعليه الاجرة والقول قول الفاصب في

بارش الفاصب

بأدون

يعني

القيمة مع العين وتقدر القيمة **الفصل الحادى عشر**
 في اجزاء الموات لا يجوز التصرف في ملك الغير
 اذنه ولا فيما صلاحه كالطريق والنهر والمراح
 وحد الطريق المنكر في المباح مع المشاحةبة
 اذ رعى وحريم بئر المعطن اربعون وفي الناحية
 ستون والعين في الرخوة الف وفي العتبة
 خمسمائة ويجبس النهر الاعلى الى الكعب في النخل
 وللزراع الى الشراك ثم كذلك لمن هو دونه
 للمالك ان يحجى المريع في ملكه وللامام مطلقا
 وليس لصاحب النهر تحريمه الا باذن صاحب المريع
 المنصوب عليه ويكره بيع المياه في القنوات و
 الانهار ويجوز اخراج الرواشن والاجحة
 الطريق النافذة ما لم يعبر بالمارة ومع الاذن
 في المرفوعة وكذا فتح الابواب ويشترط له
 المسددم والمناخ في المرفوعة الى الباب الاول
 وصدر الدرب ويختص بما بين الياسين ولكل

فيه

المناخ

روشنا مني ما نفديم بابه لا ناخيرها ولو اخرج الروشن
 في النافذه فليس لمقابلته منه ولو استوعب
 النهر ب ولو سقط فبادر مقابلته لم يكن للاول
 الاخر في منعه وبسبحي الجار وضع خشب جاره على حافته
 مع الحاجة ولو اذن جازله الرجوع قبل الوضع
 كما الارش اما بعده فبالارش ولونه اعياء جدار اطلقا
 فهو للمخالف مع تكول الاخر ولو خلفا او كلاهما
 ولو انفصل بنا احدهما او كان عليه طرح فهو
 مع البمين ولا ينصرف الشريك في الحائط والدركه
 والنهر البئر بغير اذن شريكه ولا بحجر الشريك
 على العمارة والقول قول صاحب السفلى في
 جدران البيت وقول صاحب العلوى في السفلى
 وجدران الفرفه والدرجه والدرج اما الخزانة
 تحتها فلهما وطرز العلوى والصحن بينهما والكتاب
 للاسفل والجدار عطف اغصان الشجر فان قعد
 فطعمها عن ملكه وراكب الدابة اولى من فاقص

اول

وهو

بالحا

وصاحب الاسفل اولى بالفرد المفتوح بابها الى
 غيره مع التنازع واليمين وعدم البينة كتاب
 القبرون وتوابعها وفيه فصول **الاول** بكوه
 الدين مع القدرة ولو استدان وجبته القضا
 وثواب الفرض ضعف ثواب الصدق وبحرم اشترط
 زيادة القدرة والصفه ويجوز موطن غير شرط
 ولو شرط موضع التسليم لزم وكل ما ينضبط و
 وقدره صحيح فرضه وهذا المثل ثبت في الزمة
 مثله وغيره قيمته وقت التسليم ولا يحل اعادة
 العين بدون اختيار المفترض ولا بناط الحا
 ويصح تعجيل المؤجل باسقاط بعضه ولو غاب
 المدين وانقطع خبره وجب على كسبه بنية القضا
 والوصية به عند الوفاة فان جهل خبره و
 مدة لا يعيش مثله اليها غايبا سلم الى ورثته
 ومع فقدهم يتصدق به عنه والا ولى انه لا اما
 ولو انقسم الشريك كان الدين لورثتيه ويصح بيع الدين

الرواية في القدرة

المقرض

بالماضروان كان اقل منه اذا كان من غير جنبه
 اوله يكن ربوباً ولا يصح بدنه من المملوك
 دينه من الذمي بعد البيع استحق المطالبة به
 للعبد الاستدانة بدون اذن المولى فان فعله تبع
 له كغيره ولا يسقط ولو اذن له لزمه دون المملوك
 كغيره المولى فلو اذن له في التجارة فاستدان
 لها لزم لزمه المولى وان كان لغيرها تبعه بعد
 العنق **الفصل الثاني** في الرهن ولا بد فيه من
 الايجاب والقبول من اهله وفي اشراط الاتفاق
 اشكال وبشرط فيه ان يكون عبداً مملوكاً يكن
 قبضه ويبيع ببيعة على جوازات في الذمة عبداً
 او منفعة ويقت غير المملوك على الاجازة ولو
 ضمنها لزمه في ملكه ويلزم من جهة الراهن وره
 الحامل ليس بهذا الحمل وان تجدد فواند
 الرهن للمالك ورهن احد الدين ليس بهذا
 على الآخر ولو استدان اخر جمل الرهن على الاول

من غرضه
 وان غرضه
 المملوك
 وان غرضه
 المملوك
 وان غرضه
 المملوك

هذه

لله رهن

رهنا علمها صح والمولى ان يرهن مصلحه كمال
 عليه وكل من الراهن والمرتهن ممنوع من القبض
 بغير اذن صاحبه ولو شرط وكالة المرتهن لم يبرأ
 مادام حياً ولو اوصى اليه لزم والرهان هو
 والمرتهن امين لا يضمن بدون التعدي فيضمن به
 مثله ان كان مثلياً والا فقيمة يوم القبض ر
 القول قوله مع عيبه وفيمنه وعدم التقريط لا
 قدر الدين وهو احق به من باقي الغرماء ولو
 فضل من الدين شارك في الفاضل ولو فضل من
 الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه
 ولو تصرف المرتهن بدون اذن الراهن ضمن عليه
 الاجرة ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجل
 فباع له بضر في الثمن لا يبرأ منه ولو اذن له
 الوارث ولا يبرأ جازان يسوق في الرهن عما
 في يده والقول قول المالك مع اذعانه الوعد
 وادعاء الآخر الرهن **الفصل الثالث** في الحجارة

الامانة

سنة الأول الصفر الصغير ممنوع من الصرف إلا
مع البلوغ والرشد وعلم الأول بالإنابة أو
الاختلام أو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر و
تسعة في الأنثى والثاني بإصلاح ماله عند اختيار
محبته بسلم من المتأنيبات ويقع أفعاله على كونه
الملائم ولا يزول المحرم مع فقد أحدهما والظن
في السن ويثبت في الرجال بشهادة الرجال و
في النساء بشهادة نهن وبشهادة الرجال الثاني
المجنون ولا يصح تصرف المجنون إلا في أوقافه
الثالث السفه ومجر عليه في ماله خاصة الرابع
المملك فلا ينفذ تصرف المملوك بدون إذن مولاه
ولو ملكه مولاه شيئا لم يملكه على الأصح الخامس
المرض وبعضه وصيته في الثلث خاصة وبغيره
المبترع بها كذلك إذا مات في مرضه السادس
الفلس ومجر عليه بشرط أربعة شروط بونه
عند الحاكم وحولها وقصور أمواله عنها ومطاعته

أربابها المحرم إذا حج عليه الحاكم بطل نصرة في
ماله مادام المحرم باقيا فلو أقرض بعده أو اشترى
في الذمة لم يشارك المفرض والبايع الغرماء ولو
انلف مال غيره شارك صاحبه وكذلك الوافدين
سابقين ولو أقرض بين قبيل يدفع إلى المفترض وله
أجازته ببيع الخمار ونسخه ومن وجد عين ماله
كان له أخذها دون ثمانية وان لم يكن ثمنها
ولو خلطها بالمساوي أو الأكادون والأصغر مع
مع الغرماء ولا اخصاص في المبيع مع قصور ^{الذمة}
ومخرج الحب والبعض بالزرع والاستفراغ
الاختصاص والشفيع أخذ الشفيع وضرب
البايع مع الغرماء مسائل الأولى لو أنلس
بثمن أم الولد بيعت أو أخذها البايع الثانية
لا يحمل مطالبته المفلس ولا الزامية بالتكسب ولا
بيع دار سكناه ولا عبده ضمنه الثالثة لا يحمل
بالمحرم الدين المؤجل ولو مات من عليه دين حل

لا يحل بموت صاحبه الرابعة بنفق عليه من ماله
الى يوم الفسخ وعلى عياله ولو مات قدم الكف
الخامسة يقسم المال على الدين الكمال بالبنفقه
ولو ظهر دين مال نفقت وشاكرهم ومع الفسخه
يطلق وبزول الحجر بالاداء السادسة الولايه
في مال الطفل والمجنون للاب والمجد فان فقد
فالوصي فان فقد الحاكم وفي مال السفه
لحاكم خاصه **الفصل الرابع** في الضمان وانما
يصح اذا صدر عن اهل له ولا بد من رضا الضامن
والمضمون له وبير المضمون عنه وان انكروا
بنفق الماله الى الضامن فلو كان ملبيا او علم
المضمون له باعساره وفي الضمان صح والاك
له الفسخ ويصح موصلا وان كان الدين حالا
بالعكس ويرجع الضامن على المضمون عنه بما
اذاه ان ضمن بسوالة ولا يشترط العلم بقدر
المضمون به ويلزم ما يقوم به البينة خاصه ولو

الفسخه

فان

فمن

ضمن المملوك بغير اذن مولاه تقع بعد الفسخ
لابقى الحق من الثبوت سواء كان لازما او انلا
ولو ضمن عهده الثمن لزومه مع بطلان العقد لا
بمجرد فسخه واما الحواله فتشترط فيها رضا
الثلاثة ولا يجب قبولها ومعي يلزم وبير المجل
وينقل الماله الى ذمه الحال عليه ان كان
مليا او علم باعساره والا فله الفسخ ولو طار
الحال عليه بما اذا عا دعي المجل بثبوته في ذمه
فالقول قول المحال عليه مع عيبه فلو احوال
المشتري بالثمن ثم فسخ بطلت الحواله على اشكال
ويرجع المشتري على البائع مع قبضه ولو احوال
البائع اجنبيا ثم فسخ لم يطل الحواله ولو اطل
البائع فيها واما الكفالة فيشترط فيها رضا
الكفيل والمكفول له خاصه وفي اشتراط الا
قولان وتعيين المكفول وعلى الكافل دفع المكفول
او ما عليه لو كان قاتلا دفعه والدية ولو ما

مع مجرد

ولو

الشرط

وهي الخلق من ماله
فمن انفق ماله على غيره
فمنه

المكفول
موضع

المكفول او دفعه المكفول او سلم نفسه او ابره
المكفول له براء الكفيل ولو غيبنا موضعاً
لزم والا انصرف الى بلد الكفالة **الفصل الخامس**
في الصلح وهو جائز مع الافرار والانتكارات
ما طلق حراما او بالعكس مع علم المصلحين
بالمقصد ارجح ما دينا وغينا ولا يبطل الا
برضاها او استخفاف احد الموضعي ولو اصاب
الشريك ان على واحد منهما الرجح والمحذور
للاخر راس المال صح ولو ادعى احدهما ذم
في يدهما والاخر احدهما اعطى الاخر نصف ذم
وكذا لو ادعى احدهما ذم هين والاخر النشأ
ونلف احدهما بغير نفيط ولو اشبه الثوبان
بيما وقسم الثمن على نسبة راس المال وليس
طلب الصلح اقراراً بخلاف يعني او ملكتي او
هيني او اقلني او قضيت **الفصل السادس** في
الافرار وهو اخبار ثابته لا يختص

الذم

قالوا

عن ج

نوع

يصح بالاشارة المعلومه ولو قال نعم او اجب خوا
اعليك كذا فهو اقرار وكذا ابي عصب العبد كذا
بخلاف نعم ولو قال لا نامر فليس باقرار الا ان
يقول به ولو علقه بشرط بطل ولو قال ان شرط
فهو صادق لزمه وان لم يشهد ويشترط في كفو
التكليف والحرية وبيع العبد ما اراه بعد العتق
وفي المفر له اهل بيته التملك ولو اقر للعبد فهو لواه
ولو قال له على مال فان فسر المقتضى ملك قبل وان
قل ولو لم يفسر حيس عليه ولو قال الف درهم او
مائة وعشرون درهما فاجمع دراهم ولو قال كذا درهم او
كذا درهم فانه وكذا كذا درهم او عشر وكذا
وكذا احد وعشرون هذا مع معرفة والا فله
التفسير ولو قال مائة فوجهه او من عن جوا ميع
لما قبضه او ائتمن بالخيار ما القول قول المرفوع
اليمين وبحكم بما لا يستثنى المنفصل او كمنفصل
ويسقط بقدر قيمة المنفصل ولو قال عشرة الاثنية

٤

قال

الاثنته لزمه اربعة والوجه بطلان الاستثنا في عدم
 ودرهم على الادرها ولو قال عشرة الاثنته
 لزمه ثمانية ولو قال عشرة بنقص واحد ليقبل ولو
 قال هذا لقان بل لقان كان للاول وغيره
 الفهم ويرجع في النقص والوزن والكيل الى عادة
 البلد ومع التعدد الى تفسيره ولو اقر المظن
 لم يضل الظرف ولو قال فقير خطه بل فقير
 لزمه فقيران ولو قال فقير خطه بل فقير لزمه
 اثنان ولو قال ذجا، راس الشهر فله على اقله
 بالعكس لزمه بخلاف ان قدم زيد ولو اجمع
 حمل على اقله ولو اجمع المظن لزم البيان فن عين
 قبل ولو ادعى الآخر كانا خصميه وله اليقين على
 عدم العلم ولو اجمع المظن ثم عين فانكر المظن
 انتزعه الحاكم او اضره في يده بعد يمينه وانكر
 المظن بالعبد قال الشيخ يعنى وفيه نظر ولو ادعى
 المواطاة عن الاشهاد كان له الاطلاق فسا انك

فانكر

الاولى يشترط في الاقرار بالولد امكان النبوة
 اجماله وعدم المنازع ولا يشترط قصدني الصغير
 ولا ينعكس الى انكاره بعد البلوغ ويشترط قصدني
 في الكبير وفي غيره الولد ومع قصدني غير الولد
 ولا وارث بنو اربان ولا يتعدى التوارث الى
 غيرها ولو كان له ورثة مشهورون ليقبل في
 النسب الثانية لو اقر الوارث باوليه دفع ما
 في يده اليه ولو كان مساوياً بنفسه نصيبه من
 الاصل ولو اقر باثنين فتناكر الملمس الى تناكرهما
 ولو اقر باوليه ثم باولي من المقرة فان صدقه
 دفع الى الثالث والا الى الثاني وغيره للثالث
 ولو اقر الولد باخر ثم اقر بثلث وانكر الثالث
 كان للثالث النصف وللثاني السدس ولو كانا
 معلومى النسب لم ينعكس الى انكاره الثالث ثبت
 النسب بشهادة عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين
 ولا برجل ويمين ولو شهد الاحوان باين وكانا عدا

دفع

برجل

اليمين

كان اول منهما وثبت النسب لو كانا فاسقين
الميراث دون النسب **الفصل السابع** في الوكالة
ولا بد فيها من الايجاب والقبول وان كان فضلا
او من اخر او التخيير وهي جائزة من الطرفين ولو غلب
الموكل بطل نصرفه مع علمه بالعزل وبطل الموت
والجنون والاعما، ونلف فمعلقها لو فعل الموكل فيه
وتصح فيما لم يتعلق غرض الشارع بايقاعه مباشرة
ولا ينفذ الموكل الماذون الا في محض السوق
ولو عم النصرف صح مع المصلحة الا في الاضرار و
الاطلاق يقتضي البيع ما لا يثبت المثل ينفذ البله
وابتباع الصحيح وتسلم البيع في البيع وتسلم الثمن
في الشراء والرد بالعيب لا يقتضي وكالة محكمة
القبض ويشترط اهلية النصرف فيها والحريه ولو
توكل العبد او وكل باذن مولاه صح ولا يبر كل
الوكيل بغير اذن ولحاكم التوكيل عن السفهاء
والبله ويسمى لذى المرات التوكيل ولا يتوكل

الذم على المسلم ولا يضمن الوكيل الا بعمد ولا
تبطل وكالنه به والقول قوله مع البهيم وعدم
في عدمه في العزل والعلم به والتلف والنقص
وفي الرد قولان والقول قول منكر الوكالة وقول
الموكل لو ادعى الوكيل الاذن في البيع ثبتت
فان وجدت العين استعبدت وان فقدت انقضت
فالمثل والقيمة ان لم يكن مثليا ولو زوجه فانكر
الموكل الوكالة طلقه على الوكيل المهر **كتاب**
ويجب على الموكل طلائها مع كذبه في الخلع ولو
وكل اثنين لم يكن لاحدهما الانفراد بالنظر الا
ان ياذن لهما ولا يثبت الا بشاهدين ولو اخر
الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة صح
كتاب الهبات وتوانعها وفيه فصول **المؤول**
في الهبة وانما تصح في الاعيان المملوكة وان كانت
مشاعة بايجاب قبول وقبض من المكلف الحر ولو
وهبه ما في ذمته كان ابراء ويشترط في قبضه ان

الواهب لا ان يهبه ما في يده وللاب والجد ولا به
القبول والقبض عن الصغير والمجنون وليس له
الرجوع بعد الانباض ان كان لدى ربه وبعد
التلف او التوقيض في النضر خلاصه في كل
كالرحم وله الرجوع في غيره ذلك فان عاين
وان زادت زياده منفصله بغيره الا للمسلم
مسائل الاولى لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد
الانقباض وان كانت على الاجنبي ولو قبضها من
اذن المالك لم ينقل اليه الثانية لابد في كسبه
من ثمة الغرة الثالثة يجوز الصدقة على الذي ان
كان اجنبيا الرابعة صدقة السرا فصل الرابع
الفصل الثاني في الوفاء وصريح الفاظ الوفاء
والباقي بقرينة وشرطه القرب والقبول والقبض
ويؤلى الولي القبض عن الطفل وللناظر في مصالح
القبض عنها والتخير والردام واخراجها بنفسه
ولو شرط عوده صار حسبا ولو جعله الى امرائه

ينفرض غالبا رجوع الى ورثة الواصف وان يكون عينا
مملوكة ينفع بها جميع بقائها وان كانت فضاغة
جواز نفي الوفاء بوجود الموقوف عليه بقرينة
اهلية التملك وابطاح المنفعة والوفاء على الموقوف
عليه وله جعل النظر لنفسه وان اطلق كان لا يراه
ويصح الوفاء على المعدم تبعاً للموجود ويصح
الوفاء على البر الى الفقراء ووجوه الغرة لود
المسلم على السبع والكاتب بطل بخلاف الكافر
بطل على الحربي وان كان رجلا للذي وان كان
اجنبيا وينفرض دفع المسلم على الفقراء الى
المسلمين والكافر الى فقراء ملته وعلى المسلم الى
المصلي الى القبلة فهو منبئ او الامام الى الاخرى
عشره وكذا كل مفسوب الى من استحب اليه بالانبا
وفي السنان قولان ولو اشرك استوى المذكور
الاناث ما لم يفضل الغنوم اهل اللغة والعشيرة
الاقربون في النسب والحجرات لمن لم يزل الى اربعين

ذراعا وفي سبيل الله كل ما يقرب به اليه والمولى
 الاعلون والادنون ولا يتبع كل فقير في الوقف
 على الفقراء بل يعطى اهل البلد منهم ومن خضره
 ولو صار منهم جازله ان يخدمهم مسابرة وكذا
 اذا بطل المصلحة الموقوف عليها انصرف الى البر
 الثانية لو شرط ادخال من يوجد مع الموجود
 ولو اطلق واقضى لم يصح ولو شرط نفسه لمصلحة
 او اخرج من يرد بطل الوقف **الثالثة** تقيد
 على الموقوف عليه ولو اقيد انفق وكانت تقيد
 نفسه ولو جنى الموقوف عمدا لم يبطل الوقف
 بقضه قصاصا ولو جنى عليه كان الفقير الموقوف عليه
 الرابعة لو وقف على اولاد او لاداه اشترك اولاد
 البنين والبنات والذكور والاناث ولو قال
 انفسب الى فهو لاولاد البنين خاصة على قول
 الخامسة كل ما يشترط الواقف من الاشياء
 لازم السادسة يقف السكك والحرمات اجماعا

وقول

وقبول وقض وليس نافله فان عين مدة الوقف
 لومات المالك قبلها وكذا لو قال لمدة عمره
 فاذا امارت الساكن بطلت ولو قال لمدة حيوة
 بطلت بحوته ولو مات الساكن قبله استقل الحق اليه
 ورثة مدة حيوته ولو لم يمتين كان للمالك
 متى شاء ولو باع المسكن لم يبطل السكنى للسكان
 ان يسكن بنفسه ومن جرت عادته باسكانهم لم يلا
 والزوجة والمخادم والمملوك وليس له اسكان
 غيره بدون اذن ولا اجازة وكل ما يصح وقفه
 يصح اعماره كالمملك والعبد والاناث ولو حبس
 نفسه او غلامه في خدمة بيت العباد او في
 لزوم ما دامت العين باقية **الفصل الثالث في الوصايا**
 وهي واجبة ولا بد فيها من ايجاب وقبول وكفى
 الاشارة والكاتبة مع قربته الارادة والمنفذ
 لفظا ولا يجب العمل بما يوجد بخط المستوفى انما يصح
 في الشايع طوا وصى المسلم ببناء كنيسة لم يصح له

الاثاث

عنها

الرجوع فيها وبشرط صحة تصرف الموصي ووجوب
الموصي له والتكليف الاسلام في الوصي بالملك
الموصي به ولو خرج نفسه بالملك ثم اوصى له بغير
ولو تعد من الوصية وصي وتصح الوصية للمحل بشرط
وقوعه حيا ولذمي ون الحربي ومملوكه وان ولد له
مديره ومكانه لا مملوك الغير والملك انما يخرج
منه ان كان ما اوصى به لمملوكه بغير قيمة عن شخص
وان زاد اعطى الفاضل وان فضل استسقى فيه
ان الولد كذلك لا من النصب ولو اوصى بالنسب عليه
حين قدم الدين ولو خرج الفسق لم يسمع منه اذا
كانت قيمته ضعف الدين وسبق للدين ان ينصف
فيمنه وللورثة في الثلث ولو اوصى للذكر ولا نساء
لنساء والامع المفضل وكذا الاعمام والاقوال
لو اوصى لقرابته فهم المهر وفون بنسبه والجران
المشبهة والسبيل والبر والفقراء كالزوجه ولو
ما الموصي له قبله ولم يرجع كان الوصية باطلين

مسألة

ارث

وارث فلورثة الموصي وتصح الوصية بالملك بشرط
الوصية للغير وان كان وارثا واذا اوصى بالملك
ففسق بطلت ويصح ان يوصى الى المرأة الصبي
انضمامه الى الكامل والى المملوك باذن مولاه فيصح
الكامل الوصية الى ان يبلغ الصبي ثم يشتركان
ولا يفيض بعد بلوغه ما تقدم مما هو سابق ولو
اوصى الكافر المستدعي ولو اوصى الى اشير دفعه
شرط الاجتماع او اطلق فليس لاحدهما الاقرار
ويجبرها الحاكم على الاجتماع لو نشأ حادان بعد
استبدل ولو عجز احدهما ضم اليه ولو شرط الاقرار
جاز تصرف كل واحد منهما ويجوز الانقسام اذا
بلغ الموصي رد الموصي اليه صريحا والافلا ولو
خان استبدل به الحاكم ولا يضمن الوصي لا كغيره
وله ان يستوفى دينه او يفترض مع الملاء او
يقوم على نفسه ويأخذ اجرة المثل مع الحاجة ان
يوصى مع الاذن لا بدونه ولا يندى المأذون

ينزى الحاكم من الوصي له ببعض الوصية الثلث فما
دون ولو زادت وفقت الزائد على اجازة الورثة
لو اجاز بعض مضي في قدر حصته ولو اجاز بافضل
الموت صح وبذلك الموصى به بعد الموت والقبول
يقدم الواجب من الاصل والباقي من الثلث
بالاول فالاول في غير الواجب ولو حج سادوا
في الثلث ولو اوصى بحره فماله فالسبع المماليك
والشيء السدس ولو اوصى بمثل نصيب احد الورثة
صح من الثلث فان لم يزد او اجاز او اكل الموصى
كاحدهم فلو اوصى بمثل نصيب ابنة وليس له سواه
اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونها ولو
كان نساء فالثلث ولو اختلفوا اعطى الثلث الا
ان يعين الاكثر ولو نسي الوصي جهار جهير انا
وبعمل بالاخير من المتضادين فان لم تضاد على
بهما ولو قصر الثلث بد بالاول فالاول ثم الثلث
بابا المشاهدين وبشاهد امرأتين وبشاهد

بهيين واربع نساء ونصيب الواحدة في الربع والباقي
في النصف لا يشترط الولاية الا بطلان ولو اعنى عبد
ولا شئ له سواء عتق ثلثه ولو اعنى بمضيه ولم يملك
ضعفه عتق كله ولو اعنى ماله كله ولا شئ سواه عتق
ثلثهم بالفرقة ولو ربحهم بد بالاول فالاول و
يجزى في الرقبة ستمها ولو قال مومن حنان
لم يوجد اعنى من لا يعرف بنصبه لو بان بالجد
بعد العتق صح ونصقات الميراث من الثلث وان
كانت بمجرة اما الافراق ان كان فيها فكل ذلك
الا في الاصل وهذا الحكم يعلق بمطلق الميراث
بحصوله الموت وان لم يكن بخوفا وبحسن النية
ارشى المجنونة والدبنة ولو عتق ثمن الرقبة ولم يولد
به توقع الوجود به فان وجد باقل اعنى وعطى
الفاضل له وبصح الوصية على كل من الموصى عليه
ولا به تصرف كالأب ولو انفق صح في اخراج
المحقوق عنه ولو اوصى باخراج بعض ولد الميراث

الذين
الدائم والمقطع

لم يصح كمال النكاح وفيه فصول ثلاثة

الاول

ثلاثة دأتم وضغطت وملك من ويقع الاول الى
العقد وهو الاحاط والقبول بلفظ انا خي
اهله ولو قبل تزوجت بك فقال نعم كفي الايجاب
ويجزي مع العجز الترجمة والاشارة ولو زوجت
نفسها صح ولا يشترط الولي مع البلوغ والرشد والادام
ولا الشهود ولا يلتفت الى دعوى الزوجية غير

زوجت

اذ عي زوجية امره
وادعت احتها

للجميع

الذكر

بينه او تصديق ولو ادعت اخت الزوجة زوجية
حكم بينه الامع تقدم تاريخها او دخوله بها
والقول قول الاب في تعيين المفعود عليها
لشبهة ورؤية الزوجه والجميع والابطال العقد
ان يخبر البكر العفيفة الكريمة الاصل وسلوة
والاشهاد والاعلان والخطبة امام العقد انقيا
ليلا وصلوة ركعتين عند الدخول والامانة و
امرهما بمثلته وسؤال الله الولد وبكوة العقد والعمر
في الغربة وتزويج العقيم والجماع ليلة التزويج

بكرت

من

ذكراته

الى

الكسوف وعند الزوال وعند الفريضة فها
الشفق وفي الحاف وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي
اول ليلة كل شهر الا رمضان ولبله نصف غيرة
الزلزلة والوجع الصفراء والسوداء وسحب
ومسند برها وفي السفينة وعامرا وعصبة
فيل الفيل او الوضوء والنظر الى فرج المرأة
والكلام بغير الذكروا الوطى في المبرور والفرع
الحرة بغير اذنها وان بطر المسافر اهله
ومحرم الدخول بالبرء قبل تسع سنين ويجوز
النظر الى من يريد التزويج بها او شرها الى
اهل الذمة بغير تلهذ **الفصل الثاني** في الاوليا
وانما الولاية للاب وان علا والوصي والحاكم بالاك
على الصغيرين والمجنونين ولا خيار لهما بعد
زوال الوصفيين والبالغ الرشد لا ولا عليه ان كان
او انثى والحاكم والوصي على المجنون ذكر كان او
انثى مع المصلحة ويقع عقد غيرهم على الاجارة

البائع

فيها سكوت البكر والولي الولاية على مملوك ذكرها
 او انني مطلقا ولا ولاية للام ونسخ للبيان
 اباهما وان توكل اخاهما مع فقهه وليس الموكل
 ان يترد وجهها من نفسه بغير اذنها ولو زوج
 الابوان نوازرا ولو كان غيرهما وقف على الاجارة
 فان مات احداهما قبل البلوغ بطل وان بلغ احد
 واجاز ثم مات اختلف المثلث في بعد بلوغه على انشا
 الطبع وورث **الفصل الثالث** في المحرمات وهي
 فسان نسب وسبب النسب الام وان علت النكاح
 سفك والاخت وبناتها وان تزول والعمة والحالة
 وان علنا وبنات الاخ وان تزول وام السبب
 الاول ما يحرم بالمصاهرة فمن وطئ امرأة البعد
 او الملك حرم عليه امها وان علت وبناتها وان
 تزول ثم يجرى ما يجرى اسوا سبق على البعد والآخر
 عنه ويحرم الموطوءة بالملك في البعد على الوطئ
 وان علنا وعلى اولاده وان تزولوا ومن عبد على امرأه

زوجها

بناتها وان تزولت
 بالعقد على الوطئ

ولم يصر

ولم يدخل بها حرم عليه امها ابدا وبناتها ما
 دامت الام في عقده فان طلقها قبل الدخول جاز
 له العقد على بناتها ولو دخل حرم ابدا وبجرم
 اخن الزوجه جميعا لا عينا وكذا بنت اخها وبنت
 اخيها الامع اذن العمة والحالة ولو عقد من دون
 اذنها بطل ولو زنى بعينه او خاله حرم عليه
 بناتها ابدا ولو ملك الاخ من فوطي احد بنات
 الاخرى جميعا فلو وطئها اثم ولم يحرم الا على محرم
 على الحر في الدائم ما زاد على اربع حرائر ولو اياها
 ما زاد على الامنين وله ان يجمع بين الحرين ولا
 او ثلث حرائر وامه وعلى البعد ما زاد على اربع
 وفي الحر ما زاد على الحرين وان سلك حرة و
 امينين ولا يجوز نكاح الامه على الحره الا باذنها
 ولو عقد بدونه كان باطلا ولو ادخل الحره على الاجارة
 لم يعلم فلها الخيار لو جهر بها في عقد صحيح
 على الحره وبجرم البعد على ذات البكر المكنة ما

من

وطئها

امينين

حرين

امينين

دامنا كذلك ولو تزوجها في عدها جاهلا بطل
 العقد فان دخلت حرم ابدا والولد والمهر
 للمرأة ونتم عده الاول ونسنا نف الثاني ولو
 عقد عالما حرم ابدا بالعقد مسائلا الى من
 لا طيفلام فاوقبه حرم عليه ام الفلام اخيه
 بنه ابدا ولو سبق عقد من لم يحرم من الثانية
 دخل بصبيته لم يبلغ فاقتضاها حرم ابدا
 لم يخرج من جباله الثالثة لو زنى باهة لم يحرم
 نكاحها ولو زنى بذات عمل او في عده رجعة
 حرم ابدا الرابعة لو عقد المحرم عالما بالتحريم
 حرم ابدا ولو كان جاهلا بطل العقد لم يحرم
 الخامسة لا يحرم المنة وملك البهي في عده ذلك
 السادسة لو طلق الحرة ثلثا حرم حتى تنكح
 زوجها غيره وان كانت تحت عبد ولو طلق الامه
 طلقته حرم حتى تنكح زوجها غيره وان كانت
 تحت اخر السابعة المطلقة نسما للعده كما ينكح

نسما

بينها

رمل

رجلان نجس على المطلق ابدا الثانية لو طلق
 احدى الاربع رجعا لم يجز ان تنكح بدحا حتى
 يخرج من العدة ويجوز في البائس ولو عقد
 الثلاث على الاشس دفعة بطل ولو تزوج
 الثاني وكذا الحكم على الاخيرين الثاني الرضا
 ويجز منه ما يحرم بالنسبة اكل عن نكاح
 بوماء وليلة او ما انبت اللحم وشدا العظم او ما
 خمس عشر فرضفة كاملة من الثدي لا يفصل
 برضاع اخرى وان يكون في الحولين بالنسبة
 المرضع وفي ولد المرضعة ولان وان يكون اللبن
 قبل واحد ولو ارضعت امرأتان صبيتين لم يخل
 واحد نشر اخر من بينهما ولو ارضعت امر صبيتين
 لم يخل نشر اخر منهن ومع الشرايط نصرة
 اما وذو اللبن ابا واخوانها اعماما واخوالا
 واولادها اخره ويجز اول صاحب اللبن لا ذ
 ورضاعا على المرضع واولاد المرضع لا ذ لا

اشس
 في
 رتب

لنخل

رضاعا ولا تنكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن
ولاده ورضاعا ولا في اولاد زوجته مرضعة
ولاده لا رضاعا ولا ولاده الذين لم يرضعوا
من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضع والفحل
لو ارضعت كبيرة الزوجين صغيرتهما امرضا
ان كان دخل بالمرضعة والا فالمرضعة والامر
الام من الرضاعة الزوجة مرضعة ولا يحرم
ام الولد من الرضاع وان عرفت النسب
اختيار المسلمة الوضيفة الغفيرة العاقلة للرضا
الثالث اللعان وبشبهه التحريم المؤبد وكذا
نفذ الزوج امره بالصفا والحرصا الرابع الكفر
ولا يجوز للمسلم ان ينكح غير الكاتبة اجماعا وبها
قولان ولا للمسلم ان ينكح غير المسلم ولو امر به احد
الزوجين قبل الدخول انفسخ في الحال وبقي
على انقضاء العدة الا ان ترثد الزوج عن فطره
فبفسخ في الحال وعدة المرندة عن فطره عدة الوفا

على ابنة

وعن غير هاتين العدة الطلاق ولو اسلم زوج الكاتبة
ثبث عفته ولو اسلمت دونة قبل الدخول انفسخ
العقد وبعده ينفق على العدة فان اسلم فيها كان
اصلك بها ولو كان الزوجان حريتين واسلم احد
قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان
بعده وقف على انقضاء العدة ولو اسلم الذي
وعنده اربع ثبث عفته عليهن ولو كن ازيد من
اربعا وبطل نكاح البواقي مسائل الاولى لا يجوز
للمرأة ان يتزوج بالمخالف ويجوز العكس كبره
تزوج القاسق الثانية نكاح الشغار بالجلد
هو جعل نكاح امرأة مهر الاخرى الثالثة يجوز
تزوج المحرمة بالعبد والهاشمية بغيره والعيرنة
بالعجى وبالعكس ويجب اجابة المؤمن القادر على النفقة
الفصل الرابع في النفقة وبشبهه لا يجازي
القبول من اهله وذكر المهر ولا بد فيه من ذكر
الاجل المعين ولو لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر

على النفقة

بلفظها

وغيرها عده الطلاق ولو اسلم زوج الكاتبة
ثبث عفته ولو اسلمت دونة قبل الدخول انفسخ
العقد وبعده ينفق على العدة فان اسلم فيها كان
اصلك بها ولو كان الزوجان حريتين واسلم احد
قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان
بعده وقف على انقضاء العدة ولو اسلم الذي
وعنده اربع ثبث عفته عليهن ولو كن ازيد من
اربعا وبطل نكاح البواقي مسائل الاولى لا يجوز
للمرأة ان يتزوج بالمخالف ويجوز العكس كبره
تزوج القاسق الثانية نكاح الشغار بالجلد
هو جعل نكاح امرأة مهر الاخرى الثالثة يجوز
تزوج المحرمة بالعبد والهاشمية بغيره والعيرنة
بالعجى وبالعكس ويجب اجابة المؤمن القادر على النفقة
الفصل الرابع في النفقة وبشبهه لا يجازي
القبول من اهله وذكر المهر ولا بد فيه من ذكر
الاجل المعين ولو لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر

الاجل فالأقرب البطلان ويجزم غير الكتابية
 الكفاءة والامعة على الحرمة من دون اذنه ونبت
 الاخ والاخت من دون اذن العمة والحالة وكبر
 الزانية والبكر بغير اذن الاب ولا حدة للمهر
 لو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه ^{خلت}
 ببعض المدة اسقط بمنسبه ولو ظهر ^{بمقتد} بطلان
 فلا مهر قبل الدخول وبعده لها المهر ^{جعلها}
 وبالحجب الولد وان عزل ولو نفاه فلا لعن ولا
 يقع بها طلاق ولاظهار ولا ميراث طار ان
 شرط ونفقة بعد الاجل بحضرة او خمسة
 يوما وفي الموت باربعة اشهر وعشرة ^{فصل}
الحاسي في نكاح الاما ولا يجوز للعبد ولا
 للامنة ان يمتد الانفسها بغير اذن المولى ثبت
 مهر عده عليه ونفقة زوجته وثبت لمولى المرأة
 مهر امته ويستقر بالدخول ولو لم ياذن انا فالولد
 لها ولو اذن احد هما فالولد للاخر ولو كان احد

الزوجين حرًا فالولد مثله ما لم يشترط المولى
 الرقبة ولو تزوج الحر الامنة من دون اذن مولى
 عالما فهو زان والولد رق ولو كان جاهلا سقط
 الحد دون المهر وعليه نفقة الولد يوم سقوطه ^{حج}
 ولو ادعت الحرمة فكذلك وعلى الاب قبله ^{ولا}
 ويلزم المولى دفع مهر المهر ولو عجز سعى في كفاية
 ومع عدم الدخول لا مهر ولو تزوجت الحرمة
 عالمة فلا مهر والولد رق ومع الجهل حر ولا
 وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق من الدخول
 ولو زنى الحر والعبد بمملوكه فالولد لمولاها
 لو اشترى جزءا من زوجته بطل العقد ثم جمل
 بالتحليل على قول ولو اعفت الامنة كان لها
 فسخ النكاح ويجوز جعل العتق مهرًا لمملوكه
 اذا قدم العتق او النكاح على خلاف وام الولد
 رق ولا يجوز بيعها مع وجوده الا في ثمن قيمتها
 اذا لم يكن غيرها ونفق بموت المولى من نصيب

ولو عجزت واذ ابيعت الامه كان للمشتري على
الفور فسخ النكاح ولصاحب العبد ايما وكذا
العبد ومع فسخ مشتري الامه قبل الدخول لا
مهر واجازة قبل فسخ المهر وبعده للمبايع ولا
العبد بيده ولو كان الواحد كان للموذي فسخ
لمن زوج امته وطبها ولمسها والنظر اليها
ما دام في حيا له وليس لاحد ان يشرك في
المشتركة بالملك ويجب على مشتري الجارية
ولو اغتفها حله وطبها بالعقد من غير مهر
ولا بة لغيره من عدة الحرة ولو حلل امته
حلته ولو كان المملوك ولا يحل غير الماندين
وينفذ الولد حراً **الفصل الثاني في الموهبة**
وهي اربعة في الرجل المجنون والخصاء والنسوة
المجنبة وسبعة في المرأة المجنونة والجذام والبرص
والفرن والافضاء والعمى والافقاد ولا يفسخ
بالمجنون بعد العقد في غير الفنة وفي المجنون التخيير

قول بالفسخ والتخيير على الفور وليس بطلاق ولا
من الحاكم في الفنة فاضنه ولا مهر في الفسخ قبل الدخول
من الرجل وبعده المسمى ويرجع به الزوج على
المدلس ومن المرأة لامهر قبل الدخول الا في
الفنة فثبت بنصفه وبعده المسمى والقول قول
منكر العيب بوجوب الحاكم العيين مع المرافعة
سنة فان وطئها او غيرها والا صنف وطئها
ان نصف المهر ولو تزوجها حرة فبانت امته فسخ
ولا مهر الا مع الدخول فيرجع به على المدلس
كذلك الوشرط بنت مبهمة فخرجت امته ولو
تزوجته حرة فبانت امته فسخ الفسخ والمهر
الدخول لا قبله **الفصل الثالث في المهر وهو**
عوض البضع وعملك المرأة بالعقد ويسقط
نصفه بالطلاق قبل الدخول ولو دخل قبل الدخول
استفرد ويصح ان يكون عينا او نكاحا او نصفه ولا
ينفذ فله ولا كثره ولا بد فيه من الوصف او

ولو لم يكن صحيح العقد وكان طامع الدخول
المثل ما لم يحا ورا السنة فان تجاوز رد لها
ومع الطلاق المنع للموسر بالثوب المربع عشرة
دنانير والمنوسط بخمسة والفقر بخاتم درهم
ولو تزوجها بحكم احدهما صحيح ويلزم ما حكم به
صاحب الحكم ما لم يحا ورا المهر مهر السنة كما
هي الحاكمة ولو مات الحاكم قبله فلها المهر ولو
تزوجها على خادم مطلق او دار او بنت كالحا
وسط ذلك ولو قال على السنة فخمسة درهم
لو تزوج الذميان على نحو صحيح فان اسلم احدهما
قبل الفسخ فلها القيمة ولو تزوج المسلم ببلبة
قبل بيعي وبشيت مع الدخول مهر المثل ومو
الصحيح وقبل بطل العقد ولو امر المدي بطل
المدي بمر ولو شرط في الحتم بطل الشرط فاصه
ولو اشترط ان لا يخرجها من بلدها لم يملك
قول الزوج في قدر المهر ولو انكره بعد الدخول

فانهم

فالوجه مهر المثل ولو ادعت الموافقة فالقول
مع عينة على اشكال ولو زوج الاب الصغير ضمن
مع فقره وللزوجة الامتناع قبل الدخول حتى يقض
المهر **الفصل الثاني** في القسم والنسور للزوجة
دائما لبلده وللزوجين لبلدان وللثالث ثلث
لو كان اربعا فلكل واحدة لبلده ولو وهبت احدته
وضعت لبلدها حيث شاء ولو وهبت الضرة باث
عندها والواجب المضاجعة لبلالا الموافقة
ليلتان والامنة والكمانية واحدة وبخص البكر
عند الدخول بسبع والثبث ثلث وبخص البكر
في الاتفاق وبجب على الزوجة التمكن وازالة
المنقرو له ضرب الناشئة بعد غطها وهجرها
ولو نشر طائفة وطائفة ترك بعض حقها او كله
استماله له وبجل قبولها ولو كره كل منها حاضا
انفذ الحاكم حكيم من اهلها او اخيهن فان
رابا المصلي اصطحا وان رابا القرية راجعا

في الطلاق والبذل ولا حكم مع اختلافهما **الفصل**
التاسع في احكام الاولاد والمخ والولد في المائمه
 مع الدخول ومضى منه اشهر من جن الوطى ^{منه}
 لمدة الحمل وهي منه اشهر الى عشرة اشهر واكثر
 اكثر من عشرة ثم ولد لم يخفى والقول بقوله
 في عدم الدخول ولو اعترف به وانكر الولد لم
 ينفك الاب للامان ولا يجوز له الحاق ولد لثنا
 به ولو تزوجت باخر بعد طلاق الاول وانتهى
 لاقل من سنة اشهر فهو الاول وان كان اشهر
 فمساعد فهو للاخير ولو كان لاقل من سنة من
 وطى الثاني واكثر من عشرة من طلاق الاول ^{لما}
 لهما وكذا الامه لو بيعت بعد الوطى ولو اعترف
 بولد امه او المنعة الخ به ولا يقبل نفقه بعد
 ذلك ولو وطئ المولى واجتنبى فالولد لولي
 ومع اماره الاسقاء لا يجوز الحاقه ولا نسبه
 بل يستحب ان يوصى له بشئ ولو وطئها المشرك

له

فقد اعوه الخ من يخرج القرة ويفرم للباقي
 حصصهم من قيمه امه ونفقه يوم سقوطه حيا
 ولو وطى الشبهه الخ به الولد فان كان لها زوج
 وظن خلوها ردت عليه بعد العدة من الثاني و
 يجب عند الولادة استبداء النساء والزوج
 بالمرءه ونحو غسل المولود والا فان في امه
 البيني والاقامة في البسري وتجنبك بربيه
 عليه الصلوة والسلام وبما الفواء وتسمية
 الانبياء او الائمة عليهم الصلوة والسلام والكنية
 لا يكتفى بمحمد بابي القاسم وخلق راسه يوم السابع
 والعقيقة بعده والصدقة بوزنه ذهبا او فضة
 وتغيب اذنه وخاتنه فيه ويجزى بلوغه وخفض
 الجوارح مستحب ويستحب ان يعق عن الذكر ذكر
 وعن الانثى الانثى بصفتها الا خفي ولا ياكل الا
 منها ولا يكسر شئ من عظامها وفضل كراضع
 الام والحره الاجرة على الاب ومع مونة من مال

او

الرضع ولا يجبر على ارضاعه ويجبر الامة وحده
الرضاع حولان واثله واحد وعشرون شهرا والام
اخرى بارضاعه اذا رضيت بما يطلب غيرها اثنى
او ثلث وع والام اخرى حضانه الذكر بعد الرضا
اذا كانت حرة مسلمة وبالانثى سبع سنين ^{سقط}
الحضانه لو تزوجت ولو مات الاب او كان مملوكا
او كافرا فالام اولى به **الفصل العاشر في النفقة**
اما الزوجه فيجب له النفقة من الاطعام والكسوة
السكنى مع العقد الدائم والتمكين التام ^{للفقه}
وان كانت ذميه او امة فان طلقها انا او ما
الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل وبقي مع ^{لغيره}
واما الاقارب فيجب للابوين وان علوا والاوا
وان نزلوا خاصه بشرط الفقر والعجز عن الكسب
وعلى الاب نفقة الولد فان فقد او عجز فعلى اب
الاب وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت
فاباؤها واما المملوك فيجب نفقته على مولاه

ان يجعلها في كسبه مع الكفايه والا اتمه المولى
تجب نفقة البهائم المملوكه فان اضيق جبر على بيع
او الذبح ان كانت مذكاه او الانثى **كتاب**
الطلاق وفيه فصول **الاول** في الطلاق بشرط
في المطلق البلوغ والعقل والاختيار والقصد
والمولى ان يطلق عن المجنون لا الصغير ^{الشك}
وفي المطلقة دوام الزوجيه وخلوها من الحيض
النفاس ان كان حاضرا ودخل بها ولو كان غائبا
بقدر استغاطها من طهر الى اخر صح طلاقها وان
كانت حائضا وان يطلقها في طهر لم يقربها فيه
بجماع الا في الصغيره والايسة والحامل ^{وتبرأ}
تصبر ثلثة اشهر ولا يقع الا بقوله طالق مجردا
عن الشتر او الصفة وبشرط سماع عدلين
الفصل الثاني في اقسامه وهو بدعي ^{فلا اول}
طلاق الحائض الحامل والنفساء مع حضور الزوج
والمنرا بثلاثة اشهر وطلاق الثلثة ^{مركلة}

باطل والثاني بائن ورجعي والاول آتية الصغير
 وغير المدخول بها والمخلعة والمباراة استمرها
 على البذل والمطلقة ثلثا بينهما رجعتين والثاني
 ما عداها فما للرجل المراجعة فيه وطلاق العدة
 يرجع في العدة ويوافق ثم يطلق بعد الرجعة
 تحرم بعد تسع سنينها رطلان يربوا
 وما عداه تحرم في كل ثلثة حتى تنكح غيره بشرط
 في الحلال البلوغ والوطء قبلا بالعقد الصحيح
 الدائم وكما بهدم الثلث بدم ما دونها وصح
 الرجعة نطقا وفعلا ولا يجب فيها الاستبراء
 بقبل قول المرأة في القضاء العدة بالحيض
 طلاق المربض ويقع لكن ترث المرأة وإن كان
 بائنا ما لم تمت بعدها ولو بالخطبة أو تزوج هي
 أو غيره من مرضه وهو برطها في الرجعي والعدة
 ونكاحه صحيح مع الدخول والآفلا **الفصل الثالث**
 في العدد لأعدة في الطلاق على الصغيره وبائنا

وغير المدخول بها والمستفيمه المحض عدتها ثلثة
 اقراء ان كانت حرة والافقران وان كانت في
 من محض ولا يحض لها فعدتها ثلثة اشهر ان كان
 حرة والاشهر ونصف والحامل عدتها وصح
 وان كان سقطا وعدة الحرة المنوفى عنها
 زوجها اربعة اشهر وعشرون ايام صغيرة او
 بائنة او غيرهما فضلا او لا ولو كانت حاملًا فعدتها
 الاجلين وعليها الحداد ولو كانت امة فشهرا
 وخمسة ايام والحامل بائنة الاجلين وام الولد
 نعتة من وفات الزوج كالحرة وغيرها ولو انكحها
 امة بعد وطئها اعندت ثلثة اقراء ولو مات
 بعد الطلاق رجعتا اعندت عدة الحرة والامة ان كانت
 للوفاء ولو كان بائنا عدة الطلاق ولا يجوز
 للزوج ان يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى
 يخرج عدتها الا ان تافى فاحش مبيته ولا لها
 ان يخرج الا مع الضرورة بعد نصف الليل وتخرج

بعد طلاق

بعد الطلاق رجعتا اعندت عدة الحرة والامة ان كانت

للوفاء ولو كان بائنا عدة الطلاق ولا يجوز للزوج ان يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى يخرج عدتها الا ان تافى فاحش مبيته ولا لها ان يخرج الا مع الضرورة بعد نصف الليل وتخرج

الفجر وعليه نفقه عدتها ونفقة المصروف من ثمن
ابقاعه والمنوفى عنها من حين البلوغ **الفصل الرابع**
في الخلع والمباراة ولا يقع مجرده ما لا يقع
بالطلاق ويقع على قول ولا بد فيه من القربة
هو ما يقع تلكه بشرط التيسير واختيار المرأة
وله ان ياخذ ازيد مما اعطاها ويشترط في الخلع
المكسب والاختيار والقصد وفي المراءاة
الطهر الذي لو نفرها فيه حجاج مع حضوره
الحال وامكان الحيض واختصاصها بالكرامة
وحضور شاهدين عدلين وتجرده عن نكاح
نقضه العند ويطلق لو اسفست الكراهية منها
ولا يملك الفدية ولها الرجوع في الفدية بانها
في العدة واذا رجعت كان له الرجوع في بيع
والافلا ولا توارث بينهما في العدة ولو رثت
الفدية بخفضه قبل بطل الخلع ولو بطلت امة
مع الاذن صح وبدونه يتبع به ولو كانت يدنه

المسلم خمرًا فان اتبع بالطلاق كان رجعا ولو
ظلمها على الف ولم يبرئ نكاحا ولو ظلم على خلع
فان خمرًا صح ولم يقدر خلع ولو طلق بعد نكاح
بانسا وان تجرد عن لفظ الخلع فلو قال لطفني بكذا
كان الجواب على الفور فان تاخر فلا فدية وكان
رجعا بشرط المباراة كالمخلع الا ان الكرامة
منها ما صورها بارتك بكذا فان لم يرد هي
بائن ما لم يرجع في البذل في العدة ولا يحل له
الزانية على ما اعطاها **الفصل الخامس** في الطهارة
وهو حرام وصورة ان يقول لو وجنت على
كظهر اى واحد المحرمات بشرط سماع شاهدين
عدل وكما للمظاهر والاختيار والقصد
في طهر لم يجامعها فيه اذا كان حاضرا مثلها
مجبوز وفي المستنجى بها وغيره يدخل بها ومع
الشرط قولان ولا يقع في اضراء لا يمين مع
ارادة الوطى بحجارة بمعنى تحريم الوطى حتى

فان طلق وراجع في العدة لم يحل حتى يكبر ولو
خرجت او كان بائنا فاستأنف في العدة لم يحل
حتى او مات احدهما او اريد فلا كفارة ولو طلق
قبل التكفير عامدا الزمة كفارتان ويكفر بكل طلاق
كفارة ولو عجز اجزؤه الاستغفار واذا رافقه
انظره الحاكم ثلثة اشهر من حين المرافعة فيضيق عليه
بعدها حتى يكفر او يطلق ولو طاهر زوجة الامه
ثم اشترها ووطئها بالملء فلا كفارة **الفصل**
العاشر في الايلاء ولا ينفق بغير اسم الله
ولا يعتبر اضرام من كامل مختار قاصدا وان كان
عبدا او خصيا او مجنونا ولا بد ان يكون المدة
مفكوة بالدين ثم يدخلها وان بولي مطلقا
او ازيد من اربعة اشهر فاذا رافقه انظره الحاكم
اربعة فان رجع وكفر والا فلا الزمة الطلاق او
الفقه والتكفير ويضيق عليه في المطعم والمشرب
حتى يفعل احدهما ونفع الطلاق رجبا ولو لم

مده فوافق حتى خرجت فلا كفارة ولو طلق ولا شأنا
قال قول فوله مع عيبه وفقه القادر الوطئ قبلا
وفقه العاجز اظهار الغرم على الوطئ مع القدرة
ولا ينكر الكفارة ينكر البين **الفصل الحادي عشر**
في اللعان ومبينة قدف الزوجة بالزنا مع دعاء
المشاهدة وعدم البينة وانكار ولد يلقح به
ظاهر ويشترط في الملاعن والملاعنة التكليف
سلامة المرأة من الصمم والخرس ودوام الكفا
وفي اشتراط الدخول قولان وصورة ان يقول
الرجل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما قلته
عن هذه المرأة اربع مرات ثم يعطه الحاكم فان
رجع مده والا قال ان لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين ثم يقول المرأة اربع مرات اشهد بالله
انه لمن الكاذبين ثم يعطها الحاكم فان اعترفت
رجعها والا قالت ان غضب الله عليهما ان كان
الصادقين مخرم ابدا ومحج اللفظ بالشهاد

وفياهما عند التلفظ وبهذه الرجل وتبين المرأة
والنطق بالعينة مع القدرة ويجوز غير ما مع
القدرة والبدن به الشهادة ثم بالعرف
الرجل وفي المرأة ببدء الشهادة ثم بالقبض
ويستحب جلوس الحاكم مسنداً بر القبلة ويجوز
الرجل عن عينية والمرأة عن يساره وحضور
من يسمع اللعان والوعظ قبل اللعان والقبض
ولو كذب بنفسه بعد اللعان حد المفذية أو
بزل التحريم وبرثة الولد مع اعتدائه بعد اللعان
ولا برثة الأب ولا من يتقرب به ولو اعتداه المرأة
بعد اللعان امرها قبل نكاحه ولو ادعت المرأة
المطلقة الحمل منه فأنكر الدخول فاقام عليه
بارحاً السنن فالأقرب سقوط اللعان مما ثبت
الدخول **كتاب العتق** وفيه فصول **الأولى** في
الرق مجتص الرق بأهل الحرب أو بأهل الذمة
أخيراً بالشرائط وبحكم على المزاربة بخيار أو

لا يقبل قول مدعي الحرية إذا كان باعياً في أسوأ
الأيام ولا يملك الرجل والمرأة أحداً ابناً
وإن علواً ولا الأولاد وإن تزولا ولا الرجل كجاء
بالنسب من النساء ولو ملك أحدهما عتق
حكم الرضا عن حكم النسب **الفصل الثاني** في
العتق والضمج أنت حر وفي لفظ الفتن أشكال
ولا يقع بغيرهما ولا بالاشارة والكاتب مع القدر
ولا يقع مشروطاً ولا في البين ولو اشترط مع
العتق شيئاً من خدمته وغيرها جاز بشرط **الكاتب**
والاختيار والقصد والقرينة وإسلام العبد **المكره**
عن المحالف ولو نذر عتقه أو عتق الكافر صح
ويجوز أن يعتق من ماله في ملكه بغير نذر
عتق كل عبده قديم عن من كان في ملكه سنة
فصاعداً ولو نذر عتق أول مملوك بملكه ملك
جماعة استخرج بالقرعة على خلاف العبد لا يملك
شيئاً وإن ملكه مولاة على الأقوى ولو عتقه بدينه

مال فالمال للمولى وان علم به ولو يستنفذ لو
اعنى نكث عبده استخرج بالفرقة ولو اعنى
عبده اعنى كله فلو كان له شريك قوم عليه حصه
شريكه واعنت ولو كان مفسداً سعى المبدى ^{كفص}
ولو اعنى الجلى فالوجه عدم اعنى اكل الا ان
يعتبه بالنقصه وعنى المملوك وجداً ^{شك}
المولى به والافساد اسباب فى العتق وكذا
العبده وخروج قبل مولاة من دار الحرب ولو
ذوالمال وله وارث مملوك لا غير اشترى
مولا واعنى واعطى باقى التركة **الفصل الثالث**
فى التدبير وهو ان يقول انت روفى حيا
خر بعد وفاتى من الكامل والقاصد يفتن
الثالث بعد الوفاة كالوصية وله الرجوع من
شأ وهرباخر عن الدين ولو ذر الجلى
بالتدبير دون اكل اما تجدد اكل من مملوك
بعد التدبير فانه يكون مذبذباً ولو رجع فى تدبير

٧٨
الام قبل لا يصح رجوعه فى تدبير الاولاد ولا
ان رجوعه فى تدبير الام غايته ليس رجوعاً فى
تدبير الاولاد ولو رجع فى تدبيرهما معاً صح
الرجوع وولد المذبذب من مملوكه مذبذب ^{سطل}
تدبير الولد بموت الام قبل مولاة وينفقون
من الثالث فان قصر استسماوا بابا فى المذبذب
ابطال التدبير **الفصل الرابع** فى الكتابة
فسمان مطلقه ومشترطه والمطلقه ان يقول العبد
او اوصيه كاتبك على كذا ان تؤدبه فى نجم كذا
فى نجم واحد او نجوم متعددة فيقول قبلك قبل
يقتر الى قوله فاذ اادبت فانت حرفها نحو
منه بقدر ما يؤدى وليس مولاة فصيح الكتابة
وان عجز وبفكته الامام من سهم الرقاب وجواباً
مع العجز وان اولد من مملوكه نحو من الاولاد
ما فيه من الحرية وان مات ولد نحو منه شئ كان
ميراثه للمولى وان نحو منه شئ كان مولاة من ماله

بقدر الرقة ولو رثته الباقي وبودون منافي
من مال الكفاية ولو لم يكن له مال سمي الأولاد
بقي على اسمهم ومع الاداء ينفق الأولاد
بقدر نصيب الحرية ولو اوصى او وصى له شيء
بقدر الحرية وكذا لو وجب عليه جد ولو وطى ابني
المطلقة حد بنصيب الحرية واما المشروط وهان
يقول بعد ذلك فان عجزت فانتد في الرقة
هذا لا يتجزأ منه شيء الا ابادا جميع ما على فان
عجز وحده ان يوزع بحاجته رقة رد في الرقة
للمولى الصبر عليه ولا بد في العوض من كونه دينام ولا
معلوما مما يصح عليه ويكره ان يتجاوز به القدر
واذا مات المشروط بطلت الكفاية وكان ماله و
اولاده لمولاه وليس للكاتب ان يفرض في مال
بغير الاكتساب الا باذن المولى وينقطع نصيب
المولى عن ماله بغير الاستيفاء ولو وطى مكانه
مكرها فلها المهر وليس لها ان يتزوج بدون اذنه

المولى

المولى واولاده بعد الكفاية مكاتبون اذا لم يكونوا
احرار **كتاب الامتياز** وفيه فصول **الاول** لا
ينفذ اليهم بغير اسماء الله تعالى ولا بالبراءة
منه او من احد الانبياء عليهم السلام او الائمة عليهم السلام
وبشرط في الحالف التكليف والقصد والاختيار
ويصح من الكافر وانما تنفذ على الفحل الواجب
او المندوب والمباح مع الاولوية او ترك المحرم
او ترك المكروه او ترك المباح مع الاولوية ولو
نساوى متعلق اليهم وعدمه في الدين والدنيا
وجب العمل بمنفى اليهم ولا ينفق بفعل الغير
لا بشئ بالماضي ولا بالمستقبل ولو تجدد المحرم
الممكن انحلت اليهم ويجوز ان يختلف على ذلك
الواقع مع تضمن المصلحة والنورية ان عرفها ولو
استثنى بالمشبهة انحلت اليهم للمولد والزوجه
والمولى حل يمين الولد والزوجه للعبد في غير الزا
وانما يجب الكافر بترك ما يحل فيه او فعل ما يجب

تركه باليمين لا باليمين ولا يجوز ان يحلف الجمع
 العلم وينفذ لو قال والله لا فعلن او والله اني
 او عرفت او لعرفت او اقسم بالله او اخلص بيمين
 دون وجوب الله والله اعلم **الفصل الثاني في كفاية**
 والمهمل ويشترط في الناذر التكليف والاحتياط
 والقصد والاسلام واخذ الزوج والمولود
 زوجته والعبد في غير الواجب وهو اقرار
 كقوله ان زرت ولد الله على كذا او شكر
 كقوله ان برئ المريض لله على كذا او زكر
 ان فعلت محرما لله على كذا او ان لم افعل كذا
 لله على كذا او تبرع كقوله لله على كذا او لو قال
 على كذا ولم يفعل لله لم يجب ويتعلق النذر بحجب
 ان يكون طاعة لله فقد ورا للناذر ولو نذر
 طاعة ولم يعين نص في بشي او صلى ركعتين
 صام يوما ولو نذر صوم حين كان عليه شهرا
 ولو قال زما نا خمسة اشهر ولو نذر الصدقة بمال

الدور اليهود

كثير ثمانون درهما ولو نذر عن كل عبد له فدى
 عن من مضى له في ملكه منه اشهر فصاعدا ولو عجز نذر
 الصدقة بماله اجمع فومه ونصف شيئا فشيئا حتى
 يوفي ومع الاطلاق لا ينفذ بوفى ولو قبله برك
 مكان لزوم ولو نذر صوم يوم بيته فالتحق له السفر
 افطر وقضاء وكذا الواضحة المرأة او نفسها ولو
 كان عبدا افطر لا قضا وكذا الوعظ عن صومه
 العهد ان يقول عاهدت الله او على عهد الله
 متى كان كذا فعلى كذا وهو لازم وصحة حكم اليمين
 ولا ينفذ النذر والعهد الا باللفظ ولو جعل
 والله او جارية او عبده عدا بالبيت الله تعالى
 بيع وصرف ثمنه في مصالح البيت او المشهد الذي
 جعل له وفي معونة الحاج والزائر **الفصل الثالث**
 في الكفارات وهي برئته ومخبرته وما يجزئ
 وكفارة الحج والمرتبة كفارة الظهار وقيل كفا
 ويجب فيها عنقرضة فان عجز صام شهرين متتابعين

فان عجز اطعم سنين مسكينا وكفارة من افطر
 من فضا شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
 مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات والجمعة
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان او من نذر
 معين او خالف نذرا او عهدا على قول ومحقق
 رغبة او صيام شهر متتابعين او اطعام سنين
 مسكينا وما يجمع في الامران كفارة اليقين وفي
 عنق رغبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم
 فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات وكذا الايام
 وكفارة الجحى في قتل المؤمن بعد اظلم اعنى رغبة
 صيام شهر متتابعين او اطعام سنين مسكينا
 وقبل من خلف البراءة فعليه كفارة طهارة فان
 عجز فكفارة يمين وفي جزاء هذه شتمها في المصا
 فعليها كفارة رمضان وفي تنفخ او خشن ^{جها}
 او شق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته
 كفارة اليقين ولو تزوج بامرأة في عدتها فافق

وغير

وكفر بخمسة اوصع من ذنوب ولو نام عن الفشاء ^خ
 حتى خرج الوقت اصبغ صائما ولو عجز عن صوم
 نذره تصدق بمدين على مسكين مسأل الاول
 من وجد الثمن والشركة فقد وجد وبشرط فيها
 الايمان في يخرج الآمن وام الولد والمذنب الثالث
 من لم يجد الرقبة او وجدها ولم يجد الثمن ينقل
 الى الصوم في المرتبة ولا يباع ثباته ولا ^{لا}
 ولا مسكنة الثالثة كفارة العبد في الظهار
 قبل الخطاء في الصوم نصف كفارة ^{الرابعة}
 اذا عجز عن الصيام في المرتبة وجب الاطعام ^{للمسكين}
 مسكين مدين طعام ولو نذر العدد جاز ^{للمسكين}
 ويطعم بالحب قوته ويسخى الادم واعلاء اللحم
 واوسطه الخل واكل الملح ولا يجوز اطعام اصفا
 منفردين ويجوز منضمين الى الرجال ان نذر
 احتسابا لثان بواحد الخامسة الكسوة ^{للمسكين}
 ثوبان مع العذرة والا فواحد السادسة لا بد

من وجبة الرقبة وكفارة
 بعد وجبة الرقبة

من جمل أو دفع في الماء فمات لم يجز ولو كان با
ولو فذه السيف بصفير جلا أن تحرك أو لم يحرك
ولو تحرك أحداهما حركه ما جونه مستغفره على
بعد الذكبة خاصة والأطامع ولو قطعت
بعضه فهو ميت ولو رمى صيدا فاصاب غيره
ولو رمى للصيد فاصاب لم يجز وباقى الآ
الصيد كالغفود والجمال وغيرهما لا يجز
لمدبره فكانه وهو المنفرد جونه ونذكته
الفصل الثاني في الذباضة وبشرط في الذبايح
الاسلام أو حكمه ولو ذبح الذي أو الناصب
بجل أو جمل ولو ذبح المخالف وإنما يكون
بالحد يد مع الفدره ويجوز مع الضروية بما
يقوى الأوداج ويجز قطع المري والودجين
والمخفوم ويكفي في المخروطية في هذه
وبشرط في الذبيحة استقبال القبلة والشمية
لواخل بأحد هما عند الجمل ولو كان ناسبا جاز

نية القرينة والتكليف في المكفر واسلام الكتاب
الصيد وتوابعه وفيه فصول **الاول** فيما وكل
صيده وهو امر أن الكلب والسمم ما الكلب
فاذا افتر صيدا وهو المنع على اكله بشرط أنه
أن يكون الكلب فعلا ليس يرسل إذا أرسله يجر
إذا زجره وأن لا يعتاد اكل ما يصيده ولا يعتاد
بالنادر وأن يكون المرسل مسلما أو في حكمه وأن
يرسل الكلب قاصدا لإرسال الكلب وأن يسمى
عند إرساله وأن لا يصب عن العنبر خبا فلو نسي
السمينة وأن كان ينفذ وجوها على الأكل أو
سمى غير المرسل لم يجز وكذا لا يجز لو شاركه
كلب الكافر أو من لم يسم أو لم يقصد وأما
السمم فيدخل فيه السيف والرمح والمراض إذا
خرف وبوكل ما يقتله إذا سمي المرسل وكان
أو حكمه ولو ضل ما فيه حد بغير ضاحل ولو
السمم أو الكلب في الجمل ولو رماه بسمي

أحداهما

ويشترط في الابل الغر وفي غيرها الذبيح وان
يقول بعد الذبيحة حركة الاحياء واقله حركة الذبيحة
او طرف العين او يخرج الدم المسفوح ولو نفذ
لم يحل ويخفى في النعم ربط قوائمها عند الضرب
رجليه وفي البقر اطلاق ذنبه وربط اخفاف
الابل الى الابط وارسل الى الطير وما يباع في
سوق المسلمين فهو ذكي خلال اذ لم يعلم ما هو
لو نفذ الذبيح والخر كالمنزدي في البئر مثلاً
والمستعمى يجوز اخذه بالسيف وغيرها ما
يجزى اذا خشي التلف وذكره السليمان اخراجه
من الماء جباراً ولو مات في الماء بعد اخذه كجمل
وكذا ذكوة الجراد اخذه جباراً لا يشترط فيها
الاسلام ولا التسمية والديار حرام ولو احترق
اجمه قبل اخذه حرام وذكره الجنب ذكوة اف
مع تمام الخلفه ولو خرج جباله بجلده دون الذكوة
الفصل الثالث في الاطعمه والاشربة وفيه مباحث

الاول في حيوان البحر ولا يؤكل منه الاسماك
لنه فلس وبحر الطافي والجلال منه حتى يطعم
ظاهر يوماً وليلة والجري والسلفاء كصغار
والسحرة ولا بأس بالكفت والثيبا والطير
الطرافي والابل والارسان ويؤكل ما يؤخذ
في جوف السمكة ان كانت صالحة لا ما نفذت منه
الا ان يضرب ولم ينسحق والبعض تابع ومنه
يؤكل **الحشيش الثاني** البهاجم ويؤكل النعم
الاهلية وبقر الوحش وكبش الجبل والجمبر
العرلان والجمبر وبكره الجبل والبنال والجمبر
ويحرم اكله من المباح وهو ما ياكل عند من
خاصة الامع الا شرباً فطعم النافه علفاً
اربعين يوماً والعقود عشرين والشاة عشرة وكوة
لبن خنزيرة كوة ولو اشبه لحمه حرم وهو نسله
بحر كل ذي ناب لا سمك والضب يحرم الا شرباً
والضب البر يبيع والحشيش والفيل والبق والبر

الثالث الطيور ويحرم السبع كالباري والرحم
وما كان صفيقه أكثر من دفيقه وما ليس لثاقفه
ولا حوصلة ولا صبيبه والخفاش والطاووس
الجلال من الحلال حتى ينير، فالبطة وشبهها
أبام والدجاجة بثلثه والزنايم والذباب
المحترق وما انفق طرفاه في المشبه وبكوه الغراب
والخفاف والهدهد والصد والصوام والشقا
والفاخنة والفتنة **الرابع** الجامد والمحرم
وأجزاءها عدا صوفها كان طاهراً في جيوته
وشعره ووبره وريشه وقرونه وعظمه وبيضه إذا
أكسب الجلد فوقاني والآنفة ويحرم من الدج
الغضبب والانتيان والطحال والفرد
والدم والمثانة والمرارة والمشببه والفرج واللبا
والنخاع والغدد وذات الاشباح وخزفة
الدماغ وبكوه الكلى وأذن القلب ويحرم الإجم
النجسة كالعذرة وما بين من المحي والطير عدا

اللبس من تربه الحس على الصلوة والسلام
للاستسنا، والسعوط القاتلة **الخامس** المباح ويحرم
كل مسكر من خمر وغيره والعصير إذا اعتلا أو خفا
والدم والعلفه وإن كانت في سفة وهي نجسة
كل ما هو نجس من المباح وغيره، ويلقى النجاسة
وما يكن فيها من الجامد كالسمن والسلوك
الباقى والدهن النجس على نوات النجاسة يحرم
الاستسناح به تحت السماء خاصة ويحرم لأبوا
كلها عدا بول الأبل للاستسنا، وكذا يحرم
المجوان المحرم ولو أشبه اللحم القوي والثانيان
انقبض فذكي والأفت ولو استرخى وأشبه
أشبه مساكلى الأولى يجوز للإنسان أن يأكل
من بفت من بفتنه الأية خاصة مع عدم العلم
بالكراهية الثانية إذا انقلب الخمر فلا يهر
بعلاج كانا وغيره ما لم يمارجها نجاسة
الثالثة لا يحرم شئ من الربو بانه وإن شتمها

راحة المسكر الرابعة العصور اذا غلا من قبل
نفسه او بالنار حرم حتى يذهب ثقله او ينقلب
الخامسة يجوز المضطرب والالمحرم بعده طائفة
رفع الا الباغي وهو الخارج على الامام العادل
والعادي وهو خارج الطريق السادسة يجب
غسل البدن قبل الطعام والشمية والاكل
وغسل البدن بعده والمجد والامتنان وجعل
الرجل اليمنى على اليسرى ويجوز الاكل على
المسكر واخراط الاكل المنقش للضرر **كتاب الجوارح**
وفيه فصول **الاول** في اسبابه وهي شتان
وسببها النسب مراتبه ثلثة الاولى الابوان
والاولاد فلاب المنفرد المال واللام وحدها
الثلث والباقي مرد عليها ولو اجتمعا كان
الباقي له ولو كان معهما زوج او زوجة فله
نصيبه واللام الثلث والباقي للاب والابن المال
وكذا الابنين فان زاد بالسوية ولو انفردت فلها

النفقة

النصف والباقي مرد عليها والبنين فما زاد
الثلثان والباقي مرد عليها ولو اجتمع الذكور
الاناث من الاولاد فلهذا الذكر مثل حظ الانثيين
لكل واحد من الابوين مع الذكور السدس والباقي
للاولاد ولو كان معهم اناث فالباقي بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين ولكل واحد من الابوين مع
مع البنات الربع بالنسبة والرد والباقي للبنات
كذلك ومع البنين فما زاد الخمس لهما مع البنات
المحسان بنسبة ورد الباقي لهما ومع البنين فما
زاد الثلث ولو شاركهم زوج او زوجة دخل
النفق على البنات والبنات مسال الاولى انما
خلف المبت مع الابوين اخا واخين او اربع
او اخوين حجبا الام عا زاد عن السدس شيطان
يكونوا مسلمين غير قاطن ولا عماليك منفصلين
غير حمل ويكونوا من الابوين او من الاب ويكون
الاب موجودا فان فعد احد هذه فلا يجب واذا

اجتمعت الشرايط فان لم يكن معها اولاد فللام
 السدس خاصة والباقي للاب وان كان معها
 بنت فكل واحد من الابوين السدس للبنت
 النصف والباقي يرد على الاب والبنت اربعا
 الثانية اولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد
 عند عدمهم وبأخذ كل فريق منهم نصيب من
 بقرب فلا اولاد البنت مع اولاد الاب الثلث
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا اولاد الاب الثلث
 كذلك والاقرب يمنع الابعد ويشتركون
 بالابوين كابنائهم يرد على اولاد البنت كما يرد
 عليها ذكورا كانوا او اناثا الثالثة يجي
 الولد الاكبر من الذكور بشباب بن المبتد
 خاتمة وسبقة ومصصة اذ لم يكن سفيها
 لا فاسد الراي بشرط ان يخلف المبتد غير ذلك
 وعليه فضا ما على المبتد من الصلوة والقبض
 المرتبة الثانية الاخوة والاجداد اذ لم يكن

لمبت

لمبت ولد وان نزل ولا احد الابوين كان مبرا
 للاخوة وللاجداد فللاخ من الابوين فما زاد
 المال وللأخت من قبلها النصف والباقي رد
 عليها وللأختين منها فما زاد الثلثان والباقي
 رد عليهما ولو اجتمعت الذكور والاناث فللذكر
 مثل حظ الانثيين وللواحد من الام ذكورا
 كان او انثى السدس والباقي رد عليه ولا
 فصاعدا الثلث والباقي رد عليهم الذكر ولا
 سواء ويعوم من بقرب بالاب خاصة مقام من
 بقرب بالابوين غير مشاكره وحكمهم حكمهم ولو
 اجتمعت الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل
 منها كان لمن بقرب بالام السدس ان كان
 واحدا والثلثان ان كان اكثر منهم بالسوية
 ان كانوا ذكورا واناثا ومن بقرب بالابوين
 الباقي واحد كان واكثر للذكر مثل حظ الانثيين
 وسقط الاخوة من الاب ولو اجتمعت الاخوة من

الام مع الاخوة من الاب فاحسنه كان لمن ينسب
 بالام السدس ان كان واحدا والثلاث ان كان
 اكثر بالسوية والباقي من ينسب بالاب للذكر
 مثل حظ الانثيين ولو كان الاخوة من قبل الـ
 اناثا كان الزوج بينهما وبين المنسوب بالام ربا
 او اخا ساء للزوج والزوجة نصيبها الاعلى
 ويدخل النصف على المنسوب بالابوين او بالاب
 والمجد اذا انفرد المال وكذا المجد ولو اجتمعا
 لاب فللذكر ضعف الانثى وان كانا الام فالباب
 ولو اجتمع المختلفون فالمنفرد بالام الثلث و
 ان كان واحدا والباقي للمنسوب بالاب ولو
 دخل الزوج او الزوجة دخل النصف على المنفرد
 بالاب والافرب بمنح الابعد ولو اجتمع الاخوة
 والاجداد كان المجد كالاج والام المجد كالام
 والمجد وان علا يقاسم الاخوة وادلا الاخوة
 والاخوان يقسمون مقام ابائهم عند عدمهم
 فيمنع من الميراث

في مقاسمة الاجداد وكل واحد منهم يرث نصيب
 من ينسب اليه ويقسمونه بالسوية ان كانوا اقر
 وان كانوا اب فللذكر ضعف الانثى الميراث
 الاعمام والاخوان وانما يرثون مع فخذ الاولاد
 فلملم وحده المال وكذا العمان فما زاد وكذا
 العمة والعيات ولو اجتمعوا فللذكر مثل حظ
 الانثيين ولو نفر قوا فللواحد من الام السدس
 وللزوجة عليه الثلث بالسوية والباقي لمن
 ينسب بالابوين واحدا او اكثر للذكر ضعف الانثى
 وسقط المنسوب بالاب ولو فخذ ينسب بهما
 فاقام المنسوب بالاب مقامه وحكمه حكمه والمحال
 المنفرد المال وكذا الخالان فما زاد وكذا
 الخالة والخالتان والمخالات ولو اجتمعوا
 نساوا ولو نفر قوا فللمنفرد بالام السدس ان
 كان واحدا والثلاث ان كان اكثر بالسوية و
 الباقي لمن ينسب بالابوين واحدا كان واكثر

في مقاسمة الاجداد وكل واحد منهم يرث نصيب

بالسوية وسقط المغرب بالاب ولو فقد كسرت
 بها فاقام المغرب بالاب مقامه كهيئته ولو اجتمع
 الاخوال والاعمام فللاخوال الثلث وان كان
 واحدا ذكر او انثى والباقي للاعمام وان كان
 واحدا ذكر او انثى فان يمت اخوال فللمغرب
 بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان
 اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالاب يسقط
 المنفرب بالاب وللاعمام الباقي فان نفر قوا
 فللمنفر بالام سدسه ان كان واحدا والباقي
 والباقي للمغرب بها وسقط المنفرب بالاب
 وللزوج والزوجة نصيبه الاعلى والمنفرب بالام
 ثلث الاصل والباقي للمغرب بها او بالاب و
 بقوم اولاد العمومة والعمات والخولة والحالات
 مقام ابائهم مع عدمهم وبأخذ كل من نصيب
 من يقرب به واحدا كان واكثر والاقرع بمنع
 الابد الا في صورة واحدة وهي ابن عم لابن

ع

مع العم من الاب فان المال لابن العم خاصة وعمومة
 الاب وخولته وعمومة الام وخولتها بقوم مقام
 العمومة والعمات والخولة والحالات مع قدمهم
 سلك لغيرهم والاقرع بمنع الابد واولاد العمومة والخولة
 وان نزلوا يمتنون وعمومة الاب وخولته وعمومة
 الام وخولتها ولو اجتمع للواحد شيان كان
 مشترك كان ذلك بينهما كالمعم بالاب هو من خال
 الام او زوج هو من عم او ابن خال ولو وضع
 الاخر ورث من قبل الممانع كابن عم لاب هو من
 لام المرتبة الرابعة في الميراث بالسبب وهو
 الزوجية والولا فللزوج مع عدم الولد
 النصف ومعه وان نزل الزوج وللزوجة مع
 عدم الزوج ومع وجوده الثمن ولو فقدت
 ردت على الزوج وفي الزوجة تولا وتشارك
 ما زاد على الواحدة في الثمن او الزوج وبذلك
 منها من صاحبه مع الدخول وعدمه ومع الخلاء

ان يكون احد من الورثة
 ان يكون احد من الورثة
 ان يكون احد من الورثة

الرجعي وبورث الزوج من جميع المركة وكذا المركة
 اذا كان له ولد منها ولو فقد ورثت الام ^{المركبة}
 والارضين ويقوم الابنة واللات والنخل
 والاشجار وترث من الفخمة ولو تزوج المرضع
 ودخل ورثت والافلام ^{ولا ميراث} وانا
 الولا فاقسامه ثلثة الاول ولا العنق وثالث
 المعتق عتقه مع التبرع وعدم التبرع ^{في الميراث}
 بعد فقد النسب وبشارك الزوج والزوجة
 ولو كان المنعم متعة بشاركون ولو غلام ^{المرث}
 انتقل الولا الى الابوين واو لا الذكور فان
 فقدوا فاعلى عصبته ولو كان المنعم امرأة انتقل
 الولا الى عصبته ^{او اولادها} ولا يرث الولا
 من سقرية الام ولا يصح بيعه ولا هبته ولا
 اشتراطه في البيع وجزا الولا ^{معي} فلو حلت
 المعتقة بعد العتق من عملك حر او لاؤه ^{لها}
 فاذا عتق الاب اجر ولاؤه الى معتق ^{اسية} فان

فلا يرث

فلا يرثه واو لاؤه الذكر فان فقد فلعصبته فان
 فقدوا فاعلى مولى مولى الاب فان فقد فاعلى عصبته
 مولى الاب فان فقدوا فاعلى مولى مولى الاب فان فقدوا
 فاعلى الامام ولا يرجع الى مولى الام ولو مات المنعم
 ابنين ثم مات المعتق بعد موت احدهما شارك
 الحي وورثته الميت الثاني ولا ينضم المجرية
 من نوال النساء جريرة فيكون ولاؤه ^{وورث}
 مع فقد كل مناسبتين بشاركون الزوجين
 وهو اولي من الامام ولا ينضم الضامن ولا ^{يضم}
 الامانة كالمعتق واجبا او من لا وارث له سواه
 الثالث ولا الامانة واذا فقد كل مناسبتين
 انتقل الميراث الى الامام بعمله بما شاء وكان
 عليه صلوة والسلام بضعه في فقر بلده وضمنا
 جبرانه ومع الغيبة يقتسم في الفقراء ^{الفصل الثاني}
 في موانع الميراث وهي ثلثة كفر وفل وورق الكفر
 فلا يرث الكافر من المسلم وان ضرب ولا يمنع من ^{يرث}

به فلو كان للمسلم ولد كافر وله ابن مسلم ورث له
ولو فقد المسلم كان الميراث للإمام والمسلم
الكافر ويمنع من مشاركة الكافر فلو كان الكافر
وله كافر وابن عم مسلم فميراثه لابن العم ولو لم
الكافر قبل الفسقة شاركه ان كان مساوياً
واخذ الجميع ان كان اولى سواء كان الميراث
او كافر او لو كان الوارث واحداً واسم الكافر
لم يرث والمسلمون بنو اميرون وان اختلفوا في
الاراء والكفار بنو اميرون وان اختلفوا في
والمرند عن القطر يغفل في الحال ونفذ امره
من حين الامتناع عدة الوفاة ويقسم ميراثه
ولا يسقط هذه الاحكام بالنوبة وعن غيره
يشتابان باب الاصل ونفذ زوجة عدة
ولا يقسم امواله الا بعد كفل ولو تكررت
الواثبة والمرة اذا ارادت حبس في
الصلوة حتى يتوب ان كانت عن فطره وميراث

الميراث للمسلم ولو لم يكن الا الكافر انقل الى الامام
المرند لا يرث المسلم الثاني الفل وهو من الوارث
من الارث ان كان عدلاً ولو كان خطاً يمنع من
ارثه الدية على قول وميراث المفقود الغير القاتل وان
بعد وقت القتل ولو فقد فللإمام والدية بها
سقى الاب ذكورا وانما الزوج والزوج في كنف
الام بولان ولو لم يكن للمفقود عدل وارث لم يكن للإمام
الفقير بل اخذ الدية او الفل ويقضى من الدية الدين
والوصاية وان كان العبد وليس للدار المعسر
الثالث الوق وهو مانع في الطرفين ولو اجتمع
الحرم مع المملوك فالمال للحرم وان بعد ولو اعنى قبل
الفسقة شارك مع مساوئته في الفسقة مع الاولوية
لو كان الوارث واحداً واعنى لم يرث ولو لم يكن
وارث الا المملوك اجبر مولاه على اخذ الفسقة من كنفه
واعنى واخذ الباقي ولو قصر التركة لم ينفذ
ميراث المملوك لمولاه ان قلنا انه يملك والميراث

والمكان المشروط او المطلق اذ المخرج من شئ الى شئ
الفصل الرابع في مخرج السهام المصنفين
 والثلاث والثلثان من ثلثه والربع من اربعة والسدس
 من ستة والثمن من ثمانية ولو كان في الفريضة ربع
 من اثني عشر والثمن والثلث والسدس من اربعة وعشرين
 وقد تنكسر الفريضة ففرض عدد من انكسر في اصل
 الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفي
 مثل الابوين وخمس بنات والاضرب الوفا في العدد
 كما يور ومن بنات ففرض ثلثه وفي العدد في الفريضة
 ولو فرضت الفريضة مدخول الزوج او الزوجة في
 النقص على البنت او البنات والاخت الاخوات
 للابوين والاب ولو زادت الفريضة ردت على غير
 الزوج والزوجة والام مع الاخوة وذو السببين
 اولى بالرد من السبب الواحد ولو مات بعض الورثة
 قبل القسمة وتغابر الوارث او الاستحقاق فاحترق
 الوفا من الفريضة الثانية في فريضة الاولى وان لم يكن

وفي فاضرب الفريضة الثانية في الاولى **الفصل الخامس**
 في ميراث ولد الملاعنة والزنا والحمل والمفعود وولد
 الملاعنة ترثه امه ومن يقرب بها وولده وزوجه
 او زوجه وهو يرثهم ولا يوارث منه وبني الاب ومن
 يقرب به ولو ترك اخوة من الابوين مع الاخوة من
 الام نساوا في ميراثه وولد الزنا لا يرث الزاني
 ولا الزانية ولا من يقرب بهما ولا يرثهم وانما
 يرثه ولده وزوجه او زوجه وبيرثهم ومع عدم
 للامام والحمل ان سقط حيا ويرث والا فلا يرث
 له قبل الولادة نصيبه كمن احتياطا يعطى
 اصحاب الفريضة اقل النصيبين ودية الجنين لا يرث
 ومن يقرب بهما او بالاب والمفعود يقسم امه
 بعد مضي مدة لا يمكن ان تعيش مثله بها غايبا
الفصل السادس في ميراث الخنثى وهو من له فرجا
 فاهما سبق البول منه حكم له ولو نساوا باحكم للمنا
 في انقطاع فان نساوا اعطى نصف سهم رجل ونصف

سهم امرءة فلو خلف ولدين ذكرًا وخنثى فرضتهما
 ذكرين ثم ذكرًا وانثى وذهبت احد الفرضين في
 الاخرى ثم المجمع في ما شبه فكون اثني عشر الخنثى
 خمسة ولذا ذكر سبعة ولو كان مع انثى كان له خمسة
 للخنثى سبعة ولو اجتمعا مع الفرضه من اربعين
 ولو فقد الفرجين وورث بالفرعة ومن له راس
 اوبدان على حق واحد يصاح به فان اتبها ما
 فواحد والا فاثان **الفصل كسابع** في ميراث
 والمهدوم عليهم وهؤلاء يتوارثون بشرط ان
 يكون لهما اولادهما مال وكانوا سوارثين
 اشبه المتقدم بالموت المتأخر وفي ثبوت الحكم
 بغير الفرق والهدم اشكال ومع الشرائط
 كل منهم من صاحبه ولا يورث منه ويقدم الاضعف
 في الارث فان غرق اب وابن بفرض موت الاب
 اخذ الاب نصيبه ثم يورث الاب نصيبه من تركه
 الاب لا ما يورث ويقفل نصيب كل منهما الى اذنه

ولو كان لاحد الاخرين مال انتقل ماله الى ورثة
 الاخر ولو لم يكن وارث كان للامام **الفصل لثامن**
 في ميراث المجوس وهؤلاء يتوارثون بالنسب
 صحيحها وفاسدها على خلاف فلو ترك اما هي
 فلها نصيبها ولو كان احدها مائنا وورث به
 كبت هي بنت بنت فانها ورث نصيب البنت خاصة
 مسأله في المناسقات نفق بالمناسقات ان يموت
 الانسان ولا ينقسم تركته بين الوارث ثم يموت احد
 الوارث قبل القسمة فينقل الفرض بقسمه الفرضين
 من اصل واحد فقساما اربعة الاول ان يتجدد
 الوارث والاسحقان الثاني ان يخلف الوارث
 الاسحقان الثالث ان يتجدد الوارث ويخلف
 الرابع ان يخلف الوارث ويتجدد الاسحقان الاول
 منها وهو اتحادها كالومات انسان وظلثة
 اخوة ثم يموت احد الاخوة وخلف الاخرين المذكورين
 فاصل الفرض لثلاثة سهم لكل واحد منهم سهم وثلثا

في ميراث المجوس
 وهو كالمجوس
 من النجس

مات احد الاخوة وخلفه الاخون المذكورين وبنهم
 واحد لا ينقسم بينهم نصيب الاسبق في اصل الفريضة
 وهو تلك يبلغ منه فباخذ كل منها سهمان بحسب
 من الفريضة الاولى للميت سهمان ينقسمان بينهما
 فباخذ كل منهما سهم من ارث الميت الثاني وهذا
 اتحاد الوارث والاستحقاق لان وارث الميت الاول
 هو وارث الميت الثاني وكلما هما باخذون الاخوة
 والثاني وهو اختلافهما كما لو مات انسان
 خلفه اخون ثم مات احد الاخون وخلفه ابني
 فالفريضة الاولى من اسبق لكل احد هم السهمان
 الذي مات قبل القسمة لا ينقسم على اثنين نصيب
 الاسبق في الاسبق يبلغ لمرتبة سهم باخذ الولد
 اللذان للميت الثاني سهمي ابنا واحد سهم
 يبقى سهمان باخذ عنهما من الميراث الاول وهذا
 اختلاف الوارث والاستحقاق لان الوارث الاول
 هو اخ الميت الثاني ابنا به وهما غير اسبق او لا

الاول كان بالاخوة والثاني بالبنوة والثالث هو
 اتحاد الوارث واختلاف الاستحقاق كما لو مات
 انسان وخلفه زوجة وثلاثة اولاد ابن منهم مات
 احد الاولاد وخلفه اخوه واحده فالفريضة الاولى من
 اربعة وعشرين للزوجة ثلثة ولكل واحد من اولاد
 الابن سبعة اسهام ولما مات احد الاولاد ورثه اخوان
 والجدة ونصيب الجدة من تركته نحو اشئ يصير منها
 ولو شاركتهم زوجة وولدت السهم على الميت
 او البنات الرابع وهو اختلاف الوارث واتحاد
 الاستحقاق كما لو مات انسان وخلفه ابوه وولد
 ثم مات الولد وخلفه ولدا فالفريضة الاولى من ثمة
 باخذ الابوان سهمين وولد الميت بقية سهم فبها
 الاستحقاق واحد هو ابنة لكن الوارث بحسب
 الوارث الاول هو الميت ودارث الثاني هو ولد
 الميت وهو غير ابية **كتاب الفصا والشهادا والحد**
 وفيه فصول **العصل الاول** في صفات القاضي لا بد

ان يكون مكلنا مؤنعا لا ذكر اطاها هو المولى ^{عليه}
 ولا يقبضه فتوى العلماء ولا يدمن اذن الامام ^{وتقد}
 قضاء القضاة مع الغيبة اذا جتمع الصفات ^{التي}
 الاعلان بوصوله والجلوس في وسط البلد ^{مسند}
 القبلة والسؤال عن الحج والوعاء ^{وارا} السج
 وموجبه وان يفرق الشهود من التهمة ^{ومخاضة}
 العلماء وبكره القضاء مع شغل القلب ^{بالقضاء}
 الجوع والعطش والهم وغيرها واتخاذ ^{حاج}
 وقت القضاء وتعيين يوم للشهادة ^{والشفاعة}
 الى الغريم في استيفاء ^{ويعض} الامام ^{عليه}
 به في حقوق الناس واذا انقضى العلم ^{بالحكم} بالشها
 مع علمه بعد ان الشهود او التزكية ^{ويستعمل}
 بحل ^{البر} ويجرم الرشوة ^{ويجب} اعادتها وان
 حكم بالحق واذا انقضت ^{احضار} خصمه ^{اجابة} الامارة
 غير البرزخ او المريض ^{فيقتل} البها ^{بالحكم} بينهما
الفصل الثاني في كيفية الحكم وعليه ان يستوى

عالم

اجتمعي

والفرع

ومع العلم ^{بأن} تقدم
 الغريم

انقض

في الغيب

بين المخصين في الكلام والسلام والمكان ^{والنظر}
 الانصاف والعدل في الحكم ويجوز ان يكون ^{المسلم}
 قاعدا او اعلى منزلا والكافر قائما او اخفض ^{ولا}
 بلقن الخصم ولو بذراعهما ^{الدعوى} فدمه ^{فما}
 لو اذ عباد فقه ^{سمي} الذي ^{عن} بمن ^{ساجدة} فان
 افر خصمه الزمة اذا كان كاملا مختارا فان افسح
 حبسه مع التماس المحض ^{لو طلب} المدعي اثبات ^{خصه}
 اثبته مع معرفته باسمه ونسبه ^{او معرفته} عدلين ^{له}
 بالحبس ولو ادعى الاعسار وثبت ^{انظر} وان لم
 الزم بالبينة اذا عرف له اصل مال ^{او كان} اصل
 الدعوى مالا والا قبل قوله ^{مع} اليمين ^{واذا} احمد
 طلب البينة من المدعي فان احضرها ^{حكم} ولا ^{تؤخذ}
 له اليمين فان التمسها طلق ^{المكر} ولا يجوز اطلاقه
 حتى يمتنع المدعي فان تبرع او اطلقه ^{الحاكم} لا
 اجازة المدعي ^{لو بعينه} طار ^{واعيد} مع ^{الامانة}
 فان كل رزق ^{على} المدعي ^{وثبت} حقه ^{ان طلق}

باقر
 بادرس

بعد

ان

دعوه بطلت وان زعم البهية حلف المدعي وان حلف المدعى
 واذا حلف المنكول لم يكن للمدعي المفاضه ولا يستع
 مع اليمين الا ان يكذب نفسه ولو كان الدين على
 ميت احتاج المدعي مع البينة الى اليمين على النفاذ
 استظهار ولو سكت المنكول لانه توصل الى معرفه
 اقراره وانكاره ولا يكفي المنكر الواحد وان كان
 عنادا حبس حتى يحجب **الفصل الثالث** في اليمين
 ولا يجوز تغيير اسمها الله تعالى ولو كان الذي
 يدينه اردع جازر وجب التحريم في التغلب في
 نصاب القطع فاراد بالقول والمكان والزمان
 والله تعالى ما له قبلي كذا وعين الاخرى الا ان
 ولا يخلع الا في مجلس القضاء مع كونه واليمين
 على القطع الا في نفي فعل الغير فانها على كمال
 ولو ادعى المنكر الابراء او الاقباض انقلب عبدا
 ولا يمين في حد ولا مع عدم العلم ولا الشك
 لغيره وقبيل السهاده مع اليمين اذا بدء الشها

وعدل

يصل
 ي

وعدل في الاموال والديون لا في الحلال والحرام
 والقصاص واذا شهد بالحكم عدلان عند آخر
 انقذه الحاكم الثاني باليمين في الشرع **الفصل**
الرابع في المدعي لا بد ان يكون مكلفا مدينا
 لنفسه او لمن له الولاية عنه وما يصح غلظه وله
 انتزاع اليمين اما الدين كذا مع الجحد وعدم البينة
 ومع عدم البذل ولو ادعى ما لا بد لاحد له في
 له به مع عدم المنازع وبحكم على الغائب في البينة
 ويبيع ما له في الدين ولا يدفع الا بكيل ولو تنازع
 اشان ما في بدعها بها بالسوية ولكل اهل ارض
 ولو كان في بدعها ما لم ينشئ مع اليمين لو
 كان في بدعها فهو لمن صدقه والاخر اطلاق
 ولو صدقها تساوبا وكل اهل ارضها وان كان
 اقرنت في بدعه ولو تنازع الزوجان في ما في البيت
 قبل للرجل ما يصلح له وللزوجة ما يصلح لها وما
 يصلح لهما بينهما وقال في المبسوط ان لم يكن بينه

من عدل

بخالف

فلهما

واحد

ويدها عليه فهو لها ولو تعارضت البينات ففي
 الخارج الا ان تشهد بينة المنشئ بالسبب ولو
 شهدنا بالسبب فللخارج ولو نشئنا ففي الاعمال
 فالأكثر عددا فان نساوبا اقرع فحلف من يخرج
 القرعة فان امتنع اختلف الاخران امتنعا قسم
 بينهما **الفصل الخامس** في صفات الشاهد وهي
 البلوغ وكمال العقل والايان والعدالة واستقام
 النية وطهارة المولد وبغير شهادة الصبيان
 في الخارج مع بلوغ المشرع وعدم اختلاف وعدم
 الإجماع على التحريم وبغير شهادة اهل الذمة في
 الوصية مع عدم المسلمين ولا بغير شهادة الفاسق
 الامع النوبة ولا شهادة الشريك بشرط كونهما هو
 شريك فيه ولا الوصي فيما لا ولاية فيه وكذا الوكيل
 والعدو ولا شهادة الولد على الوالد ومخبر
 العكس وبغير شهادة كل منها الصاحبه وكذا
 الزوجان ولا بغير شهادة المملوك على مولاه

للاعدول

كل ما في هذا من حكمه يكون بينهما بالسبب ولو كان في غير ما نشئنا

وفي غيره قولان ولو عتق قبلت له وعليه لو شهد
 من تحملها من المانح بعد نزول القبلت ولا بغير
 شهادة المنبرع ولا شهادة النساء في الطلاق
 والاطلال والحدود وبغير بيع الرجال في الحفر
 الاموال وبغير شهادتهن بافراذهن في كيدته
 وعيوب النساء الباطنة وشهادة القاطلة في
 ربع ميراث المسنهل وامرأة واحدة في بيع
الفصل السادس في بنية مسائل الشهادة الاولى
 لا يحمل للشاهد ان يشهد الامع العلم ولا تكفي
 الخط مع عدم الذكر وان نام ذكره وبغير
 بالملك مشاهدته منصرفا فيه وبغير السماع
 والملك الطلق والوقف الزوجية ولو سمي الاراد
 شهده وان قبل له لا تشهد الثانية لا بغير الشاهد
 كتمان الشهادة مع العلم بانها المضرب غير حق
 ولو دعي النحل وجب على الخاتمة ولا يشهد على
 بغيره الا بغيره عدلين ويجوز له النظر في امره

اعتن

اقام غيره

الثالثة بقبول الشهادة على الشهادة في الدبر
 الاموال والمحقوق لا الحدود ولا يكفي اقل من اثنين
 على اصل ولو شهد اثنان على كل واحد من الاجلدين
 قبلت وانما قبلت وانما قبلت مع تقدير حضور شاهده
 الاصل ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكم
 ولا تسمع الشهادة الثالثة في شيء الاصل الرابع
 اذا رجع الشاهدان قبل الحكم بطل وان كان بعد
 لم ينقض وعزمهما ولو ثبت تزويرهما استبعد
 المبين فان بلغت او تعدت الاستفادة ضمن الشهادة
 ولو قال شهود العنق بعد العصا من اخطانا نؤمر
 وان قالوا فمعدنا افض منكم او من بعضهم وبرد
 البعض ما وجب عليه ما يفضل عن جنابته افض
 منه ان كان عددا واخذ منه ما قابل بقدره من الدين
 ان قال اخطات ولو شهدا بغيره فقطعت يد
 المشهود عليه ثم قالوا وهما والساكن غيره
 غرماد به البه ولو قبل على الثاني الخامسة

واحد

في فضل من يصدق
 به عليه
 في قوله
 لو قالوا
 فمعدنا
 افض منكم
 او من بعضهم
 وبرد البعض
 ما وجب عليه
 ما يفضل عن
 جنابته افض
 منه ان كان
 عددا واخذ
 منه ما قابل
 بقدره من
 الدين ان قال
 اخطات ولو
 شهدا بغيره
 فقطعت يد
 المشهود
 عليه ثم قالوا
 وهما والساكن
 غيره غرماد
 به البه ولو
 قبل على الثاني
 الخامسة

فوالها

نمرة

شهره شاهد الزور وتقرؤه بما يراه الامام راجعا
 الفصل السابع في صا الزنا وهو ثبت بالايجاب
 في فروج امرأة حتى يغيب الحشفة قبل او دبرها من غير
 عقد ولا شبه ولا ملك بشرط بلوغه وعقله وعلمه
 بالتحريم واختياره ولو علم بالتحريم وعقد على
 المحرم ثبت الحد ولو شتمت الاجنبية عليه حد
 دونه ولو ادعى الزوجية او ما يصلح شبهة سقط الحد
 ولو تزوج المسعدة عالما حد مع الدخول وكذا
 المرأة ولو ادعى احد هما الجهالة المحملا منها
 وبقيت بالاقرار من اهل اربع مرات وبشهادة
 اربع رجال عدول وثلاثة وامراني ولو شهد
 رجلان واربع نسوة ثبت الجلد دون الزم
 بقبول رجل واحد مع النساء وان كثرت ولو شهد
 اثنان من اربعة حد والفرقة وبشرط في شتمها
 انفاقها من كل وجه والمشااهدة عيانا كما
 في المكحلة ولو شهدوا بالضاجرة انما انقضت

بلغ قبلا

استبخت

قبل وبعد الاعتي
 اسما الشبهة

والنخبة سقط المذوبت النضر ولو افرأه
الرجم ثم انكرو سقط وبقتل الزاني بامه او باحدى
المهرات نسبا ورضاعا او بامه الاب والامه
اذا كان ذميا او بمن اكرهها عليه محصنا او غير محصن
حر او عبدا مسلما او كافرا اما الزاني فمحرما
نسبا ورضاعا فان كان محصنا وهو الذي لم يفرق
مملوك بالعقد الدائم او المملك بعقد واليه ويرد
ويكون عاقلا لا يجلده مائة ثم يرحم ان كان زني
ببالة عاقلة وان كانت صغيرة او مجنونة جلده
خاصة وكذا المرأة المحصنة رجم بعد المذو
احصاها كاحصان الرجل ولوراجع المخالعة
يرجم حتى يبطا. وكذا العبد اذا اعتق والمكان
اذا انحدر ولورنس المحصنة بصغير صحت ولو كان
بالمجنون رجم وان كان غير محصن جلده مائة
وطعن راسه وغرب عن البلد سنة وليس على المرأة
والمملوك جز ولا تقرب فان زنى بعد اعدائه نكر

5

الحمد وان لم يجد كفى صدوا حدفاذا في الثالثة بعد
فعل وفعل في الرابعة وكذا في المرة واما المملوك
يجلد خمسين محصنا كان وغيره وكذا المملوك ^{يعمل}
والثامنة او التاسعة مع تكرار الحمد في كل مرة ^{تكرار} ميسرا
الاولى للحاكم اقامه الحمد على اهل الذمة ^و في فهم
الى اهل ملهم لغووا عليهم الثانية لايقام الحمد
على حامل حتى تضعي ويسقي الولد ولا المريض
ولا المستحاضة وتوجان ولو انضى المصلحة ^{تضعي} تقدمت
ضرب بصفته فيه مائة سوط دفعه ولا يقام في ثمة
الحمر ولا البرد ولا في ارض العدو ولا على الملتحي
الحمر ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج
ويقام عليه الحمد ولو زنى في الحرم حذفت الملائكة
لوا جتمى الجلد والرجم بدى بالجلد ثم بالرجم وفي
المرجوم الى حقويه والمرة الى صدرها فان فر
احدها وقد ثبت بالينة اعبد وان ثبت الاخر ارم
يعد مع اصابه الحجر وبدا الشهود بالرجم وفي الاثر

جلد ۲
رجم

۲۰
مجموع

مجموعه
شهر

۱۲۹۰

الامام الرابعية بحمد المجلد وبغير اشتراط
 وبني وجهه وبغير المرأة جالسة فدر بطا
 ثابها الخامسة من زوج باعة على حرة مسلمة
 فوطها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني من
 زنى في مكان شريف او زمان شريف ضرب زنا
 على الحد **الفصل الثامن** في اللواط والسخى
 الضيادة ثبت اللواط بما ثبت به الزنا ثم ان
 او قبل قبل او رجم او القى من شاهن او احرق
 للامام احرقة او ضلعه بغيره وان كان يصغير او
 مجنون ولولاط المجنون والضبي بما نزل اذ به
 وفضل العاقل ولو ادعى العبد اكرامه مولا قبل
 والافضل ولولاط الذي بمسلم قبل وان لم يبر
 ويفضل المفعول مع الايقاب ان لم يبر قبل
 مانه حرا كان او عبدا فاعلا او مفعولا ولو
 تكرر الحد فضل في الرابعة وبغير الاجنبان
 المحتمان في انزال واحد مجرد من ثلثين الى

وفرجه

وتسعين

وتسعين ولو تكرر النفر بحد في الثالثة بغير
 قبل غلاما بشهوة وبثبت السخى بما ثبت به الزنا
 وبجذبه جلده مانه على الفاعلة والمفعولة الحرة
 والامه سواء ولو تكرر الحد فذلك في الرابعة فقط
 احدا بالنوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط
 وبغير المحتمان تحت انزال واحد مجرد من ثلثين
 ولو تكرر النفر مرتين وبحد الفواد خمساً وتسعين
 جلده ويحلق راسه ويشهره وبني حرا كان او عبدا
 مسلما كان او كافرا ولا جرح على المرأة ولا نفى
 ثبت بشاهدين او اقرار مرتين **الفصل التاسع**
 في حد الفذف من قال من المكلفين للباي القتل
 الحر المسلم المحصن بازانى او بالانط او بانكوا
 في برة او انتان او لانط او باي لغة كانت مع
 صرفة القاتل او الفائدة جلده ثمانين جلده حرا
 كان او عبدا ولو قال لمن اعترف ببنوته لست
 او قال لغيره لست لابنك وجب الحد ولو قال ابني

بجلده

بشهادة شاهدين

ببوي

للابوين

باب

بعض

الزاني والزانية او باب الزانيين فالجاء لما
 اذا كانا مسلمين ولو كانا مشركين او كافرا او يمجرون
 قال المسلم ابن الكافرة امك زانية ولو قال
 زوج الزانية او يا اخي الزانية او يا ابا الزانية
 فالجاء للمفسوبة الى الزنا دون المخاطب ولو قال
 زنت بفلانة او لا طيب فلان لو لطمت به
 حدان وبعض في كل قول بوجوب الاستخفاف
 لامرانه لمرأته عذبا او احملها فكل الباء
 او يا فاسقا او يا شاربا الخمر اذا لم يكن المفعول
 منظاهرا وكذا اذا ذف الصبي والمجنون والكافر
 المملوك والمنظاهرة الزنا والاب اذا ذف
 ولو ذف جماعة فان جاوا به بمجنين فعليه حد
 وان جاوا به منفردين فلكل واحد حد وبسبب
 بالافرار من بين من المكلف او شهادة عدلين
 يعز الزاني المجنون اذا ذفوا والمحدث
 كالمال ولا ميراث للزوجين ولو عني احد الوارث

كان

كان للبا في الاستيفاء على التمام ولو تكررا الحد
 فكل في الواحدة ولو نفاذ فلان غزرا وفضل من
 سب النبي عليه الصلوة والسلام او واحدا من ائمة
 علمهم الامر وبجل لكل سامع فله مع من الضرب
 كذا يفصل من يدعي النبوة ومن قال لا اذني
 محمد اصلي الله عليه واله وسلم صادق او كاذب مع
 نظاهره بالاسلام او لا والشارح اذا كان مسلما
 يعز الكافر **الفصل كما شر** في حد المسكرين
 مسكرا او فاعا او عصيرا قد غلا قبل ذهاب
 ثلثه اخيارا مع العلم بالتحريم والتكليف حد
 ثمانون جلدة عاريا على ظهره وكفيه وبقيته
 وفرضه بعد الاقامة حر كان او عبدا او كافرا
 منظاهرا ولو تكررا الحد ثلثا فكل في الواحدة ولو
 شرب الخمر مستحلا فهو مرتد ويحد مستحلا غيره
 ولو باع الخمر مستحلا استنبطان نابة الا فلو
 يعز باع غيره ولو تاب قبل قيام البينة سقط الحد

اذا

الاقامة

بعدها

ولا يسهل ما بعده ولو اقرتم نائباً عن الامام في
بشهادة عدلين والاقرار من من اهل ولو
شرب المسكر جاهلاً به او بالجهل سقط الحد
استحل ما اجمع على تحريمه كالمسنة فمثل ولو ساء
محرماً غير ولادته لمفسد الحد او النكاح ولو
بان فسق الشهود فالدنية في ذلك **الفصل**
الحادي عشر في عقد الشفعة يشترط في الساق
التكليف واسماء الشفعة وهنك المحرمات كمن
يفعل او غلق او دفن واخراج النصاب هو
قيمة ربع دينار ذهباً خالصاً مضمناً بالسيك
المعاملة بنفسه سراً ومع الشرايط يقطع ايضا
الاربعة من يده البني فان عاد قطعت رجله كسرة
من مفصل القدم ويترك العقب فان عاد ثالثاً
خلد السجى فان سرق فمثل ولو تكرر من غير
كفى الواحد ولو سرق الطفل والمجنون غير را ولا
يقطع العبد بشفقة مال السيد ويقطع الاجبر ولو

نقل

نقل

تكرار الشفعة

والزوجه

والزوجه والضيف والاحراز ونههم يوثقون
من السارق ولا يقطع السارق من المواضع المشقة
كالحمامات والمساجد ولا من الجبل والكم النصارى
ولو كانا باطنين قطع ويقطع سارق الكفر وباع
الحرم ولو نبش ولرباخذ غير ولو تكرر وفاء كذا
جائز فله وثبت بشهادة عدلين والاقرار من
من اهله وتكفي في غزم المال مرة وبشهادة
الواحد مع البين ولو تاب قبل البينة سقط الحد
لا بعدها ولو تاب بعد الاقرار تجبر الامام
الاولى لو سرق اثنان فصا با فالاقوى سقوط
الحد حتى يبلغ نصب كل واحد النصاب الثاني
فقطع السارق موقوف على المرافعة فلو لم يرافع
المسروق منه لم يقطع المحاكم ولو وهبه او عصى
القطع سقط ان كان قبل المرافعة والا فلا الثاني
لو اخرج النصاب دفعه وجب القطع وكذا الواحر
صراً على الاقوى الرابع لو سرق الوالد من مال

وشهادة

عنهما

الامام

يقطع

ولده لو يقطع ولو سرق الولد قطع الخامسة فضع
اليمن لو كان احدي يديه او هما شلاليين او لو
يكن له يسار ولو لم يكن له يمين فقطع يساره
وقيل يقطع رجله اليسرى **الفصل الثاني عشر** في
حد الحارب وغيره كل من جرد السلاح للامة
في برا او بحر لبلاد او نهارا تخبر الامام به فله
صلبه وقطع مخالفا ونفيه ولو تاب قبل القدر
عليه سقط الحد وود الناس ولو تاب
بعدها لم يسقط الحد واذ اني كتب الى كل بلد
بالجنب من معاملته ومواظبته ومجاالسته الى ان
ينوب واللعن محارب يدفع مع غلبة السلامه فان
قتل فهدرو من كابر امره على فرجها او غلاما
فلم يهادفها فادفعه فادفعه فهدرو من دخل دار قوم
فوجدوه فلم يبرزوا لم يضمنوا بئس او تلف بعض
اعضائه ويقتل المختلس والمستبد والمحال
بشهادة الزور وغيرها والمبغى بما يرد في غير

حقوق

وبئس

ويستأدما اخذ مسائل الاولى اذا طوى اليانغ
العاقلي يهجمه عزير ثم ان كانت اكلة اللحم حرم لحمها
ولحم نسلها ونذبح وتحرق وتغفر فثمنها لصاحبها
ولو اشتبهت فتم القطع نصف ثم افرغ ثم قسم
الخارج بالقرعة وهكذا الى ان يقع على واحدة
لو كان غير ما كوله اخرجت من البلد ويبقى في
غيره ويغرم ثمنها لصاحبها ان لم يكن له يصد
بالثمن على راي ويثبت بشهادة عدلين الا ان
مرتين ولو تكرار النذر فقتل في الرابعة الثابتة
بيمينه فهو كمن زنى بحبته في الحد واعيان الاجناس
ويغلظ هنا العقوبة ولو كانت المينة زوجية
ويثبت اربعة وحكم اللانط بالمبست حكم اللانط
ويغلظ عقوبته الثالثة من استغنى يد عن زوجه
بشهادة عدلين او الاقرار مرتين الوابعة للانسا
الدفع عن نفسه وعن ناله وعن جرمها استطاع
ومحب الاموال فان لم يندفع به انتقل الى الا

الحكم

ومن المانع على ما دار قوم فوجوه فلم يخرجوه
 بحصاة او عود فحجى عليه فهو **هدر كتاب**
الفصاح وفيه **نصرا الاول** الفتل اما عده هو
 ان يقصد بفعله الى الفتل كن يقصد فتل انسان
 بفعل صالح له ولونادرا او يقصد الى فعل فتل
 غالبا وان لو يقصد الفتل واما شبه عده هو
 ان يكون عامدا في فعله مخطئا في قصده كمن يضرب
 لانا ديب فيموت واما خطأ محض بان يكون مخطئا
 في الفعل والقصد معا كمن يرى طائرا فيقتل
 وكذا اقسام الجراح وبثب الفصاح بالادع
 صدوره من البالغ العاقل في النفس المعصومة
 المكافئة سواء كان مباشرة كالذبح والخنق
 او سببا كالرمي بالسهم والحجر والضرب بالكر
 بالعصا بحيث لا يجده مثله والاقاء الى الامه
 فيغترسه كما لو جرحه ضرب الخنابة فانت و
 قصاص الطرف ودينه في قصاص النفس ودينها

بلغ قبلا

الانسان

الخنق
 سببا
 ان يقتل

نفسه
 الاول

فرق من القاتل
 لارجح ثم قتله فان اقص منهما او افا النفس
 ولو اكره غيره على القتل اقتص من القاتل وكذا
 لو امر ونجلد الامر السجين وان كان العبد الامر
 ولو امسكه واحد وقله آخر ونظر ثالث قتل القاتل
 وقله المسك ^{السجين} وثلث عن الناظر **الفصل الثاني**
 في شرائط الفصاح وهو خمسة الاول المحرجه
 كان القاتل حر افلا يقص من الحر العبد ولا العبد
 ولا لام الولد ولا للمدبر بل يلزمه قبيحة بغير
 ولا يتجاوز ذنبه الحر ولا يقبضه الامه ذنبه الحر
 لا بد ذنبه الذمي ذنبه مولا ولا بد ذنبه الذمي
 ويقبل الحر عبده وبالحرة مع رد نصف الدين
 الحرة بمثلها وبالحرة ولا يؤخذ منها الفضل وكذا
 في قصاص الجراح والاطراف ما لم يبلغ ثلث ذنبه
 فيقتضيه ذنبه المروءة ويقصض طامن الرجل مع
 الفضل وله منها ولا مرد ويقبل العبد بالعبد
 وبالامه والامه بالامه وبالعبد ولو قتل عبدا

عبد

سملت

الذمي له

الفاضل
 بمثلها

كان ولي الدم مخيرا بنزله واسترقاقه لا
 خيار لمولاه ولو خرج الفسخ المجزئ واسترقاق
 امه عنه يا مجنابه قيمته والافيا النسبة او باع
 وبوخذ من ثمن الارش ولمولاه ان يقبض به بارش
 المجنابه ولو قتل مولاه قتل به ان اخاره ولو
 لو قتل البعد مثله عدا قتل به ان اخاره ولو
 لو قتل خطأ فكمولى فكمه بغيره او دفعه له فاضل
 قيمته عن قيمه المقتول ولا يضمن النفس والمكان
 المشروط والمطلق الذي لم يود شيئا كالقرب
 ان كان قد ادى شيئا فاضل بالجر لا بالقتل
 في نصب الجرحه وباع او سرق في نصب الجرحه
 ولو قتل خطأ فعلى الامام نصب الجرحه ولو
 الجرحه من ثمن قيمته بالارش او تسليم الولي
 ولو قتل الجرحه من ثمن قيمته ولو كان القاتل
 عبدا على التعاقب اشتركا في عاقل يحكم به لولا
 فيكون للثاني الثاني الاسلام اذا كان القاتل

نصيب الرقبه
 حرق

مسألة

مسلما فلا يقتل مسلم بكافرا وان كان خفيا يجر
 ويغرم دية الذمي ويقتل الذمي بمثله وبالذمي
 رد فاضل دية والذمي بمثلهما والذمي ولا
 رد ولو قتل الذمي مسلما عدا دفع هو مال له
 اولياء المقتول ان شاؤا فقلوه وان شاؤا استرق
 وقيل يسرق اولاده الصغار ايضا والاسلم
 بعد القتل فكالمسلم ولو قتل خطأ الزمة للدين
 ماله فان لم يكن له مال فالعاقلة الامام دون
 اهله الثالث ان لا يكون القاتل ابا فلا يقتل
 الاب بالولد بل يوخذه منه الدية ويغرمه ويكفر
 لو قتل الولد اباه قتل به وكذا الام لو قتل ولدا
 يقتل بها الرابع العقل فلو قتل المجنون او صبي
 لم يقتل بل اخذت الدية من العاقلة لا من عدها
 خطأ ولو قتل البالي صبي قتل به ولو قتل لهما
 مجنونا اخذ منه الدية الا ان يقصد دية يكون
 هدرًا والا عصى كالصبي على الاقوى الخامس

فان

فماثلته

د

كالمبصر

ان يكون المفضل معصوما لدمه فلو فضل من ذاك
 اباي الشرع فله ليرفض **الفصل الثالث** في الاشراك
 اذا اشرك جماعة في فضل حر مسلم كان للولي
 الجميع بعد رده فاضل دية كل واحد عن جانب
 عليه وله فضل البعض ويرد الاخرين قدر انهم
 على المعنصر منه ولو فضل للمفترق فضل قائم
 به الولي فان فضل منكم كان له وكذا الجحش في
 الاطراف ولو فضل امرأتان وجلا فلتا به و
 لارده ولو كن اكثر فتنق به بعد رده الفاضل
 عليهن وللولي فضل البعض وترد الباقيات
 جناحتن ولو اشرك رجل وامره في فضل رجل
 فلولي فتملها بعد رده الفاضل على الرجل و
 للولي فضل الرجل وترد المرأة ديتها عليه وله
 المرأة واخذ نصف الدية من الرجل ولو اشرك
 حر وعبد في فضل حر فلولي فتملها بعد رده نصف
 الدية على الحر وما يفضل من قيمة العبد عن جنا

اقام
 وان

له
 ولو

عارة

عني مولاة ولو فضل الحر ذاك السيد عليه نصف الدية
 سلم العبد اليه ولو زاد قيمة على النصف كان
 للمولى ولو فضل العبد ذاك الحر على المولى فافضل
 نصف الدية ان كان في العبد فضل فان استوب
 الدية والا كان تمامها الاولياء المفضل ولو
 اشرك عبد وامره في فضل حر فلولي فتملها و
 لو فضل قيمة العبد عن جانب ردا الولي على
 الفاضل وله فضل المرأة واسترقاق العبد
 كان قيمة بعد الجناية او اقل والا كان لفاضل
 مولاة ولو فضل العبد وقيمة بعد الجناية او اقل
 كان للمولى واخذ نصف الدية من المرأة ولو كان
 قيمة اكثر مرد المرأة عليه الفاضل ان استوب
 دية الحر والا كان الفاضل لوزنه المفضل **الفصل**
الرابع فيما يثبت به القتل وهو ثلثة الاول
 الاقرار ويكفي المرة من اهله ولو اقر فقتله
 فاقر آخراته الذي فضل ورجع الاول سقط

يسلم

عنه وكانت الدية على بيت المال ولو اقر احد قبيلة
واحد منه خطأ كان للولي الاخذ بمول من شأ
منها ولا يتقبل له على الاخر الثاني البينة وهي
عدلان وثبت ما بوجه الدية كالمحظا وطاشته
في شاهد واخر اثنين وبشاهد وبين الثالث القضا
وهي ثبت على اللوث وهو امانة بغير ميعا نظر
بصدق المدعي كالشاهد الواحد للوث فمما شأ
الدعوى بان يجلف هو وفومه خمسين مينا ولو
لو يكن المدعي قوم كرت عليه لايمان ولو لم يجلف
حلف المنكر خمسين مينا هو وفومه ولو لو يكن له
احد كرت البين الخمسون عليه ولو نكل الکرع
والاعضاء الموجهة للذبة كالنفس ولو نفقت
فيا حصار لا يثبت اللوث بالناسن الواحد ولا
الصبي ولا الكافر ولو اخرج جماعة من الفساق او
النساء مع الظن انشاء الموطاة يثبت اللوث و
لو كانوا كافرا او صبيانا لو ثبت اللوث الا ان ينفوا

بما

بالقسامة

هذا النواز ولو وجد قبل في دار قوم او محلة لهم
فربهم كان لولاء ولو وجد بين فرسين وهو الى
احدهما اقرب فهو لولاء ولو شاورت سباعها
نصارا في اللوث ولو وجد في فلاة وجهل او في
عسكرا وسوق فدية على بيت المال ومع انشاء
اللوث تكون الدعوى كغيرها من الدعاوى
الفصل الخامس في كيفية القصاص قبل الفدية
القصاص ولا يثبت الدية الاصلح وكذا الجراح
ولا قصاص الا بالسيف وشبهه وينقص على ضرب
العين ولا ينقص سراية القصاص مع عدم
ولو كان القصاص لجاعة وفقت على الاجتماع ولو
طلب البعض الدية ودفعها القائل كان للباق
القصاص بعد رد نصيب الاخرين على القائل
قبل القصاص وكذا الوعفى البعض ولو ما قبل
القصاص اذنت الدية من تركه ولو كان كفصول
مقطوع اليد في القصاص او اخذ ديتها كان للولي

حالة

فيه

من
القبيل

العائل

دية الحرق من قبلها ودية الامة فيمنها ما لم تجاؤ
 دية الحرق فان تجاوزت ردت اليها ودية الاعضا
 بغيره القيمة فكل ما في الحرق كال دية ثم كمال
 قيمته لكن ليس للاول المطالبة بها الا بعد دفع
 الى الجاني وما فيه دونه فحسابه وما لا تقدر
 فيه قيمة الارش وجنابة العبد يتعلق برفقته لا
 بالمولى لكن له فكه بارش الجنابة **فصل لسان**
 فيما بوجوب ضمان الذنب وهو اثنان الاول المباشرة
 بان يقع التلف من غير قصد كالطبيب يغلخ في
 المريض بعلاجيه والناسم اذا انقلب على غيره فقا
 ومن حمل على راسه متاعا فاصاب غيره وكسر
 المتاع فانه يضمنها ولو وقع على غيره فمات ضمن
 دية ولو ارفقه غيره فالذنب على الدافع ولو
 اشترك ثلثة في هدم حائط فوقع على احد هم
 فمات كان على المباشرين ثلثا دية ولو اخرج غيره
 من منزله لئلا يضمنه الا ان يقوم البينة بموته ولو

بلغ

البابين

بمثل

بقتل غيره له الثاني التمسك بكم جميعا في غير
 ملكه فوقع فيها الشدان او عصبك كمال الطريق
 المعثرة في الطريق ولو كان في ملكه لم يضمن ولو
 دخل دار قوم باذنهم فغفروا كلهم فماتوا جانا
 ولو كان بغير اذن فلا ضمان ومن ترك دابة ضمن
 ما تجنيه بيدها وكذا الوفا دها ولو وقعها ضمن
 جنايتها بيدها ورجلها وكذا الوضو لها او غيرها
 غيره فالذنب على الضارب ولو ركبها اثنان
 نسا وباق الضمان ولو كان صاحبها معهما ضمن
 دون الراكب ولو الف الراكب ضمن المالك ان
 كان ينفقه والا فلا ولو اجتمع لمباشرة كسب
 فالضمان على المباشرة **فصل الثامن** في ذنابات
 الاعضا في شعر الراس الدية الكاملة وكفا
 في اللحية اذا لم ينفقها ولو نبتا فالارش وفي شعر
 المروة دية ولو نبت فمهرها وفي الحاجبين
 دينار وفي كل واحد النصف في الاهداب الارش

وكذا في الشفرة وفي كل واحدة من العيشتين نصف
 الدية وفي كل حق ربع الدية اما عيش الاعور
 الصحيح ففيها الدية الكاملة ان كان القور
 او بشي من قبله تعالى وفي خسف العوراء الثلث
 وفي الانف الدية كاملة وكذا في ماونه او كسر
 ففسد ولو جبر على غير عظم فانه دينار وفي
 شللة ثلثا دية وفي الوثه وهي الحاجر نصف
 الدية واحد المتخثر نصف الدية وفي كل اذن
 نصف الدية وفي السحرة ثلث دية وكذا في خر
 وفي كل شفة نصف الدية وفي بعضها بحسابة
 لو نفلت قال الشيخ فيه دية ولو امسحها
 ثلثا الدية وفي لسان الصحيح او الطفل الدية
 ولو قطع بعضه غير مجزوف المعجم وهي ثمان وعشرون
 حرا ويسقط الدية عليها فيما نقص احد
 وفي لسان الاخر ثلث الدية وفي بعض الحيا
 مساحه ولو ادعى الصحيح ذهاب بطقه صدق

مع الفسامة وفي الاسنان الدية وهي ثمان وعشرون
 اثني عشر مقادير وفي كل واحد عشرين وعشرون
 ما جبر وفي كل واحدة خمسة وعشرون وفي
 منفردة ثلث دية الاصلية ولا دية طامع الاضمار
 وفي اسوداد السن ثلثا دية وفي اصبها
 من غير سقوط ثلثا دية وفي سن العبيد الذي
 لم يشتر الارش ان ينفذ والافدية المنفردة في
 الفتق اذا كسر وصار الرجل اصورا للدية وكذا
 لو جرح عليه بما يمنع الازدراد ولو زال فالارش
 وفي العجين اذا انفرد عن الاسنان الدية كالصبي
 ونافذ الاسنان والافديتان وفي كل يد نصف
 الدية وحدها المعصم وفي شل اليد ثلثا دية
 وفي الشللة ثلث الصحيح وكذا الزائدة وفي كل
 اصبع من اليد عشرين الدية ببسط على ثلث
 وفي الابهام على اثنين وفي الزائدة ثلث الا
 وكذا الشللة وفي الشلل الثلثان وفي كل عظم

وفي اسوداده سنة ولو كان في البدر ^{كصف}
 ويساوي الشراخ في الراس والوجه اما البدن
 فيسببه العسل الذي يحصل فيه من ذبه الراس
 ويساوي المرأة والرجل في الدية والقصاص فيما
 دون الدية فاذا تلفت الحياثة تلك الدية
 المرأة على النصف وكل ما فيه الدية من الرجل
 من المرأة ديتها وكذا في الذمي ومن العبد مئة
 وما فيه مقرر من الحر فهو ينسب من ذبه المرأة
 والذمي وقبعة العبد والامام وفي من اوله
 يفتن او باخذ العروة وليس له العفو **الفصل الثاني**
 في ذبه الجنين في النطف بعد انفجارها في الرحم
 عشرون ديناراً وفي العلقه اربعون ديناراً وفي
 المضمضتين ديناراً وفي العظم ثمانون فاذا
 خلفته ولم تلجج الروح فانه وفيها من ذبه الجنين
 وذهبه جنين الذمي عشرون ابيه والمملوك عشرون
 فيه انة المملوكه سواء الذكر والانثى ولو وجبه الروح

قدية كاملة في الذكر والنصف في الانثى ولو
 امرأة ومات معها ولد قدية للمرأة ونصف الذمي
 للجنين ان جهل حاله ولو القيت المرأة نبيشاً
 او تسبيلاً فعليها دية ولو وثقه ولا يسقط
 من افروغ مجامع فخره فدية عشر
 برت ذبه الجنين من برت المال الا في قالا
 وذهبه جراحاته واعضائه ينسب ذبه ولو صر
 الحامل فالعنف جنينا جراحات بالا فاقبل
 به ان كان عمداً والا اخذت الدية وفي قطع راس
 الميت الحر المسلم مائة دينار وفي قطع جوارحه
 بمصاب ذبه وكذا في جراحه وشجاعه ويص في
 وجوهه **الفصل الثاني عشر** في الحياثة على الحيوان
 من النمل جوارحها ما كولا بالذكوة فعلى الارض
 لما كلة وان كان غيره ما فعله الغنم يوم لا يملك
 وفي قطع جوارحه وكسر شيء من اعضائه الا
 ولو كان غير ما كزل وهو ما يقع على الذكوة فان